



جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

جامعة بابل / كلية الإدارة والاقتصاد.

قسم العلوم المالية والمصرفية.

الدراسات العليا.

تحليل أثر بعض أدوات السياسة النقدية في اتجاهات الائتمان المصرفي
للاقتصاد العراقي للمدة (1990 - 2020).

رسالة ماجستير مقدمة

إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة بابل وهي جزء من متطلبات نيل
درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية.

مقدمة بواسطة

اسامة هاشم داود

بإشراف

الأستاذ الدكتور

أحمد خليل الحسيني

2022 م

بابل

1444 هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾

صدق الله العلي العظيم

(سورة الاسراء – آية : 85)

الاهداء

إلى الخالق الكريم أسجد شاكرا لنعمه.....

إلى من كانت دعواتها و كلماتها رفيق الألق والتفوق، الى نور عيني و ضوء دربي، أمي ثم أمي ثم
أمي رحمها الله تعالى .

إلى من شرفني بحمل اسمه، من بذل الغالي والنفيس في وصولي لدرجة علمية عالية، والذي
العزير حفظه الله تعالى.....

إلى السند و العضد و الساعد اختي وأخواني

إلى من ساندتني و صبرت لأجلي، زوجتي العزيزة

إلى أبنائي الأحباء

إلى أساتذة قسم العلوم المالية و المصرفية المحترمون.....

إلى زملائي في الدراسات العليا.....

أزف لكم الإهداء حباً و رفعة و كرامة

إلى كل من ساعدنا و دعمنا في انجاز هذا العمل

إلى كل من علمني حرفاً

إلى كل من ساندني و لو بابتسامة

وَمِنَ اللَّهِ التَّوْفِيقُ

الباحث

شكر و تقدير

إلهي لا يَطِيبُ اللَّيْلَ إِلَّا بِشُكْرِكَ وَ لَا يَطِيبُ النَّهَارَ إِلَّا بِطَاعَتِكَ وَلَا تَطِيبُ اللَّحْظَاتِ إِلَّا بِذِكْرِكَ وَ لَا تَطِيبُ
الْآخِرَةَ إِلَّا بِعَفْوِكَ ، الحمد و الشكر لله القائل ((لئن شكرتم لأزيدنكم)) ... الله جل جلاله إلى من بلغ الرسالة
وأدى الأمانة ونصح الله به الأمة نبي الرحمة ونور العالمين سيدنا محمد (صلى الله عليه و اله و صحبه وسلم)
وبعد.

في بداية هذا العمل المتواضع الذي اسأل الله له القبول، لا يسعني الا ان أتوجه بجزيل الشكر والعرفان
لأستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور (أحمد خليل الحسيني) الذي تفضل بالإشراف على هذه الرسالة والذي لم يقصر
جهدا في التوجيه والمساعدة بكل ما هو مفيد وأشيد بمدى أمانته في ما أبداه من ملاحظات وإرشادات قيمة كان لها
أكبر الأثر في انجاز هذا البحث و إخراجة على أتم وجه، جزاه الله عنا خير الجزاء. كما انتقدم بوافر الشكر
والاحترام إلى السيد عميد كلية الادارة و الاقتصاد - جامعة بابل (أ.م.د. حيدر علي الدليمي) وأتقدم بجزيل
الشكر الى السيد رئيس قسم العلوم المالية والمصرفية المحترم الدكتور (أسعد منشد) ويطيب لي وأنا أنجز بحثي
هذا أن انتقدم بجزيل الشكر والامتنان والاحترام الى الأساتذة الكرام أساتذة قسم العلوم المالية والمصرفية، و أشكر
أعضاء لجنة المناقشة المحترمون لقبولهم مناقشة رسالتي وإبداء ملاحظاتهم التي ستغني البحث، وتعظم من نفعه
وشأنه، وأتقدم بجزيل الشكر والاحترام إلى اساتذتي في الدراسات العليا الاستاذ الدكتور (حسين ديكان) والاستاذ
الدكتور (جواد كاظم البكري) والاستاذ المساعد الدكتور (مهدي خليل شديد)، و لا يفوتني أن أخص بالشكر الجزيل
اساتذتي الكبار في كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة بغداد الذين تتلمذتُ على أيديهم في دراستي الأولية وعرفانا لهم
مني لما قدموه لي من خبرة ونصح ومشورة وأخص منهم أستاذي الكبير الأستاذ الدكتور (حسين علي بخيت) أمدَ
الله في عمره ومنحه الصحة، والأستاذ الدكتور (ثريا الخرجي) المحترمة والأستاذ الدكتور (هناء عبد الحسين
محيميد) المحترمة، وإن نسيت فلن أنسى عائلتي وأصدقائي، وأخص بالذكر (أ.م.د. ماهر ابراهيم قنبر العزاوي)
لإسهاماتهم المتميزة والرائعة، وأعبر عن شكري وامتناني الى كل من ساعدني بدعاء خالص أو كلام طيب، وفي
الختام اسأل الله السداد والفلاح وأن يكون عملي هذا مسخرًا لرفعة شأن بلدنا العراق العظيم حفظه الله أرضاً و
شعباً.

وَاللهُ وَلِيُّ التَّوْفِيقِ

الباحث.

Ministry of Higher Education

And Scientific Research

University of Babylon

College Of Administration and Economics

Department of Banking and Financial sciences



**Analysis of the impact some tools of monetary policy on the trends
of bank credit for the Iraqi economy for the period (1990 – 2020)**

Submitted to

To the council of the college of administration & Economics Babylon
University As A Partial Fulfillment of The Require remints For The Degree of
MS.C In administration and economics / financial and banking sciences

By

Osama Hashim Dawood

By supervision

Prof . DR . Ahmed Khalil Al-Husseini

2022 A.B

1444 A.H

قائمة المحتويات

المواضيع	الصفحة
الآية الكريمة	أ
الإهداء	ب
شكر وتقدير	ت
قائمة المحتويات	ث - د
المستخلص	ذ
المقدمة	1
منهجية البحث	1 - 6
أهمية البحث	1
مشكلة البحث	1
أهداف البحث	2
فرضية البحث	2
منهجية البحث	2
حدود البحث	2
هيكلية البحث	2 - 3
الدراسات السابقة	3 - 6
الفصل الاول : الاطار النظري والمفاهيمي للسياسة النقدية والائتمان المصرفي	7
المبحث الأول: السياسة النقدية / مفاهيم أساسية ونظرية.	8
المطلب الأول : مفهوم السياسة النقدية	8
أولاً : تعريف السياسة النقدية	8
ثانياً : أهمية السياسة النقدية	9
ثالثاً : مراحل تطور السياسة النقدية	10
رابعاً : اهداف السياسة النقدية	11 - 12
المطلب الثاني : ادوات السياسة النقدية	12
أولاً : الأدوات الكمية	12 - 14
ثانياً : الأدوات النوعية	14 - 17
ثالثاً : مقارنة بين السياسة النقدية التوسعية والانكماشية	18
المطلب الثالث : النظريات الاقتصادية المفسرة للسياسة النقدية	24

25 – 24	المطلب الرابع : فعالية السياسة النقدية في الدول الرأسمالية والدول النامية
26	المبحث الثاني: الائتمان المصرفي / مفاهيم أساسية ونظرية
26	أولاً : مفهوم الائتمان المصرفي
28- 27	ثانياً : نشأة الائتمان المصرفي
31 - 29	ثالثاً : أهمية الائتمان المصرفي
32 – 31	رابعاً : أغراض الائتمان المصرفي
37 – 32	خامساً : أنواع الائتمان المصرفي
38	المبحث الثالث : أثر أدوات السياسة النقدية في اتجاهات الائتمان المصرفي
41 – 38	المطلب الأول : أثر أدوات السياسة النقدية الكمية في الائتمان المصرفي
43 - 41	المطلب الثاني : أثر أدوات السياسة النقدية النوعية في الائتمان المصرفي
44	الفصل الثاني
	واقع السياسة النقدية والائتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي
104 - 45	المبحث الأول
	واقع وتطور السياسية النقدية في الاقتصاد العراقي
47 - 45	المطلب الأول : واقع السياسة النقدية في الاقتصاد العراقي للمدة (1990 – 2020)
48	المطلب الثاني : تطور أدوات السياسة النقدية للمدة (1990 – 2020)
53 - 48	أولاً : تطور سعر الفائدة في الاقتصاد العراقي للمدة (1990 – 2020)
57 – 53	ثانياً : تطور نسبة الاحتياطي القانوني في الاقتصاد العراقي للمدة (1990 – 2020)
61 – 57	ثالثاً : تطور عرض النقد الضيق في الاقتصاد العراقي للمدة (1990 – 2020)
66 – 62	رابعاً : تطور عرض النقد الواسع في الاقتصاد العراقي للمدة (1990 – 2020)
68 – 66	خامساً : تطور نافذة بيع العملة الأجنبية للمدة (2004 – 2020)
74 - 68	سادساً : تطور سعر الصرف للمدة (1990 – 2020)
79 - 74	سابعاً : تطور التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (1990 – 2020)
80	المبحث الثاني
	طبيعة الائتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي
82 - 80	المطلب الأول : تطور الجهاز المصرفي في الاقتصاد العراقي
83	المطلب الثاني : تطور الائتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي للمدة (1990 – 2020)
89 – 83	تطور الائتمان النقدي المباشر في الاقتصاد العراقي للمدة (1990 – 2020)
91 – 90	تطور الائتمان التعهدي في الاقتصاد العراقي للمدة (2009 – 2020)
96 - 92	تطور الودائع المصرفية للمدة (1990 – 2020)
97	المبحث الثالث
	أثر ادوات السياسة النقدية في اتجاه الائتمان المصرف في الاقتصاد العراقي للمدة (1990 –

	(2020)
100 - 97	أولاً: أثر سعر الفائدة في الائتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي للمدة (1990 – 2020)
103 – 101	ثانياً: أثر نسبة الاحتياطي القانوني في الائتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي للمدة (1990 – 2020)
104	الفصل الثالث قياس وتحليل أثر السياسة النقدية في اتجاهات الائتمان المصرفي
108 - 104	المبحث الأول : توصيف النموذج القياسي
121 – 109	المبحث الثاني : الاطار النظري للاستقرارية
123	المبحث الثالث : تقدير النموذج القياسي المستخدم
124 – 123	اختبار استقرارية السلاسل الزمنية
125	اختبار التكامل المشترك
125	الاختبارات التشخيصية
127	اختبار الاستقرار ككل
128 - 127	اختبار سببية Toda Yamamota Causality
129	الاستنتاجات والتوصيات
130- 129	أولاً: الاستنتاجات
131	ثانياً : التوصيات
138 – 132	قائمة المصادر

قائمة الجداول

رقم الجدول	الجدول	الصفحة
1.	الفرق بين السياسة النقدية التوسعية والانكماشية	21
2.	اطراف خطابات الضمان	41
3.	تطور سعر الفائدة في الاقتصاد العراقي للمدة (1990 – 2002)	49
4.	تطور سعر الفائدة في الاقتصاد العراقي للمدة (2003 – 2020)	52
5.	تطور نسبة الاحتياطي القانوني في الاقتصاد العراقي للمدة (1990 – 2002)	54
6.	تطور نسبة الاحتياطي القانوني في الاقتصاد العراقي للمدة (2003 – 2020)	56
7.	تطور عرض النقد الضيق في الاقتصاد العراقي للمدة (1990 – 2002)	58
8.	تطور عرض النقد الضيق في الاقتصاد العراقي للمدة (2003 – 2020)	61
9.	تطور عرض النقد الواسع في الاقتصاد العراقي للمدة (1990 – 2002)	63
10.	تطور عرض النقد الواسع في الاقتصاد العراقي للمدة (2003 – 2020)	65

68	تطور مزاد العملة الاجنبية في الاقتصاد العراقي للمدة (2003 - 2020)	11.
70	تطور سعر الصرف في الاقتصاد العراقي للمدة (1990 - 2002)	12.
73	تطور سعر الصرف في الاقتصاد العراقي للمدة (2003 - 2020)	13.
75	تطور معدل التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (1990 - 2002)	14.
78	تطور معدل التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (2003 - 2020)	15.
84	تطور الائتمان النقدي المباشر في الاقتصاد العراقي للمدة (1990 - 2002)	16.
88	تطور الائتمان النقدي المباشر في الاقتصاد العراقي للمدة (2003 - 2020)	17.
90	تطور الائتمان التعهدي في الاقتصاد العراقي للمدة (2009 - 2020)	18.
92	تطور الودائع المصرفية في الاقتصاد العراقي للمدة (1990 - 2002)	19.
94	تطور الودائع المصرفية في الاقتصاد العراقي للمدة (2003 - 2020)	20.
97	أثر سعر الفائدة في الائتمان المصرفي للمدة (1990 - 2002)	21.
99	اثر سعر الفائدة في الائتمان المصرفي للمدة (2003 - 2020)	22.
100	اثر نسبة الاحتياطي القانوني في الائتمان للمدة (1990 - 2002)	23.
102	اثر نسبة الاحتياطي القانوني في الائتمان للمدة (2003 - 2020)	24.
106	متغيرات النموذج القياسي	25.
122	اختبار استقرارية السلاسل الزمنية	26.
124	اختبار التكامل المشترك	27.
125	اختبار مشكلة الارتباط الذاتي LM	28.
126	اختبار ثبات تجانس التباين	29.
128 - 127	اختبار سببية تودا ياماموتا Toda Yamamota	30.

قائمة الاشكال

رقم الشكل	الاشكال	الصفحة
1.	منحنى فيلبس النيوكلاسيكي	23
2.	دور الائتمان المصرفي في الاقتصاد	31
3.	أثر سعر الفائدة في حجم الائتمان المصرفي	40
4.	تطور سعر الفائدة في الاقتصاد العراقي للمدة (1990 - 2002)	50
5.	تطور سعر الفائدة في الاقتصاد العراقي للمدة (2003 - 2020)	53
6.	تطور نسبة الاحتياطي القانوني في الاقتصاد العراقي للمدة (1990 - 2002)	54

57	تطور نسبة الاحتياطي القانوني في الاقتصاد العراقي للمدة (2003 - 2020)	7.
59	تطور عرض النقد الضيق في الاقتصاد العراقي للمدة (1990 - 2002)	8.
62	تطور عرض النقد الضيق في الاقتصاد العراقي للمدة (2003 - 2020)	9.
63	تطور عرض النقد الواسع في الاقتصاد العراقي للمدة (1990 - 2002)	10.
66	تطور عرض النقد الواسع في الاقتصاد العراقي للمدة (2003 - 2020)	11.
69	تطور مزاد العملة الأجنبية في الاقتصاد العراقي للمدة (2003 - 2020)	12.
71	تطور سعر الصرف في الاقتصاد العراقي للمدة (1990 - 2002)	13.
74	تطور سعر الصرف في الاقتصاد العراقي للمدة (2003 - 2020)	14.
76	تطور التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (1990 - 2002)	15.
79	الشكل (16) تطور التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (2003 - 2020)	16.
85	تطور الائتمان النقدي المباشر في الاقتصاد العراقي للمدة (1990 - 2002)	17.
89	تطور الائتمان النقدي المباشر في الاقتصاد العراقي للمدة (2003 - 2020)	18.
90	تطور الائتمان التعهدي في الاقتصاد العراقي للمدة (2009 - 2020)	19.
92	تطور الودائع المصرفية في الاقتصاد العراقي للمدة (1990 - 2002)	20.
95	تطور الودائع المصرفية في الاقتصاد العراقي للمدة (2003 - 2020)	21.
112	منحنى معياري لسلسلة زمنية تتضمن مركبة اتجاه عام	22.
112	منحنى معياري لسلسلة زمنية تتضمن مركبة موسمية	23.
113	منحنى معياري لسلسلة زمنية تتضمن مركبة دورية	24.
114	منحنى التغيرات العشوائية في السلسلة الزمنية	25.
127	اختبار استقرارية النموذج ككل	26.

فهرست المخططات

رقم المخطط	المخطط	الصفحة
1	آلية عمل سعر الخصم	14
2	القطاع النقدي والحقيقي	20
3	أثر نسبة الاحتياطي القانوني في الائتمان المصرفي	41

المستخلص:

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر بعض أدوات السياسة النقدية في اتجاهات الائتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي للمدة (1990 – 2020)، لمعرفة دور السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي في تشجيع الائتمان المصرفي الممنوح من قبل المصارف العراقية الى الزبائن (الأفراد، الشركات والقطاع الحكومي).

تُعد السياسة النقدية إحدى مكونات السياسات الاقتصادية الكلية، والتي تهدف بالدرجة الأساس للتحكم في عرض النقود وتكلفة الائتمان (سعر الفائدة) في سوق الأوراق المالية من خلال التأثير في احتياطات المصارف التجارية، من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنقدي وتجنب معدلات التضخم والمحافظة على قيمة العملة المحلية، على عكس مهمة السياسة المالية، إذ تكون مهمتها الرئيسة التأثير في مستوى الدخل في سوق السلع والخدمات من أجل تحقيق العدالة في توزيع الدخل والثروات بين أفراد المجتمع وتقليل الفوارق الطبقية، واستطاع الباحث وضع فرضية مفادها أن هناك علاقة وتأثير ايجابي بين أدوات السياسة النقدية والائتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي، واستخدم الباحث نموذج قياسي فكانت أدوات السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي (عرض النقد الواسع M_2 ، سعر الفائدة، نسبة الاحتياطي القانوني وسعر الصرف الموازي) متغيرات مستقلة، والائتمان المصرفي الممنوح من قبل المصارف التجارية العراقية متغير تابع، وتوصل الباحث الى النتائج الآتية: إن السياسة النقدية كانت داعمة ومساندة للاقتصاد العراقي بعد عام (2003) من خلال أدواتها الكمية والنوعية وذات اتجاهات توسعية في الائتمان المصرفي، من خلال تخفيض واستقرار سعر الفائدة وتثبيت نسبة الاحتياطي القانوني، من ثم اطلاق مشروع المبادرة من قبل البنك المركزي العراقي لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة لدعم الطاقة الانتاجية. كما بينت نتائج الاختبار القياسي أن هناك تكامل مشترك بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع في الأمد الطويل. ويوصي الباحث بـ: اجراء الاصلاحات المالية من خلال تطوير سوق الأسهم المحلية وبناء نظام مصرفي متطور يساهم في تطوير أسواق النقد المحلية من خلال تعزيز المنافسة بين المصارف التجارية.

المقدمة :

تُعد السياسة النقدية إحدى مكونات السياسات الاقتصادية الكلية التي يكون هدفها الرئيس هو التحكم بعرض النقود في الأسواق المالية والتحكم بتكلفة الائتمان (سعر الفائدة) للسيطرة على حجم الائتمان الممنوح من المصارف التجارية، وتعمل على حماية الاقتصاد الوطني من الوقوع بالأزمات الاقتصادية والمالية والسيطرة على معدلات التضخم وتحقيق الاستقرار النقدي والمحافظة على قيمة العملة المحلية (الدينار العراقي) أمام العملات الأجنبية الأخرى (كالدولار الأمريكي)، ويضعها البنك المركزي (مؤسسة النقد) لأي بلد في العالم، ففي الأوقات التي يوجد فيها تضخم يتخذ البنك المركزي سياسة نقدية انكماشية من خلال تخفيض عرض النقد بدافع رفع سعر الفائدة والتقليل من قدرة المصارف التجارية في منح الائتمان، وبالتالي تخفيض معدلات التضخم، أما لو كان الاقتصاد في حالة انكماش أو ركود فيتخذ البنك المركزي سياسة نقدية توسعية من خلال زيادة عرض النقود بدافع تخفيض سعر الفائدة من أجل تحفيز النشاط الاقتصادي من خلال زيادة منح الائتمان المصرفي إلى المشاريع الإنتاجية والاستثمارية لدعم الطاقة الإنتاجية وتقليل حالات الركود والانكماش والبطالة.

أهمية البحث :

تأتي أهمية البحث من خلال دور السياسة النقدية وأهميتها في الاقتصاد الوطني، ودورها في دعم النشاط الاقتصادي بشكل عام، والائتمان المصرفي بشكل خاص، أي الائتمان الممنوح من قبل المصارف التجارية إلى الأفراد والشركات والمؤسسات الإنتاجية والخدمية التي تهدف إلى خلق فرص عمل ومشاريع ذات عوائد ومكاسب مالية، كون الائتمان المصرفي أحد قنوات انتقال تأثير السياسة النقدية إلى النشاط الاقتصادي، فعندما يتخذ البنك المركزي سياسة نقدية توسعية سيقوم بزيادة عرض النقد بدافع تخفيض سعر الفائدة، ومن ثم سيؤدي إلى زيادة مقدرة المصارف التجارية على منح القروض إلى الزبائن.

مشكلة البحث :

تتمحور مشكلة البحث بالإجابة عن التساؤلات الآتية:

1. هل السياسة النقدية أثرت في النشاط الاقتصادي بشكل عام والائتمان المصرفي بشكل خاص في الاقتصاد العراقي؟
2. هل الائتمان المصرفي ساهم في نقل تأثير السياسة النقدية إلى نشاط الاقتصاد العراقي؟

أهداف البحث :

1. التعرف على واقع السياسة النقدية والائتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي.
2. تحليل أدوات السياسة النقدية والائتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي.
3. قياس وتحليل تأثير السياسة النقدية في اتجاهات الائتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي.

فرضية البحث :

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن هنالك تأثير إيجابي للسياسة النقدية في حجم الائتمان المصرفي من أجل تحفيز النشاط الاقتصادي لدعم الطاقة الانتاجية.

منهجية البحث :

اعتمد الباحث على المنهج الاستقرائي في تناول الاطار النظري للسياسة النقدية والائتمان المصرفي، واستخدام الأسلوب الوصفي التحليلي باستخدام النموذج القياسي.

حدود البحث:

1. الحدود الزمانية : تمثلت للمدة (1990 – 2020).
2. الحدود المكانية : العراق / حالة دراسية

هيكلية البحث :

تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول رئيسة، تضمن الفصل الأول الإطار النظري للسياسة النقدية والائتمان المصرفي، وقسم إلى ثلاث مباحث فتناول المبحث الأول الإطار النظري والمفاهيمي للسياسة النقدية، والمبحث الثاني الإطار النظري للائتمان المصرفي، والمبحث الثالث تضمن أثر السياسة النقدية في اتجاهات الائتمان المصرفي وفق منهج النظرية الاقتصادية، والفصل الثاني تناول واقع السياسة النقدية والائتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي للمدة (1990 – 2020)، فتناول المبحث الأول واقع السياسة النقدية في الاقتصاد العراقي، والمبحث الثاني تطرق إلى تحليل الائتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي، والمبحث الثالث يتضمن تحليل أثر السياسة النقدية في اتجاهات الائتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي للمدة (1990 – 2020)، أما الفصل الثالث فتناول الاطار القياسي لتأثير السياسة النقدية في اتجاهات الائتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي.

الدراسات السابقة :

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تطرقت إلى موضوع السياسة النقدية والائتمان المصرفي، وتناولته من جوانب مختلفة، وقد تنوعت ما بين العربية والاجنبية، وستعرض هذه الدراسة جملة من الدراسات التي أفاد منها الباحث في دراسته، وذكر مميزات الدراسة الحالية، وهي كالآتي:

1. دراسة (آلاء عطية غنيم، 2019):

بحث دبلوم عالٍ بعنوان (الأدوات الكمية للسياسة النقدية ودورها في تحقيق الاستقرار المصرفي للمدة (2004 – 2017))، يهدف البحث إلى تحليل وقياس الأدوات الكمية للسياسة النقدية كمتغيرات مستقلة (عمليات السوق المفتوحة، سعر الخصم، نسبة الاحتياطي القانوني) وبيان أثر هذه الأدوات في الاستقرار المصرفي كمتغير تابعاً متمثلاً بـ (مؤشر السيولة، مؤشر الربحية، مؤشر جودة الموجودات، مؤشر كفاية رأس المال) في المصارف العراقية (مصرف بغداد، مصرف الشرق الأوسط، المصرف المتحد والمصرف الأهلي العراقي)، وبيّنت نتائج البحث إلى وجود تباين بين المصارف (عينة البحث) في تأثير أدوات السياسة النقدية الكمية في الاستقرار المصرفي هذا من جهة، كما أثبت البحث من خلال استخدام الأساليب الإحصائية تبين أن هناك ضعفاً في تأثير الأدوات الكمية في الاستقرار المصرفي للمصارف عينة البحث، وتوصي الباحثة بإيلاء المزيد من الاهتمام من البنك المركزي بالسياسة النقدية والتعرف على نتائجها لتعزيز الاستقرار المصرفي للمصارف.

2. دراسة (نغم عباس عبيد، 2018) :

رسالة ماجستير بعنوان (الائتمان المصرفي ودوره في نقل أثر السياسة النقدية إلى النشاط الاقتصادي في العراق للمدة (2003 – 2015))، هدفت الدراسة إلى تحليل وقياس دور الائتمان المصرفي في نقل أثر السياسة النقدية إلى النشاط الاقتصادي في العراق للمدة (2003 – 2015)، واستخدمت الباحثة برنامج التحليل الإحصائي (9 Eviews) لغرض تقدير عدة نماذج من المعادلات بأسلوب الانحدار الخطي البسيط وبطريقة المربعات الصغرى (OLS)، إضافةً إلى أن البحث توصل إلى استنتاجات مهمة والتي تعكس مساهمة هيكل الائتمان المصرفي وحسب القطاعات في نقل أثر السياسة النقدية وتفعيل دورها في استقرار النشاط الاقتصادي من خلال استخدام أدواتها النوعية والكمية، ومن جانب آخر أوضحت النماذج القياسية المقدرة اتفاقها مع منهج النظرية الاقتصادية حول العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية موضوع البحث، وكان من أكفأ النماذج القياسية المقدرة للعلاقة بين المتغيرين (النتاج المحلي الإجمالي GDP والائتمان النقدي) وهذا ما بينته نتائج القوة التفسيرية (R^2) والتي بلغت (84%)، وتوصي

الباحثة بتفعيل دور الائتمان المصرفي من خلال قيام المصارف (الحكومية، الأهلية والمختلطة) بانتهاج سياسة نقدية توسعية من خلال زيادة منح الائتمان المصرفي، ومن ثم زيادة مستوى الدخل القومي وبالتالي رفع مستوى النشاط الاقتصادي في العراق، وضرورة قيام الجهات ذات العلاقة (البنك المركزي، وزارة التخطيط، وزارة المالية) بالاهتمام بدقة الدراسات التي تساهم في تسهيل آلية منح القروض والائتمان النقدي لدوره البارز في تحفيز أدوات السياسة النقدية وخاصةً (سعر الفائدة وعرض النقد) ودورها في الحث على استقرار متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق.

3. دراسة (هبة سعد عبد الجبار، 2018):

رسالة ماجستير بعنوان (دور السياسة النقدية في تحفيز الاستثمار المحلي في الاقتصاد العراقي للمدة 1990 – 2016)، قياس وتحليل أثر السياسية النقدية في الاستثمار المحلي في العراق خلال المدة (1990 – 2016) اعتماداً على المنهج الكمي بواسطة الأساليب القياسية الحديثة باستخدام البرنامج الإحصائي (E-views9) في التحليل، توصلت الباحثة إلى مجموعة من النتائج من أهمها وجود علاقة توازنية طويلة الأجل فضلاً عن العلاقة قصيرة الأجل بين متغيرات السياسة النقدية (عرض النقد الواسع M_2 ، سعر الصرف ، سعر الفائدة والرقم القياسي لأسعار المستهلك) كمتغيرات مستقلة والاستثمار كمتغير تابع، كما بينت عند تقدير نموذج (ARDL) لدالة إجمالي الاستثمارات (Y) بلغت القدرة التفسيرية للنموذج المقدر ($R^2 = 0.976$)، أي ان المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج المقدر تفسر (97%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع.

4. دراسة (عبد العزيز شويش عبد الحميد وبشرى عبد الباري، 2014):

بحث دوري بعنوان (التسهيل الكمي ودوره في السياسة النقدية في العراق) ، ويهدف هذا التعرف على أداة التسهيل الكمي من حيث نشوءها وطبيعتها ومكوناتها وآلية استخدامها وكذلك آلية عملها وكيف تؤثر في السياسة النقدية وكذلك آثارها القصيرة والبعيدة المدى في السياسة النقدية وأسعار الفائدة وأسعار الصرف، وتوصل إلى النتائج : كانت أسعار الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان ودول الاتحاد الأوروبي منخفضة جداً نهاية التسعينيات، وهذا ما حد من فعالية الأدوات التقليدية ، مما حدا بالبنوك المركزية لاستخدام التسهيل الكمي للوصول إلى الأهداف التي تريدها، إلا إن الدراسات التي حاولت تتبع آثار التسهيل الكمي في المتغيرات الاقتصادية لم تثبت بعد نتائج نهائية ومؤكدة عن أثره في التضخم وفي أسعار الموجودات المالية وأسعار الفائدة على المدى الطويل ولا زالت الآراء بشأن ذلك في طور التكهّنات.

5. دراسة (علي جابر عبد الحسين المعالي وآخرون، 2017) :

بحث دوري بعنوان (أثر السياسة النقدية في حجم الائتمان المصرفي الزراعي في العراق للمدة (2000 - 2014)، ويهدف الى بيان أثر السياسة النقدية على حجم الائتمان المصرفي لبعض المصارف المتخصصة باستخدام برنامج الاحصائي SPSS لقياس أثر السياسة النقدية التي تمثل (أسعار الصرف، سعر الفائدة، الارقام القياسية للأسعار) على حجم الائتمان الممنوح من قبل المصرف الزراعي العراقي. وتوصلت الدراسة الى النتائج الاتية : إن السياسة النقدية لا زالت أمام تحدي خطير في تنشيط الائتمان المصرفي وخاصةً الزراعي على اعتبار أن هذا القطاع يستوعب جزءاً كبيراً من اليد العاملة واعتباره يوفر الأمن الغذائي للبلد.

6. دراسة (Timothy Bianco , 2021) :

رسالة ماجستير بعنوان (monetary policy and credit flows) هدفت الدراسة الى معرفة أثر صدمات السياسة النقدية في التدفقات الائتمانية ومعرفة آليات انتقال آثار السياسة النقدية الى النشاط الائتماني، واستخدمت بيانات الكومبوسات للمدة (1974 - 2017) لحساب المقاييس الفصلية للشركات المقترضة، وبينت النتائج أن السياسة النقدية التوسعية مرتبطة ارتباطاً ايجابياً (طردياً) طويل الاجل والائتمان، وأن هذا التأثير يكون أكبر بالنسبة للشركات المقيدة مالياً والتي ينظر اليها بانها ذات مخاطر قليلة بالنسبة للمقرضين (الدائنين) وتزيد من ميلهم للبحث عن العائد.

7. دراسة (Kamal Adewunmi, 2021) :

رسالة ماجستير بعنوان (The effect of Monetary policy on Banks) هدفت الدراسة إلى تناول تأثير أدوات السياسة النقدية على أداء بنوك الودائع في نيجيريا، إذ تم استخدام اجمالي الودائع تحت الطلب (الودائع الجارية) للمصارف في نيجيريا كوكيل لأداء البنك الذي كان متغيراً تابعاً، بينما كانت أدوات السياسة النقدية كمعدل الاحتياطي القانوني متغير مستقل خلال المدة (1988 - 2017) باستخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط وبطريقة المربعات الصغرى (OLS_1)، وتوصلت الدراسة إلى النتائج : كشفت النتائج التجريبية للدراسة أن عرض النقود ومتطلبات الاحتياطيات النقدية لها علاقة ايجابية، بينما سعر السياسة النقدية (سعر الخصم) له علاقة عكسية مع اجمالي الودائع تحت الطلب ومع ذلك كان عرض النقود وسعر السياسة ذو دلالة احصائية، لكن نسبة الاحتياطي القانوني كانت غير معنوية على اجمالي الودائع لدى المصارف في نيجيريا بناءً على نتيجة احصاءة (F).

ونذكر مدى الافادة من الدراسات السابقة، ومميزات الدراسة الحالية، وهي كالآتي:

مميزات الدراسة الحالية :	مدى الافادة من الدراسات السابقة: أثمرت العديد من جهود معرفية، لتكون خطوة في اغناء دراستنا بالمعلومات الفكرية ونذكر منها الآتي:
1. تم اختيار مدة زمنية تتكون من 31 سنة للمدة (1990 – 2020). 2. استخدام أثر أدوات السياسة النقدية الكمية والنوعية في الائتمان المصرفي. 3. تم استخدام سببية (Toda yamomota) لمعرفة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع. 4. تحليل الائتمان النقدي والتعهدي في الاقتصاد العراقي.	1. تزويد الباحث بالأفكار والمعلومات العلمية التي أدت الى تعريف مفاهيم متغيرات الدراسة. 2. اتاحة الفرصة للتعرف على الاساليب الاحصائية المستخدمة في الدراسة والتحليل. 3. معرفة آراء الباحثين ووجهات نظرهم وما توصلوا إليه من استنتاجات وتوصيات.

الفصل الأول

الاطار النظري والمفاهيمي للسياسة النقدية والائتمان المصرفي

تمهيد :

تعد السياسة النقدية من السياسات الاقتصادية الكلية المهمة والتي تضمن مجموعة الأساليب التي يتخذها البنك المركزي أو السلطة النقدية لتحسين أداء الاقتصاد والحد من التقلبات الاقتصادية والمالية، وذلك من خلال تغيير عرض النقد للتأثير على احتياطات المصارف التجارية وبالتالي إلى تمكين المصارف التجارية في منح القروض والسلف إلى الزبائن لتمويل احتياجاتهم الاستهلاكية والاستثمارية، وكذلك دعم الاقتصاد الوطني ورفع معدلات النمو الاقتصادي وزيادة الطاقة الانتاجية للاقتصاد الوطني، ويتكون المباحث الآتية:

المبحث الأول : السياسة النقدية : مفاهيم أساسية ونظرية.

المبحث الثاني : الائتمان المصرفي : الائتمان المصرفي : مفاهيم أساسية ونظرية.

المبحث الثالث : أثر السياسة النقدية في اتجاهات الائتمان المصرفي وفق منهج النظرية الاقتصادية.

المبحث الأول

السياسة النقدية : مفاهيم أساسية ونظرية

المطلب الأول : مفهوم السياسة النقدية :

أولاً : تعريف السياسة:

تعرف السياسة النقدية هي مجموعة من القرارات والإجراءات التي تتخذها السلطة النقدية للتحكم في عرض النقد بغية تحقيق هدف محدد أو مجموعة من الأهداف الاقتصادية باستخدام الأدوات المتاحة⁽¹⁾.

ويمكن تعريفها هي مجموعة من القرارات التي يتم بواسطتها تعديل كمية النقود (عرض النقود) وأسعار الفائدة في الاقتصاد بغية التأثير في المستوى العام للأسعار والدخل الوطني التوازني⁽²⁾.

كما تعرف هي مجموعة من التدابير التي يقوم بها البنك المركزي للتحكم في عرض النقود تماشياً مع حاجة النشاط الاقتصادي، فإذا كان هدف البنك المركزي زيادة الطلب الكلي لتحقيق مستويات مرتفعة من الدخل والعمالة، فإنها تفعل ذلك عن طريق زيادة عرض النقود، أما إذا رغبت في تخفيض الطلب الكلي فإنها تلجأ إلى تخفيض عرض النقود⁽³⁾.

ويمكن تعريفها هي السياسة التي يضعها البنك المركزي وتكون أما توسعية أو انكماشية من أجل تغيير مستوى النشاط الاقتصادي من خلال التأثير في حجم الائتمان المصرفي الممنوح وعرض النقود بفعل عمليات السوق المفتوحة وتغيير نسبة الاحتياط القانوني وتغيير أسعار الفائدة⁽⁴⁾.

وتُعرف من وجهة نظر الباحث هي مجموعة من الإجراءات النقدية التي يضعها البنك المركزي (السلطة النقدية) أو (مؤسسة النقد) للتحكم بعرض النقود في الأسواق المالية لغرض تحقيق الاستقرار النقدي وتجنب معدلات التضخم والمحافظة على قيمة العملة المحلية.

(1) د. عبد الحسين جليل الغالبي، الصيرفة المركزية (النظرية والسياسات)، مؤسسة النبراس للنشر والتوزيع، النجف، ط1، 2015، ص173.

(2) Alexis Jacquemin et Autre, fondamants , d, economies boutique, De Boeck uninversty , Bruxelles, 2001, p.340.

(3) Bradley R. Schiller, The economy Today, Macraw Hill Irwin, New York, 9th Edition, 2003, P.303.

(4) Campbell R.Mc Connell and Stanley L.Brue, Economics Priciples , problems and policies, McGraw- Hill Irwin , 2008, p.266- 267.

ثانياً : أهمية السياسة النقدية (1).

1. العمل على تحقيق الاستقرار النقدي من خلال المحافظة على القوة الشرائية للنقود من خلال التحكم في عرض النقد والطلب على النقود.
2. معالجة الازمات الاقتصادية التي تصيب الاقتصاد الوطني كالتضخم والانكماش والصدمات النقدية والنفطية.
3. العمل على تقليص الفجوة في الميزان التجاري (الصادرات - الواردات).
4. تساهم في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
5. العمل على تحقيق استقرار الأسواق المالية والنقدية.
6. من خلال دراسة تاريخية لتطور الاهتمام بالسياسة النقدية في الفكر الاقتصادي، إنَّ الاهتمام بهذه السياسة قد ظهر جلياً خلال القرن التاسع عشر، ثم أخذ هذا الاهتمام يتزايد خاصة أثناء الأزمات النقدية وعدم الاستقرار الاقتصادي التي شهدها القرن الماضي، لذلك عدت السياسة النقدية جزءاً رئيساً ومهماً من أجزاء (مكونات) السياسة الاقتصادية العامة للدولة، ولقد تطور مفهوم السياسة النقدية بتطور الأفكار والنظريات عبر المراحل الزمنية المتعاقبة.
7. يستخدمها البنك المركزي من خلال وسائله النقدية والائتمانية لتحقيق رقابته وسيطرته على الائتمان المصرفي الذي ينعكس بدوره في مستوى النشاط الاقتصادي كمهمة أساسية يتولاها دون غيره من المؤسسات المالية والمصرفية.
8. ما دامت المجتمعات البشرية وخاصة المتقدمة منها صناعياً واقتصادياً التي ما زالت في طور النمو الاقتصادي والاجتماعي سائرة في طريق التطور المعقد، فإنَّ السياسة النقدية هي الاخرى ستتأثر بهذا التطور السريع وسيصيبها التعقيد في إجراءاتها وفي وسائل تطبيقها، ولكن ستبقى الأهداف العامة والخاصة هي الأساس الذي تقوم عليه هذه السياسات للتوصل إلى الوسائل الكفيلة بتحقيقها، مع الأخذ بنظر الاعتبار مشكلة عنصر الزمن ودوره في اجراء التطبيق ومدى جديتها ومناسبتها لظروف الواقع وقدرتها على الأهداف العامة والخاصة.

(1)المزيد من التفاصيل أنظر :

- د.محمود حسين الوادي وآخرون، مبادئ علم الاقتصاد، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2010، ص323.
- د.يوسف حسن يوسف، البنوك المركزية ودورها في اقتصاديات الدول، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، ط1، 2015، ص92.
- د.خضير عباس المهر، التقلبات الاقتصادية بين السياسة المالية والنقدية، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، الرياض، 1981، ص176.

ثالثاً : مراحل تطور السياسة النقدية:

1. المرحلة الأولى:

كانت السياسة النقدية في هذه المرحلة تهدف إلى حماية قيمة العملة من التقلبات التي تؤثر على مستوى الأسعار من خلال التحكم في كمية وسائل الدفع ثم تطور الأمر ليصبح الهدف منها تحقيق الاستقرار النقدي ودعم ومساندة السياسة الاقتصادية في تحقيق أهدافها⁽¹⁾.

2. المرحلة الثانية :

هي المرحلة التي ظهرت فيها الافكار الكينزية أثر الأزمة العالمية، إذ قللت كثيراً من قدرة السياسة النقدية في تحفيز الطلب الكلي والحفاظ على التوازن الاقتصادي، ورأت أن السياسة المالية هي الأداة الوحيدة القادرة على تحقيق ذلك.

3. المرحلة الثالثة :

هي المرحلة التي عاد الاهتمام فيها بالسياسة النقدية خلال المدة (1955- 1951)، إذ تراجعت أهمية السياسة المالية كونها لم تفلح في محاربة التضخم الذي اشتد بعد الحرب العالمية الثانية من خلال أدواتها المتمثلة في زيادة الضرائب وتخفيض الانفاق الحكومي، لأن الحكومات بعد الحرب لم تستطع تقليص الخدمات الاجتماعية وفي الوقت نفسه لا يمكنها رفع الضرائب لزيادة الإيرادات، لذلك أصبحت السياسة النقدية هي الأكثر قدرة على تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية من خلال التحكم في عرض النقود⁽²⁾.

4. المرحلة الرابعة:

هي المرحلة التي احتدم فيها النقاش والجدل بين أنصار السياسة المالية وأنصار السياسة النقدية، وقد بدأ الجدل على يد الاقتصادي الأمريكي ملبتون فريدمان (**M. Friedman**) الذي آمن هو ومجموعة معه بقدرة السياسة النقدية وحدها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وعلى النقيض من ذلك يرى المالئون أن السياسة المالية لديها التأثير الأقوى في إعادة الاقتصاد إلى مستوى التوازن وتحقيق الأهداف الاقتصادية، وتوالى الدراسات الاقتصادية التي تؤيد هذا الفريق أو ذلك حتى جاء فريق ثالث بزعامة الاقتصادي الأمريكي (**والتر**) الذي يؤمن بأهمية كل من السياستين النقدية والمالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال المزج بين أدوات السياستين بالقدر المناسب⁽³⁾.

(1) د.نبيل صدر محارب، النقود والمؤسسات المصرفية، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، 1968، ص329.

(2) د.أحمد عبده محمود، النقديون والسياسة النقدية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين الشمس، العدد2، 1982، ص449.

(3) د.حمدي عبد العظيم، السياسات النقدية والمالية في الميزان ومقارنة اسلامية، القاهرة، ط1، 1982، ص323.

رابعاً : أهداف السياسة النقدية :

1. تحقيق استقرار المستوى العام للأسعار:

وينحصر هذا الهدف في العمل على محاربة التغيرات العنيفة والمستمرة في مستوى الأسعار نظراً لما يصاحب ذلك من تقلبات واسعة في قيمة النقود وبالتالي آثار ضارة على مستوى توزيع الدخل والثروات وتخصيص الموارد الاقتصادية بين الوحدات الانتاجية، وان المتضررين من ارتفاع الأسعار هم فئة الدائنين لصالح فئة المدينون بسبب لزوجة سعر الفائدة أي عدم تكيفه صعوداً لارتفاع مستوى الأسعار، مما يؤثر على توزيع الثروة بين الدائنين والمدينين، كما أن الأجور في مثل هذه الأوقات تختلف عن مسايرة ارتفاعات الأسعار، مما يقود إلى خفض الدخل الحقيقي لأصحاب الدخل الثابتة وإلى زيادة أرباح رجال الأعمال، فالاستقرار في مستوى الأسعار إذن مرغوب طالما أنه يؤدي إلى القضاء على مثل هذه الاختلالات⁽¹⁾.

2. تحقيق الاستخدام الكامل:

وتشترك في ذلك مع السياسة المالية، إذ تقوم بزيادة عرض النقود في حالة البطالة والكساد لتزيد من الطلب الفعال، فيزداد الاستثمار والتشغيل في الاقتصاد القومي⁽²⁾.

3. تحقيق التوازن في الميزان التجاري:

يتحقق عن طريق التوازن في ميزان المدفوعات بحيث يكون لصالح الدولة من خلال تشجيع الصادرات وتقليل الواردات باستخدام عرض النقود أو سعر الفائدة أو سياسات سعر الصرف، ففي حالة حدوث عجز في ميزان المدفوعات يمكن للبنك المركزي معالجته من خلال قيامه برفع سعر إعادة الخصم ما يدفع بالمصارف التجارية إلى رفع أسعار الفائدة على القروض، من ثم التقليل من الائتمان والطلب المحلي على السلع والخدمات، مما يؤدي إلى انخفاض المستوى العام للأسعار داخل الدولة ومن ثم تشجيع الصادرات المحلية وتقليل الطلب على السلع الأجنبية، كما أن ارتفاع أسعار الفائدة المحلية يجذب المزيد من رؤوس الأموال مما يساعد على تخفيض العجز في ميزان المدفوعات⁽³⁾.

4. تحقيق الاستقرار في الأسواق المالية والنقدية:

إن تحقيق الثقة في الجهاز المصرفي والمصارف التجارية يتحقق من خلال رقابة البنك المركزي على أداء المصارف التجارية، ومساعدة المصارف في أوقات الأزمات وهذا ما يخلق الاستقرار في الأسواق المالية

(1) د. عوض فاضل اسماعيل الدليمي، النقود والبنوك، دار الحكمة للطباعة، بغداد، 1990، ص586.

(2) د. عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، تحليل كلي، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ط1، 2003، ص94.

(3) د. السيد متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص194-195.

والنقدية، كما أن قيام البنك المركزي باستخدام أدواته في تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار واستقرار أسعار الصرف وأسعار الفائدة، يساهم أيضاً في استقرار الأسواق المالية والنقدية⁽¹⁾.

5. تحقيق النمو الاقتصادي:

يعد هدف النمو الاقتصادي الهدف الرئيس للسياسة الاقتصادية، ولكن النمو ليس مرغوباً فيه بحد ذاته وإنما مرغوباً بقدر ما يقدمه لنا من منافع تنعكس في تحسين مستوى المعيشة الحالي والمستقبلي، كما أن التغييرات البنوية في الاقتصاد يمكن استيعابها بسهولة أكبر في الاقتصاد المتطور، وما دمنا نتحدث عن رفع مستوى المعيشة فيجب قياس النمو الاقتصادي بمعدل الزيادة الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ولا يتفق الاقتصاديون حول تحديد معدل نمو معين، فيرى الاقتصادي الأمريكي ((ميلتون فريدمان)) أن أي معدل مرتفع هو أفضل من معدل متواضع وليس من الحكمة في مجتمع حر أن نحدد معدلاً رقمياً للنمو بشكل مسبق، بينما يتفق هؤلاء على أن معدل النمو يجب أن لا يقل عن معدل نمو السكان⁽²⁾.

المطلب الثاني : أدوات السياسة النقدية:

تقسم أدوات السياسة النقدية الى قسمين، أدوات كمية وأدوات نوعية ونذكرها كالآتي:

أولاً : الأدوات الكمية :

1. سعر الخصم:

يُعد سعر الخصم هو السعر الذي يتقاضاه البنك المركزي من إعادة خصم الأوراق التجارية التي بحوزة المصارف التجارية ويمثل كذلك سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي على القروض والسلف لقاء السندات الحكومية المقدمة إلى المصارف والدوائر الحكومية وشبه الحكومية⁽³⁾، وتُعد هذه الأداة من أقدم الأدوات التي استخدمت من قبل البنك المركزي في الرقابة على الائتمان، وكان بنك انكلترا أول من أستخدمها عام (1839) ثم طورت كوسيلة للسيطرة على الائتمان في عام (1847) وفي الولايات المتحدة عام (1913)، ويتجسد عمل هذه الأداة انسجاماً مع الوضع الاقتصادي ففي أوقات التضخم مثلاً يكون توجه السياسة النقدية نحو تقليل عرض النقود من أجل الحد من ارتفاع الأسعار والحفاظ على قيمة النقود، عندها يعمل البنك المركزي برفع سعر الخصم مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الائتمان ومن ثم انخفاض الطلب عليه، وبالنتيجة ينخفض عرض النقود، أما في أوقات الركود الاقتصادي يقوم البنك المركزي إلى اتباع سياسة نقدية توسعية عن طريق تخفيض

(1) د.نجلاء محمد باكر، اقتصاديات النقود والبنوك، أكاديمية طيبة، دمشق، 2001، ص86.

(2) د.أكرم محمود الحوراني ود.عبد الرزاق حسن حساني، النقود والمصارف، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، دمشق، 2011، ص220.

(3) د.عبد المنعم السيد علي ونزار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص397.

سعر الفائدة لتشجيع المصارف التجارية في منح القروض للزبائن وهذا بدوره ينعكس على سعر الفائدة الذي تحصل عليه المصارف مقابل منحها الائتمان المصرفي إلى زبائنها مما يشجع على زيادة طلب الأفراد والمؤسسات على الاقتراض بسبب انخفاض كلفة القروض الممنوحة لهم ومن ثم يؤدي إلى ارتفاع في عرض النقود في الاقتصاد⁽¹⁾.

2. عمليات السوق المفتوحة :

هي الأداة التي يتم من خلالها دخول البنك المركزي في سوق الأوراق المالية لغرض التأثير في عرض النقود عن طريق بيع وشراء الأوراق المالية والتجارية بشكل عام والسندات الحكومية بشكل خاص، لذلك تعد من أهم أدوات السياسة النقدية لاسيما في البلدان المتقدمة، وأول من استخدم هذه الأداة هو بنك انكلترا عام (1931) ثم بنك فرنسا (1938)، إذ عندما يقوم البنك المركزي بشراء كمية من الأوراق المالية فإنه يدفع مقابلها نقداً للمصارف التجارية، فترفع الاحتياطيات النقدية لها، وبالتالي تستطيع أن تقوم بالاقتراض مما يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة وزيادة حجم الاستثمار والدخل وهذا يتم في أوقات الركود والانكماش، أما في أوقات التضخم فيقوم بالدخول بائناً للأوراق المالية فتدفع المصارف التجارية قيمتها نقداً فتؤدي إلى انخفاض احتياطياتها ومن ثم تقل قدرتها على منح الائتمان إلى الزبائن، مما يؤدي إلى انخفاض حجم الاستثمار والدخل وتنخفض أسعار السندات ويرتفع سعر الفائدة⁽²⁾، ومن شروط نجاح هذه الأداة الآتي⁽³⁾ :

- أ. مدى حجم وطبيعة السوق النقدية، إذ تكون معبرة بشكل كبير عن امكانيات النقود والائتمان لاقتصاد ما.
- ب. مدى توفر الصكوك المتمثلة في اذونات الخزينة والاوراق المالية الأخرى.
- ت. مدى تلافي مصالح المصارف التجارية مع البنك المركزي، إذ تزداد عمليات السوق المفتوحة بتلاقي تلك المصالح وتقل بتصادمها.
- ث. درجة تقدم الوعي الائتماني والمصرفي يعد محددًا مهماً لزيادة فعالية سياسة السوق المفتوحة.

3. نسبة الاحتياطي القانوني legal reserve ratio:

يقصد بها الزام المصارف التجارية قانوناً بالاحتفاظ بنسبة معينة من الودائع بشكل ارصدة نقدية لدى البنك المركزي ويستخدم البنك المركزي هذه الأداة بوصفها سلطة نقدية للرقابة على مقدرة المصارف التجارية على التوسع في الائتمان، ففي حالة وجود عرض زائد من النقود في التداول الذي يؤدي إلى حدوث ارتفاع في

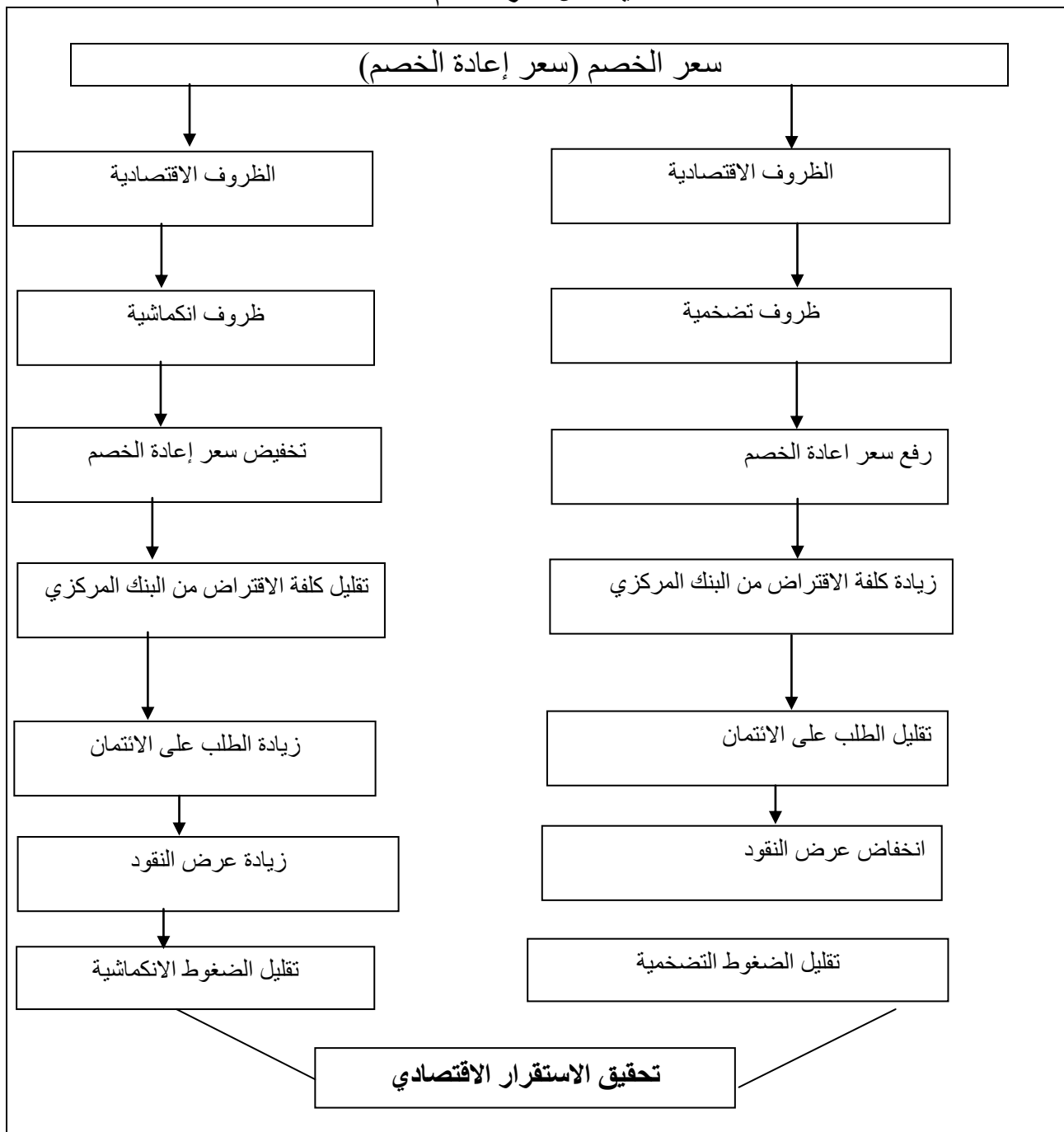
(1) د.صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية (المفهوم والاهداف والأدوات)، ديوان المطبوعات، الجزائر، ط1، 2005، ص98.

(2) د.قدي عبد المجيد، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص90.

(3) Paul A.Meyer, Monetary policy and financial markets , university of Maryland, U.S.A , 1982, P.304.

الأسعار يقوم البنك المركزي برفع نسبة الاحتياط القانوني بهدف تخفيض احتياطات المصارف التجارية مما يؤدي إلى انخفاض عرض النقود، والعكس صحيح⁽¹⁾.

المخطط (1) آلية عمل سعر الخصم



المصدر: مهدي خليل شديد، فاعلية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق ومصر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة كربلاء، كلية الادارة والاقتصاد، 2007، ص15.
ثانياً : الادوات النوعية :

(1) د. عبد الوهاب الأمين وزكريا باشا، مبادئ الاقتصاد الكلي، الجزء الثاني، وكالة المطبوعات، الكويت، 1983، ص180.

1. تحديد هامش الضمان:

تستخدم هذه الوسيلة عند قيام المصارف التجارية بمنح التسهيلات الائتمانية التي تستخدم بهدف المضاربة في سوق الأوراق المالية⁽¹⁾، إذ يقوم الأفراد عند شرائهم للأوراق المالية بتمويل الشراء من جانبين: الجانب الأول يمول من أموالهم الخاصة ويمثل هامش الضمان المقدم من الأفراد عن القروض الممنوحة للمضاربة، ويمول الجانب الثاني من مشترياتهم من الأوراق المالية من خلال التسهيلات الممنوحة لهم من قبل المصارف التجارية رفع نسبة هامش الضمان، مما يؤدي إلى رفع نسبة مساهمة الأموال الخاصة للأفراد في مشترياتهم من الأوراق المالية وبالتالي تخفيض نسبة مساهمة تمويل شرائها المقدمة من المصارف التجارية⁽²⁾، ومن ثم يؤدي اتباع هذه الوسيلة إلى خفض التسهيلات الائتمانية التي تمنحها المصارف التجارية للزبائن لغرض استخدامها في اقتناء الأوراق المالية، فإذا كانت نسبة مساهمة الزبون تمثل (30%) من قيمة الأوراق المالية، بينما تبلغ مساهمة التسهيلات المصرفية (70%) فإنه في حالة التضخم يطلب البنك المركزي من المصارف التجارية رفع نسبة هامش الضمان، بحيث تزيد مساهمة الزبون لتصل إلى (50%) بينما تنخفض مساهمة المصارف التجارية لتصل إلى (50%) بدلاً من (70%) من قيمة الأوراق المالية المشتراة، غير أن فعالية هذه الوسيلة في التأثير على حجم الائتمان يعتمد على مرونة طلب الأفراد على الائتمان، إذ أن قيامهم بتمويل مشترياتهم من أموالهم الخاصة تضعف من فعالية هذه الوسيلة⁽³⁾.

2. سياسة الاقتناع الادبي :

هي محاولة البنك المركزي التأثير في نشاطات المصارف التجارية أما عن طريق اتخاذ اجراءات مباشرة في حال تجاوزها للقواعد والتعليمات المركزية أو عن طريق الاقتناع بتوجيه الدعوة إلى المصارف التجارية بضرورة الالتزام واعتماد الحيطة والحذر في السياسات الاقراضية، بالنظر لمكانة البنك المركزي الخاصة في النظام المصرفي ولما يتمتع به من امكانات ومعرفة في نواحي القوة والضعف في الاقتصاد، وخصوصاً أن بعض المصارف قد لا تتولد لديها قناعة بسياسات النظام المصرفي⁽⁴⁾.

(1) د. ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2001، ص 270-271.
(2) د. محمود يونس ود. عبد المنعم مبارك، مقدمة في النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، ط1، 2002، ص 330.
(3) د. غازي عناية حسين، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 1985، ص 146-147.
(4) د. دنزار كاظم الخيكاني ود. حيدر يونس الموسوي، السياسات الاقتصادية (الاطار العام وأثره في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي)، دار اليازوري للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ط1، 2015، ص 35.

3. تنظيم الائتمان الاستهلاكي:

انتشر هذا النوع من الرقابة على الائتمان في الدول الصناعية خلال الأربعينيات من القرن الماضي وطبقته الولايات المتحدة الأمريكية خلال الحرب العالمية الثانية ضمن برنامج اقتصادي لمعالجة الضغوط التضخمية والحد من الطلب على بعض المواد الاستراتيجية⁽¹⁾، كما استخدمته حكومة الرئيس الأمريكي (كارتر) في مطلع الثمانينيات كسلاح لمعالجة التضخم، وبموجب هذا النوع من الرقابة يجري تنظيم الائتمان للأغراض الاستهلاكية عن طريق قواعد معينة لتنظيم البيع بالتقسيط للسلع الاستهلاكية المعمرة وأبرز هذه القواعد هي⁽²⁾:

أ. قيام البنك المركزي بتحديد المبلغ الواجب دفعه مقدماً كجزء من قيمة السلعة المشتراة، فلو رفع البنك المركزي الدفعة النقدية الأولى اللازمة لشراء هذه السلع سيؤدي ذلك إلى انخفاض الطلب على الائتمان لهذا الغرض.

ب. تحديد مدة سداد الائتمان الاستهلاكي، فلو قام البنك المركزي بتقصير مدة السداد فإن ذلك يؤدي إلى زيادة قيمة القسط الشهري الواجب دفعه، وهذا من شأنه أن يحد من طلب الائتمان من قبل المستهلكين.

ت. تغيير أسعار الفائدة :

يستطيع البنك المركزي استخدام هذه السياسة للتأثير في المعروض النقدي بوساطة تغيير أسعار الفائدة على القروض الاستهلاكية بصورة مباشرة مثلاً (رفع أسعار الفائدة على القروض الممنوحة للأشخاص لغرض السياحة أو اقتناء السلع الاستهلاكية والمعمرة وغيرها أو يعمد إلى تخفيض سعر الفائدة المفروض على القروض الممنوحة إلى المشروعات الانتاجية بهدف النهوض بالقطاع الانتاجي وزيادة قدرته التنافسية⁽³⁾).

4. سياسة التعليمات والأوامر :

يقوم البنك المركزي بإصدار تعليمات وأوامر مباشرة للمصارف التجارية كتحديد حجم الائتمان الممنوح لهم أو أنواعه أو كيفية استخدامه، وبهذه الوسيلة يستطيع البنك المركزي فرض رقابة على حجم الائتمان واستخدامه وتوجيهه نحو المشروعات، إذ أن أوقات الكساد تحتاج إلى التقليل من تمويل المشروعات، أما في حالة التضخم فتحتاج إلى تمويل المشروعات لزيادة الانتاج وزيادة الدخل وتقليل التضخم، كما يخول لها البنك

(1) J. Pritchard , **Money and Banking** , Houghton Mifflin Company, 1958 , p.391

(2) Mayer ,J.S. Duesenberry and R.Z Aliber, **Money , Banking and Economy**. Norton 2nd ed , Newy Ork, 1984, p.379

(3) د. عبد الحسين جليل الغالبي، **الصيرفة المركزية والسياسات**، المصدر السابق، ص 225- 228.

المركزي التحكم في حجم الانفاق الكلي ومستويات الطلب الفعال لتحقيق الاستقرار النقدي الداخلي بعيداً عن التضخم⁽¹⁾.

5. سياسة الودائع الخاصة :

وتعني هذه السياسة طلب البنك المركزي من المصارف التجارية الاحتفاظ بنسبة معينة من سيولتها النقدية على شكل ودائع جامدة في حسابها لدى البنك المركزي لا تكون قابلة للتحرر إلا بموافقة البنك المركزي، وتتم هذه العملية مقابل فائدة معينة تحدد مسبقاً⁽²⁾.

6. سياسة الاعلانات:

يقوم البنك المركزي ببث الاعلانات من خلال تصوراتهِ لما قد تكون عليه الأوضاع الاقتصادية المستقبلية للسوق المصرفية موضحاً من خلاله الأرقام الحقيقية والمعطيات الخاصة بالاقتصاد الوطني والتي تدفعه لاتخاذ وتفضيل سياسات محددة على غيرها، وكذلك إصدارهِ للأبحاث والنشرات الاقتصادية التي تحتوي على التوجيهات العامة مدعمة بأفكار كبار المتخصصين في الشؤون المصرفية وإلى غير ذلك من البيانات المفيدة التي يفترض بالمصارف التجارية أن تأخذ بها كمؤشرات ترشدها إلى الاتجاهات السليمة للسياسات الائتمانية⁽³⁾.

(1) د. محمد سعيد السنهوري، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص460.
(2) د.أياد عبد الفتاح النسور، أساسيات الاقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2013، ص147.
(3) د.محب مخلة توفيق، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دراسة تحليلية للمؤسسات والنظريات، دار الفكر الجامعي للنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2015، ص372.

ثالثاً : الفرق بين السياسة النقدية التوسعية والانكماشية :

ويمكن تلخيص الفرق بين السياسة النقدية التوسعية والانكماشية من الجدول (1):

الجدول (1)

الفرق بين السياسة النقدية التوسعية والانكماشية

سياسة البنك المركزي	السياسة التوسعية	السياسة الانكماشية
نسبة الاحتياطي القانوني	تخفيض نسبة الاحتياط لأن ذلك يتيح للمصارف احتياطات اضافية ويحفزها على التوسع في منح القروض وبالتالي زيادة عرض النقود	زيادة نسبة الاحتياطي القانوني مما يؤدي إلى تقليل الاحتياطات النقدية لدى المصارف التجارية ومن ثم تقلل من منح القروض ومن ثم تتخفض كمية النقود.
عمليات السوق المفتوحة	شراء سندات الحكومة والأوراق المالية يزيد من احتياطات المصارف التجارية ومن ثم يحفزها في زيادة عرض النقود.	بيع السندات الحكومية والأوراق المالية ذلك إلى تخفيض عرض النقد والاحتياطات الاضافية للمصارف التجارية مما يؤدي إلى تخفيض كمية النقود.
سعر الخصم.	تخفيض سعر الخصم يشجع على الاقتراض من البنوك المركزية ومن ثم التوسع في منح الائتمان بالنسبة للمصارف التجارية مما يؤدي إلى زيادة كمية النقود بسبب انخفاض تكلفة الاقتراض.	زيادة سعر الخصم يؤدي ذلك إلى زيادة تكلفة الائتمان بالنسبة للمصارف التجارية ومن ثم عدم تشجيع هذه المصارف للاقتراض من البنك المركزي مما يؤدي إلى التقليل من قدرتها على منح القروض للجمهور ومن ثم تخفيض في كمية النقود في الاقتصاد.

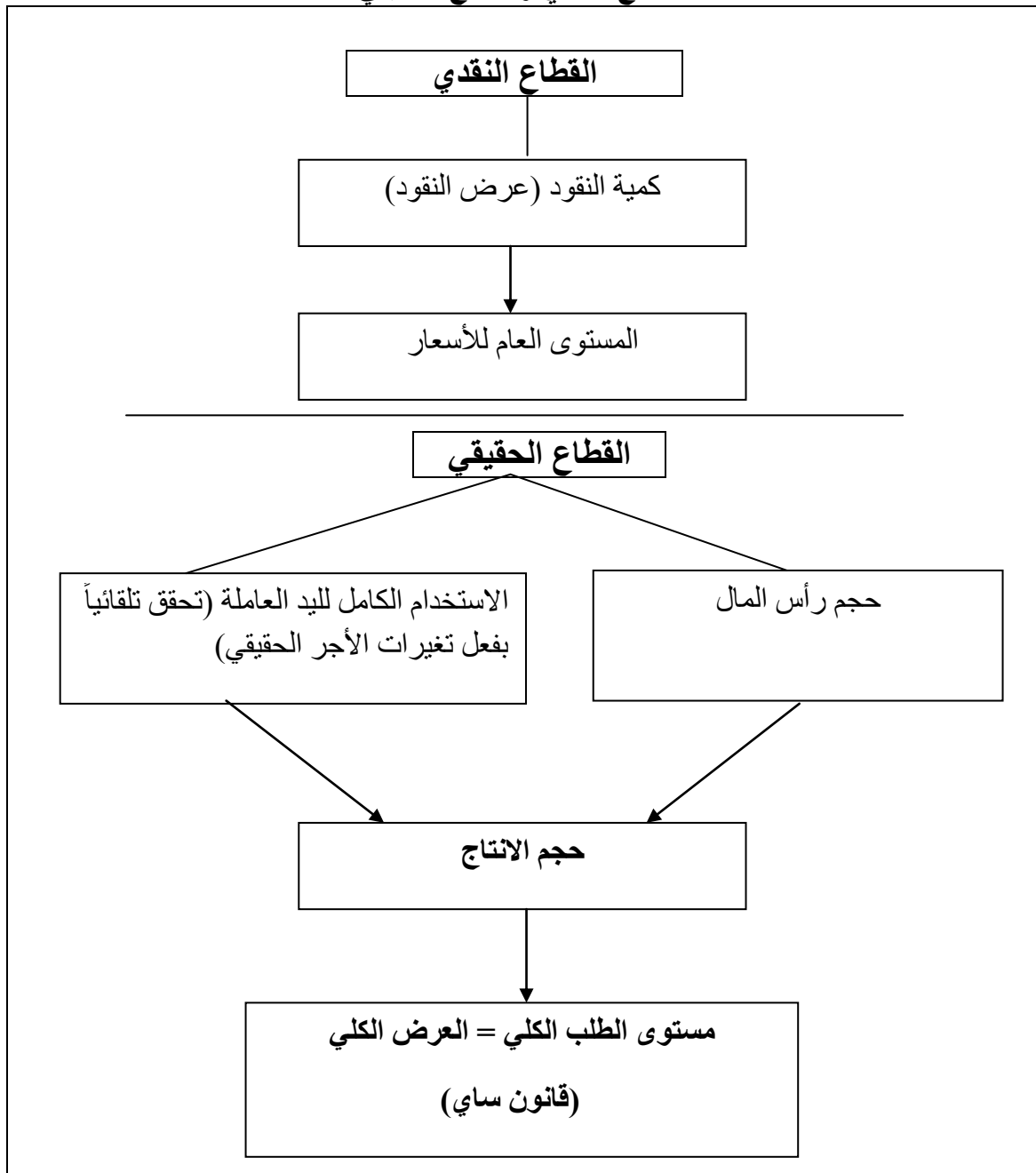
المصدر: جيمس جوارتيني، ريجارد استروب، الاقتصاد الكلي- الاختيار العام والخاص، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن وعبد العظيم محمد، الاقتصاد الكلي، دار المريخ، الرياض، 1988، ص 376 - 377.

المطلب الثالث : النظريات الاقتصادية المفسرة للسياسة النقدية : أولاً : السياسة النقدية في النظرية الكلاسيكية :

يتضح موقف الاقتصاديين الكلاسيك قبل حدوث أزمة الكساد العظيم سنة (1929) بالنسبة للسياسة النقدية من خلال نظرتهم إلى النقود ووظائفها، إذ جاءت النظرية الكلاسيكية للنقود على أنها مجرد وسيط للتبادل ولم يعترفوا بوظيفة النقود كأداة مخزن للقيمة أو الإكتناز، فالتحليل النقدي الكلاسيكي قائم على أساس الفصل بين القطاع الحقيقي والقطاع النقدي، إذ يتحدد القطاع الحقيقي من خلال عوامل حقيقية كالدخل والاستخدام والانتاج ولا تؤدي هنا النقود دوراً فعالاً، أما القطاع النقدي فتتحدد فيه كمية النقود (عرض النقود) والمستوى العام للأسعار، إذ أن أي تغيير في كمية النقود المتداولة تؤدي إلى تغيرات متناسبة طردياً في المستوى العام للأسعار ومن ثم تغيرات متناسبة عكسياً في قيمة النقود، ومن هنا يتضح أن السياسة النقدية عند الكلاسيك هي سياسة محايدة يتمثل دورها في خلق نقود لغرض المعاملات، أي أن حجم المعاملات هو الذي يحدد كمية النقود الواجب توفيرها⁽¹⁾، ويمكن توضيح ذلك من خلال المخطط (2) :

(1) د.عباس كاظم الدعي، السياسات النقدية والمالية، وأداء سوق الأوراق المالية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص25-29.

المخطط (2)
القطاع النقدي والقطاع الحقيقي



المصدر: د. عوض فاضل اسماعيل الدليمي، النقود والبنوك، دار الحكمة للطباعة، بغداد، 1990، ص 389.

ثانياً : السياسة النقدية في النظرية الكينزية :

تميزت هذه المرحلة بظهور الفكر الكينزي على يد الاقتصادي البريطاني ((جون مينارد كينز)) الذي كان ينظر إلى النقود نظرة حركية وليست ساكنة (ثابتة)، ولكن بسبب عجز السياسة النقدية عن إعطاء حلول للخروج من أزمة الكساد العالمي سنة (1929) بدأ كينز يدعوا للاهتمام بالسياسة المالية في معالجة المشاكل الاقتصادية، إذ أن الاختلال وعدم التوازن الاقتصادي حسب هذه النظرية يعود إلى عدم التعادل بين معدلات التغير في الانفاق الحكومي بواسطة السياسة المالية، ففي حالة الانكماش لابد للحكومة أن تزيد من الطلب الكلي ((الطلب الفعال)) على السلع والخدمات في السوق من خلال زيادة الانفاق الاستهلاكي والاستثماري بواسطة تخفيض الضرائب على الاستهلاك وعلى الأرباح بالنسبة للمستثمرين، أما عجز الموازنة فيتم تمويله عن طريق القروض العامة والاصدار النقدي الجديد من قبل البنك المركزي، بينما يتم معالجة التضخم من خلال تخفيض حجم الانفاق الحكومي مما يؤدي إلى انخفاض المستوى العام للأسعار⁽¹⁾.

ثالثاً : السياسة النقدية في النظرية النقدية المعاصرة (مدرسة شيكاغو) :

واجهت هذه النظرية انتقاداً تدريجياً بعد أن عمد كينز إلى تفنيدها بطرح نظريته (نظرية تفضيل السيولة)، في أواخر الخمسينيات من القرن الماضي ونتيجة لشرع بعض الباحثين من جامعة (شيكاغو) وبزعامة الاقتصادي الأمريكي ((مليتون فريدمان)) عادت النظرية الكمية للنقود إلى الحياة مرة أخرى، إذ تم إعادة عنصر الثقة لهذه النظرية ولكن بصيغة جديدة، إذ اتفق فريدمان مع ((بيجو))، في أن النقود هي موجود بين مجموعة من موجودات يحتفظ بها الأفراد وذلك لما تقدمه من الخدمات لحاملها⁽²⁾، وعمل فريدمان على طرح نظريته بتحليل جانب الطلب على النقود بشكل موسع على العكس من الكلاسيك الذي اختصر تحليلهم للطلب على النقود إنما هو بهدف انجاز المعاملات اليومية، إذ ادخل فريدمان عامل الثروة كمحدد رئيس للطلب على النقود، وإن الطلب على النقود يعتمد على ثلاثة عوامل هي (اجمالي الثروة، الكلفة والعائد على الموجودات والأذواق والتفضيلات)، وقد وضح (فريدمان) مفهوم الثروة على أنه القيمة الرأسمالية لجميع مصادر الدخل، وأن علاقة الربط بين الدخل والثروة هو سعر الفائدة، لأن سعر الفائدة هو العائد على الأسهم أو أي موجود آخر يعد جزءاً من الثروة وأن التدفق بمعنى الدخل⁽³⁾.

(1) د.سامي سعيد الحلاق ود.محمد محمود العجلوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار البازوري للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2010، ص242 – 244.

(2) د.سامي خليل، النظرية والسياسات النقدية والمالية، دار المعرفة، الكويت، 1983، ص172.

(3) Milton Friedman, The quantity theory, Chicago university, Chicago Press, 1975, P.94-96

رابعاً : دور السياسة النقدية في نظرية التوقعات العقلانية :

تعود هذه المدرسة إلى دراسة قام بها الاقتصادي جون موث (John Muth) عام 1961⁽¹⁾، إذ يعد أول من صاغها خلال السبعينيات مجموعة من الاقتصاديين بقيادة روبرت لوكاس (R.Lucas) من جامعة شيكاغو وسارجنت (T.Sargent) ووالس (N.Wallace) من جامعة مينيسوتا بصياغة هذه النظرية وادخالها حيز الوجود، إذ أصبح لها تأثير على التحليل الاقتصادي والسياسة الاقتصادية، وتقوم هذه المدرسة على فرضيتين أساسيتين هما (2):

1. إن توقعات الأفراد هي توقعات عقلانية تتسم بالرشادة لأنهم يستخدمون المعلومات المتوفرة والوافية لديهم عن الحالة الاقتصادية، وأن أسلوبهم يتحدد على أساس تعظيم المنافع إلى أقصى حد ممكن وتقليل الخسائر إلى أدنى حد ممكن، وبالتالي فأصحاب هذه المدرسة لا يرون سلوك الأفراد على أنه مجرد رد فعل على السياسة المنتهجة وإنما نابعة عن توقعات الأفراد ذاتهم.
2. إن الأسعار والأجور مرنة، وهو الاعتقاد الذي افترضته النظرية الكلاسيكية مما يؤدي إلى تحقيق توازن العرض والطلب في جميع الأسواق بشكل تلقائي بما في ذلك سوق العمل، ونتيجة لذلك فإن وجدت بطالة فهي بطالة ارادية.

واستناداً إلى هاتين الفرضيتين يرى أصحاب هذه المدرسة بأن الدولة لا تستطيع استخدام السياسة المالية والنقدية لتحقيق هدف معين، لأن الأفراد والمؤسسات إذا قاموا بوضع توقعاتهم بشكل عقلائي (أي استخدام أكثر فاعلية لكل المعلومات وأدوات التنبؤ لديهم) فإنهم سيقومون بإفشال محاولات الحكومة لاستخدام سياسات استقرار فعالة⁽³⁾.

كما بينوا أن النقود حيادية وأن أي زيادة في عرض النقود تؤدي إلى الزيادة في المستوى العام للأسعار بنفس النسبة والاتجاه، فالسياسة النقدية بنظرهم لا تؤدي إلى أحداث التغيرات في مستوى الانتاج ما عدا التضخم في الأمدين القصير والطويل، وهذا يعني أن زيادة عرض النقود سيعمل على زيادة معدلات التضخم، ولكن دون أن تؤدي إلى رفع معدلات البطالة لأنهم رفضوا فكرة علاقة التضخم والبطالة في الأمدين الطويل

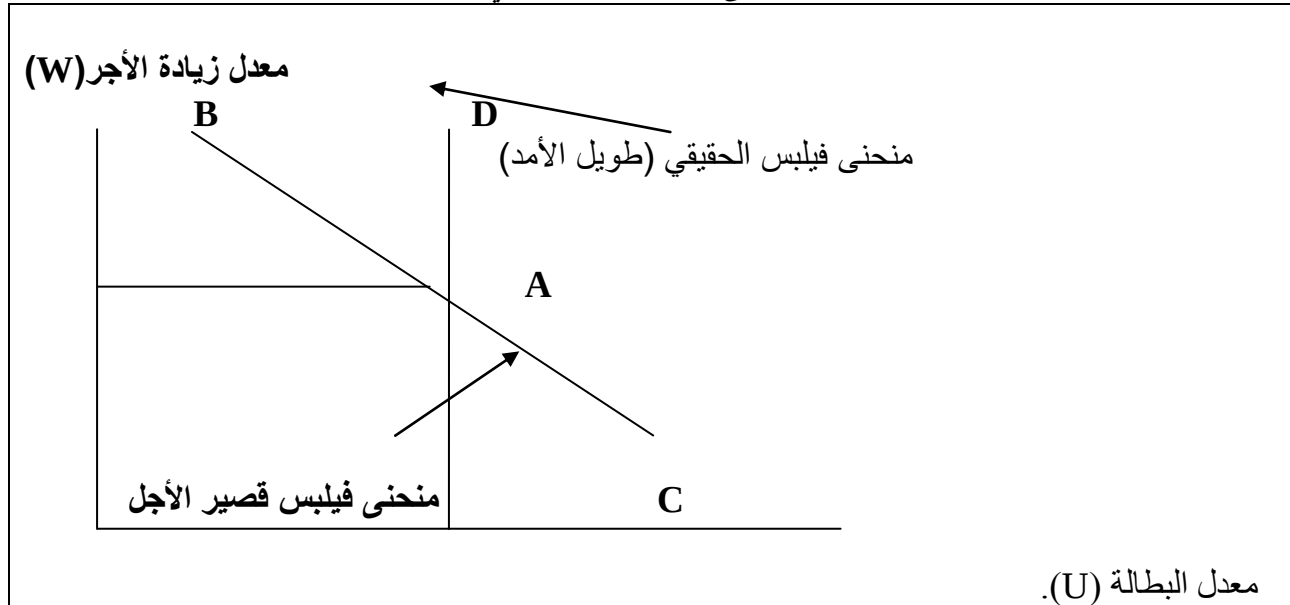
(1) د.نبيل مهدي الجنابي، العلاقة بين تقلبات أسعار الأسهم والتضخم والتوقعات في أسواق أسهم ناشئة مختارة، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة القادسية، 2005، ص2.

(2) د.عبد المنعم السيد علي ود.نزار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، المصدر السابق، ص444-445.

(3) أدوين مانسفيلد وناريمان بيهرا تقيش، علم الاقتصاد، مركز الكتاب الاردني، عمان، 2008، ص395-396.

والقصير، اعتماداً على توقعات الأفراد والوحدات الاقتصادية الرشيدة ومرونة الأجور والأسعار⁽¹⁾، وأيضاً عدوا التضخم دالة للعرض في الاقتصاد الكلي والتي هي متساوية مع دالة السياسة النقدية⁽²⁾، ومن ثم يكون منحنى فيلبس لديهم كالآتي:

الشكل (1)
منحنى فيلبس النيوكلاسيكي



المصدر: سامويلسون ونوردهاوس، علم الاقتصاد، مكتبة لبنان، دار الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، 2006، ص742.

ويرى أنصار هذه المدرسة أيضاً بأنَّ منحنى فيلبس هو عمودي على المحور الأفقي، أما منحنى فيلبس قصير الأمد المصطنع فهو الذي يمر بالنقاط الثلاثة (A,B,C)، إذ تنشأ النقطة (B) نتيجة لحدوث صدمة تضخمية ناتجة عن زيادة عرض النقود مما يؤدي إلى زيادة الأجور بشكل غير متوقع، وهذا الأمر يشجع العمال على زيادة ساعات العمل (زيادة عرض العمل) ومن ثم انخفاض معدلات البطالة، أما النقطة (C) تنشأ نتيجة حدوث العكس.

(1) د.مايكل أبديمان، الاقتصاد الكلي، ترجمة محمد إبراهيم المنصور، دار المريح للنشر والتوزيع، الرياض، 1999، ص338-242.

(2) د.أحمد أبريهي العلي، الاقتصاد النقدي (وقائع ونظريات وسياسات)، دار الكتب، موزعون وناشرون، بيروت، 2015، ص158-159.

خامساً : دور السياسة النقدية في مدرسة اقتصاديات جانب العرض :

ظهرت هذه المدرسة في أواخر السبعينيات من القرن العشرين بعد أن تبين لمعظم روادها منهم ((آرثر لافر، كريج روبرتسون ونورمان تيور)) أن أسلوب السياسة الاقتصادية التي كانت موجهة للتأثير في المتغيرات الاقتصادية الكلية باتت وسائل غير ناجحة سواء أكان ذلك بأسلوب تحريك الطلب الكلي أو عن طريق إجراءات البنك المركزي المتشددة وعلى الرغم من اتفاق معظم علماء الاقتصاد على أهمية السياسة النقدية على التأثير في البطالة والمخرجات على المدى القصير، فإن اقتصاديو هذه المدرسة أدركوا ضرورة مواجهة مخاطر التضخم والبطالة ليس عن طريق السياسات النقدية المتشددة أو خفض النفقات حتى تم وصفها بالعلاج المر، إذ يرى اقتصاديو هذه المدرسة في العرض من السلع والخدمات كأهم العوامل المحددة للنمو الاقتصادي وهي بذلك تخالف النظرية الكينزية في اعتمادها على الطلب الكلي لأن الطلب يمكن أن يتعثر، فإذا ما تخلف الطلب الاستهلاكي فإنه يصيب الاقتصاد بالركود، وهنا على الحكومة التدخل بوضع حوافز ضريبية ونقدية لدعم رغبات المنتجين في توفير وإيجاد السلع والخدمات لرفع وتأثير النمو الاقتصادي، وعلى هذا الأساس فإن اقتصاديو جانب العرض يفضلون السياسات النقدية التوسعية وليس المتشددة⁽¹⁾.

المطلب الرابع : فعالية السياسة النقدية :

هنالك فعاليتين للسياسة النقدية في الدول الرأسمالية المتقدمة والدول النامية⁽²⁾ :

1. فعالية السياسة النقدية في الدول الرأسمالية :

تتبلور السياسة النقدية في الاقتصاديات الرأسمالية في استخدام الأدوات الكمية للتأثير في عرض النقود، ومن ثم على الائتمان، ويعتمد نجاحها على التعاون التام والثقة المتبادلة بين البنوك المركزية والمصارف التجارية وغيرها من المؤسسات المالية من ناحية، ووجود أسواق مالية ونقدية متطورة من جهة أخرى، وبالتالي يؤدي تجاوب المصارف التجارية والمؤسسات المالية مع البنك المركزي إلى تحقيق الأهداف المرسومة للسياسة النقدية، ومن ثم تزيد فعالية السياسة النقدية في التأثير على النشاط الاقتصادي، ويؤدي وجود سوق نقدية كاملة ومنظمة تتعامل في قبول وخصم الأوراق التجارية قصيرة الأجل إلى زيادة فعالية سعر الخصم في التأثير على الائتمان عن طريق ما يحدثه من أثر على تكلفة خصم الأوراق التجارية الذي يمثل ائتمان قصير الأجل، كذلك يؤدي وجود سوق مالية كبيرة مرنة تتعامل مع الأوراق المالية إلى زيادة فعالية عمليات السوق المفتوحة في

(1) د.نزار كاظم الخيكاني ود.حيدر يونس الموسوي، السياسات الاقتصادية (الاطار العام وأثره في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي)، دار اليازوري للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ط 1، 2015، ص35.

(2) د.عبد المطلب عبد الحميد، المصدر السابق، ص114.

التأثير على الائتمان، ومن ثم على عرض النقود عن طريق البنك المركزي عندما يدخل مشترياً أو بائعاً لهذه الأوراق في هذا السوق.

2. فعالية السياسة النقدية في الدول النامية :

يمكن عد السياسة النقدية في الاقتصاديات النامية عموماً أقل فعالية منها في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة بسبب الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد القومي وعلاقاته الاقتصادية الخارجية وما يعانيه في كثير من الأحيان من التأثير بالتغيرات الاقتصادية والنقدية التي تحدث في العالم الخارجي، ولذلك نجد أن بعض الأدوات الكمية للسياسة النقدية مثل سعر الخصم وعمليات السوق المفتوحة لا يكون لها تأثير كبير بل ضعيف يكاد في بعض الحالات لا يذكر، وأن الاعتماد كله ينصب على نسبيته الاحتياطي القانوني والسيولة من ناحية وعلى الأدوات الخاصة النوعية والمباشرة من ناحية أخرى، وهناك العديد من الأسباب التي قد تحد من سلطة البنك المركزي وتحد من دور الجهاز المصرفي في القيام بالدور المطلوب، وبالتالي فإن ذلك يحد من فعالية السياسة النقدية في الدول النامية، ومن أهم هذه الأسباب:

1. ضعف الأسواق المالية والنقدية وضعف نشاطها وبالتالي قلة التعامل في الأوراق التجارية والأوراق المالية، وقلة ما تصدره الحكومات والشركات المساهمة من أوراق مالية، ناهيك عن عدم انتشار قيام الشركات المساهمة وضعف الوعي المالي والمصرفي وقلة المؤسسات المالية التي تجمع المدخرات وتوظفها في الأسهم والسندات، وعدم توافر الأسواق التي تكفل انتظام تداول الأوراق المالية وتهيئ لها درجة عالية من السيولة وانتعاش السوق، ويؤدي نقص أو ضيق الأسواق المالية والنقدية إلى تقييد حركة البنك المركزي في استخدام أدوات السوق المفتوحة وإعادة الخصم.

2. تنتمي الكثير من الدول النامية إلى مناطق نقدية تابعة للعالم الخارجي (دول أجنبية) كمناطق الاسترليني والفرنك الفرنسي والدولار الأمريكي، وبالتالي ترتبط القيمة الخارجية للعملة المحلية عندئذ بقيمة العملة الأجنبية، كما يخضع التطور النقدي لتطور الأحوال النقدية في البلد المتبوع، لذلك تتضاءل سيطرة البنوك المركزية على بعض الشؤون النقدية.

3. ضالة مرونة الاستثمارات لتغيرات سعر الفائدة بسبب ارتفاع درجة مخاطر وانخفاض الكفاية الحدية لرأس المال، ولذلك فإن أي محاولة لزيادة الاستثمار تستلزم تخفيضاً لسعر الفائدة انخفاضاً كبيراً وهو ما تحول أسباب عدة اسباب هيكلية.

المبحث الثاني

الائتمان المصرفي : مفاهيم أساسية ونظرية

المطلب الأول : مفهوم ونشأة الائتمان المصرفي :

أولاً : تعريف الائتمان المصرفي:

يعد الائتمان المصرفي أكثر مجالات الاستثمار جاذبية للمصارف التجارية، نظراً لارتفاع الفوائد المتحققة عنه مقارنة بالاستثمارات الأخرى، ومن بعد فهو الاستثمار الأكثر فاعلية في تحقيق هدف الربحية⁽¹⁾، ويعني الائتمان لغةً الاطمئنان على سلامة المال الذي يقدمه المقرض للمقترض، وقد أتت من الأمان أما في النظام المصرفي فيعرف كآتي :

هو تأجير لرأس المال أو لقوة شرائية اعتماداً على الثقة التي يستحقها عمل تجاري أو زبون معين لما يتضمنه الائتمان من مخاطرة كبيرة، إذ ينبغي على المدين أن يستثمر رأس المال المقترض حتى يتمكن من ارجاعه مع الفائدة المستحقة عليه⁽²⁾.

إن هذا التعريف يركز على قروض رأس المال أو للنقود بحد ذاتها ولا يظهر مانح الائتمان من هو وما هي مجالات عمله ولماذا منح هذا الائتمان.

ويعرف أيضاً بأنه مبادلة قيمة حاضرة في مقابل وعد بقيمة آجلة مساوية لها غالباً ما تكون هذه القيمة نقوداً وهناك طرفان في عملية الائتمان، الأول : هو مانح الائتمان ويسمى بالدائن أو المقرض، والثاني هو متلقي الائتمان ويسمى بالمدين أو المقرض ويضاف إلى قيمة الائتمان سعر الفائدة تدفع مستقبلاً نظير تخليه عن القيمة الحاضرة⁽³⁾.

كما عرف بأنه قيام المصرف بتزويد الأفراد والمؤسسات والحكومة بالأموال اللازمة على أن يتعهد المقرض بسداد تلك القروض وفوائدها والعمولات والمصارف عليها دفعة واحدة أو على أقساط في تاريخ محدد مقابل تقديم الضمانات التي تساعد المصرف على استرجاع القرض⁴.

(1) د.رضا صاحب أبو حمد ود.فائق مشعل قدوري، إدارة المصارف، دار ابن الاثيل للطباعة والنشر، الموصل، 2005، ص259.

(2) د.عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2007، ص141.

(3) د.أحمد زهير الشامية، اقتصاديات النقود والمصارف، منشورات جامعة حلب، حلب، سوريا، 2000، ص232.

⁴ هيل عجمي جميل الجنابي وأرسلان ياسين، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص145.

ويعرف بأنه قيام المصرف بتزويد الأفراد وشركات الأعمال، والجهات الطالبة للقروض بالأموال المطلوبة على أن يتعهد المقترض (المدين) بتسديد هذه الأموال، وفوائدها والعمولات المستحقة عليها، والمصاريف دفعة واحدة أو أقساط في تواريخ محددة ويتعرض المصرف التجاري عند منح القروض إلى الخطر، لذلك فإن إدارة محفظة القروض تعد أحد الأنشطة، والوظائف الأساسية بالنسبة لأنشطة وعمليات المصرف التجاري، ولا سيما أن القروض تمثل المحور الرئيس الذي يعتمد عليه المصرف في إيراداته¹.

ويعرف أيضا بأنه مبادلة قيمة حاضرة بقيمة آجلة ويتمثل في تقديم طرف لطرف آخر مقدار من المال الحاضر مقابل الحصول على مقدار من المال وغالباً ما يزيد عن الأول في المستقبل⁽²⁾. ويتضح من التعاريف السابقة ما يأتي :

1. وجود طرفين، الأول مانح الائتمان المقرض (الدائن) والثاني المقترض (المدين) أو المستفيد.
2. إن هناك اتفاقاً بين الطرفين يكون بصيغة العقد.
3. التسهيلات الائتمانية تقدم بشكل نقدية (سلف وقروض، كمبيالات، حساب جاري مدين،...) أو غير نقدي (كفالة مصرفية أو خطاب ضمان، اعتمادات مستندية، شيك مصدق...).
4. هناك شروط يتم الاتفاق عليها بين الطرفين منها مدة الائتمان، طريقة التسديد، حالات التأخير عن السداد، الفوائد والعمولات.
5. وجود ضمانات يطلبها المصرف (شخصية أو عينية) لدعم استرداد أمواله في حالة تعثر أو توقف الزبون عن السداد.

ثانياً : نشأة الائتمان المصرفي :

إن الائتمان منذ القدم كان العجز لدى البعض والفائض لدى البعض الآخر، سواء أكان من السلع أم النقود، ولذلك فإن عمليات الإقراض والاقتراض قديمة وتزامنت مع ظهور النقود واستخدامها، إذ وجد مقرض النقود في العصور القديمة وفي المجتمعات البدائية واستمر ذلك واتسع لاحقاً، إذ يمكن التمييز بين ثلاثة عصور زمنية وجد فيها الائتمان، وبما يتناسب والتطور الذي حققته وطبيعة المجتمعات في تلك العصور والتي هي⁽³⁾:

¹ أياد منصور حسن، إدارة العمليات المصرفية والنقدية، دار ابن النفائس للنشر والتوزيع، الاردن، 2019، ص57.

⁽²⁾ فايز تميم احمد، الإدارة المالية، دار وائل للطباعة، عمان، ط1، 2008، ص 123

⁽³⁾ د.فليح حسن خلف، النقود والبنوك، دار الكتاب الحديث، عمان، ط1، 2006، ص265-266.

1. الائتمان في العصور القديمة:

إذ عرفت المجتمعات القديمة الائتمان كمجتمعات بابل وغيرها منذ أكثر من ألفي سنة قبل الميلاد اقراض واقتراض النقود وعمليات الرهن ونشأت آنذاك عائلات غنية امتهنت اقراض النقود فقد اشتهر ((أجيبي)) أحد أغنياء بابل في القرن السابع قبل الميلاد بأعمال مالية كان منها الاقراض مقابل رهن، ووجدت حركة الائتمان في عهد السلالات المختلفة كالسومريين أو الكيشيين وفي عهد حمورابي ونبوخذ نصر، كما شمل الائتمان مختلف المجالات، منها الائتمان الزراعي والصناعي والعقاري والرهنوي، وكذلك عرفت الصين القروض في حوالي (600) قبل الميلاد، وكانت القروض النقدية (قمح، فضة، ذهب) وقروض أخرى، والأمر ذاته ينطبق على الحضارات القديمة بقدر أو آخر.

2. الائتمان في العصور الوسطى:

برز بشكل خاص اليهود في ممارسة الائتمان وتعاطيه، وفي الحقل المصرفي والذين انتشروا بشكل واسع وعملوا على اقامة روابط عائلية وعنصرية فيما بينهم وأصبحوا بارزين في هذا المجال، حتى أن الأمر وصل الى حد احتكارهم هذا الجانب في مناطق وأوقات معينة، وأرتباطاً بتحريم الديانات الربا، عدا الدين اليهودي الذي يذكر أنه حرم تعاطي الربا بين اليهود ولم يحرمه مع غيرهم.

3. الائتمان في العصور الحديثة:

أن ظهور الاكتشافات وما تبعها ورافقها من اختراعات وما ترتب عليها من توسع تجاري واضح، وما تحقق الثورة الصناعية بعد ذلك كلها أدت إلى انتشار الائتمان وتعاطي استخدامه بشكل واسع، وسريع لمقابلة احتياجات التطورات الاقتصادية هذه، واتساع النشاطات المرتبطة بها والتي تتضمنها، ونظراً لحاجة التوسع التجاري، فقد برز اليهود في البداية في عمليات إقراض النقود بسبب نهى الدين المسيحي عن أخذ الفائدة، ونهي الكنيسة عن تعاطيها، ورغم ذلك فقد امتدت عمليات الإقراض من اليهود إلى المسيحيين بعد أن قل الالتزام بالنواحي الدينية والكنسية، وبعد أن أصبح تعاطي الفائدة أمراً شائعاً، لا بل أنه أصبح تقليدياً أو عرفياً، ولذلك نشأت المصارف في معظم الدول الأوروبية في هولندا والموانئ التي تخدم التجارة في العالم، وبذلك أصبح الائتمان مصرفياً في معظمه⁽¹⁾.

(1) د. فليح حسن خلف، النقود والبنوك، المصدر السابق، ص266.

ثالثاً: أهمية الائتمان المصرفي :

تبرز أهمية الائتمان المصرفي كونه يؤثر تأثيراً مباشراً وكبيراً على أطراف عدة، فالائتمان يخدم الفرد على المستوى الشخصي أو العائلي، كما أنه يدعم عمل الأشخاص المهنيين والشركات، وهو بذات الوقت يُعد المحور الأساس لعمل المصارف التجارية، فضلاً عن أنَّ الائتمان يساعد على زيادة الانتاج على مستوى الاقتصاد الوطني ويساهم في خلق الاستقرار النقدي، وعليه يمكن أن ننظر إلى أهمية الائتمان وتأثيره من وجهة نظر الأطراف الآتية⁽¹⁾:

1. أهمية الائتمان بالنسبة للزبون :

من وجهة نظر الزبون وعلى المستوى الشخصي أو العائلي فإنَّ الحصول على الائتمان كسلفة أو قرض يساعده على مواجهة الحالات الطارئة أو الاستثنائية بل حتى دعم وضعه المالي في حياته ويؤمن له الحصول على الأموال اللازمة لتحسين مستواه المعيشي وتحقيق الرفاهية الاجتماعية دون أن يتسبب ذلك في خلق مشكلة مالية ما دام أن الدفع سيتم بشكل آجل ولا سيما إذا ما قام الزبون بتخطيط استخدامه للأموال المقترضة بشكل سليم، لذا نجد أنَّ المصارف في الكثير من دول العالم تدخل في حياة الأفراد وتقدم لهم قروضاً مختلفة (شراء منزل أو تأثيث أو زواج، إكمال دراسة،....) مما يساهم في استقرارهم المادي والاجتماعي والنفسي، هذا فضلاً عن الخدمات الائتمانية التي يحصل عليها الزبون مثل بطاقة الائتمان والتي تسهل له العديد من الأمور.

ويحقق الائتمان كذلك مزايا عديدة للمنشآت والمؤسسات، وحتى أصحاب المهن، إذ يعمل هؤلاء الأشخاص على تعزيز رأس المال التشغيلي لديهم ودعم أنشطتهم واستكمال الدورة الاقتصادية لأعمالهم، فضلاً عن دعمهم لمواجهة الحالات الموسمية كزيادة الطلب أو التوسع الأفقي والعمودي في أعمالهم، والآتي أبرز المزايا التي يحققها الائتمان المصرفي للشركات المقترضة:

أ. يساعد على تطوير الشركات ومواكبة التقنيات الحديثة من خلال تجديد المكنات وتحسين المعدات وتنفيذ برامج تطوير العاملين لديها، وبسبب التكاليف المرتفعة التي تتطلبها عمليات التحول التقني، فإنَّ الشركات تجد ضالتها المنشودة في الائتمان المصرفي لتحقيق مآربها تلك سواء من خلال القروض أو التمويل التآجيري أو التشغيلي.

(1) د.نبيل ذنون الصائغ، الائتمان المصرفي، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، بيروت، ط2، 2018، ص12.

ب. يعد الائتمان المصرفي أقل تكلفة قياساً بمصادر الاقتراض الأخرى، خاصة فيما يتعلق بالقروض متوسطة وطويلة الأجل.

ت. مساعدة شركات الأعمال في مواجهة الظروف الاستثنائية وتقلبات الأحوال الاقتصادية، مما يجنبها الخسارة والافلاس.

ث. تمكين شركات الأعمال وأصحاب المهن والمشاريع الصغيرة في الحصول على رأس المال اللازم لبدء أعمالهم وأدامة نشاطهم المالي وتوسيعه، وأن تجربة العديد من الشركات تشير إلى أن نشاطها يتطلب تدفقات نقدية لمواجهة نفقاتها المترتبة على انشاء مواقع جديدة، كتشغيل عاملين جدد، التوسع في النشاط التسويقي⁽¹⁾.

2. أهمية الائتمان بالنسبة للمصرف :

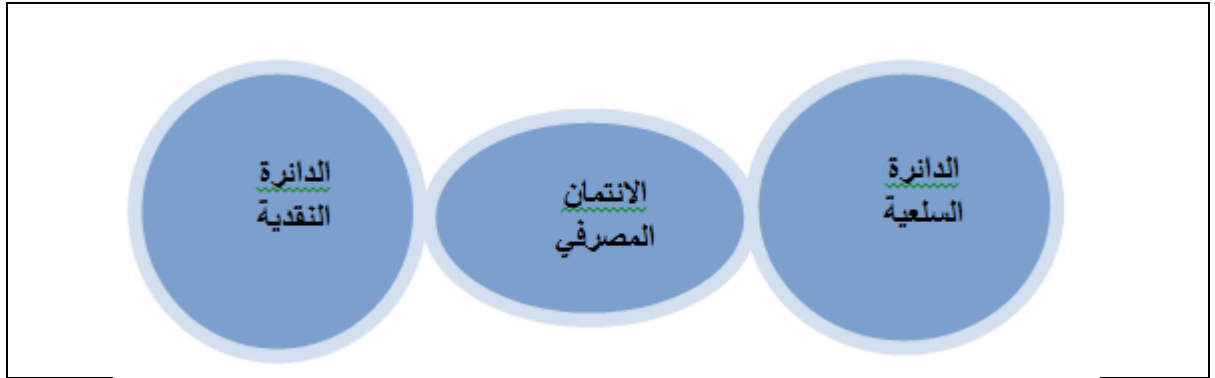
تتأثر المصارف هي الأخرى بالائتمان الذي تمنحه للزبائن فهو يحمل أهمية كبيرة، ذلك أن نتائج أعمال تلك المصارف تعتمد بشكل كبير على كفاءة وحجم المحفظة الائتمانية لديها، ومن ثم لا بد أن تقوم المصارف بتنظيم مصادر أموالها وتوجيهها نحو تلك المحفظة وفق المعايير والأسس المصرفية السليمة، فالائتمان يمثل المورد الرئيس لأي مصرف تجاري مهما كانت نشاطاته الأخرى في تكوين الدخل أو الحصول على العوائد المالية، ورغم أن الائتمان يحقق أو يوفر العائد الأكبر للمصرف التجاري إلا إنه في ذات الوقت لا يخلو من المخاطرة فهو سلاح ذو حدين، إذ أن توسع المصارف التجارية في منح الائتمان، ولا سيما إن لم يكن مبني على دراسة متكاملة كبيرة تواجه المصرف، لذا لا بد من اعتماد سياقات محددة وواضحة ودقيقة تضمن للمصرف توظيف أمواله في المجالات الصحيحة والتي تخدمه في تحقيق أهدافه في التوسع والانتشار والتمكن من السوق المالي والاستمرار في تحقيق الأرباح⁽²⁾.

3. أهمية الائتمان بالنسبة للدولة:

يؤدي الائتمان المصرفي دوراً مهماً على مستوى النشاط الاقتصادي، فلا يمكن الحديث عن نمو الاقتصاد وتطوره دون النظر إلى الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية وذلك من خلال الائتمان المصرفي وأدواته المختلفة، وكما موضح في الشكل الآتي :

(1) عدنان تابه النعيمي، إدارة الائتمان (منظور شمولي)، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2010، ص 29.
(2) د. فلاح حسن عداي الحسيني ود. مؤيد عبد الرحمن الدروي، إدارة البنوك (مدخل كمي واستراتيجي معاصر)، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص 65.

الشكل (2) / دور الائتمان المصرفي في الاقتصاد



المصدر: د. نبيل ذنون الصائغ، الائتمان المصرفي، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، بيروت، 2018، ص 21.

ويلاحظ من الشكل أعلاه أنَّ المصارف وعن طريق تخصيص ومنح الائتمان تعمل على الربط والتنسيق والتفاعل بين الدائرة السلعية والمتمثلة بالإنتاج المتاح من السلع والخدمات وبين عرض النقود والجانب النقدي بشكل عام بهدف خلق التوازن الاقتصادي في البلد، فالائتمان المصرفي على مستوى الاقتصاد الوطني يتيح تدفق الأموال وعوامل الإنتاج خلال النظام الاقتصادي، وإنَّ توسيع النشاط الاقتصادي على مستوى الدولة سيؤدي إلى توسيع التوظيف وتدفع السلع والخدمات⁽¹⁾.

رابعاً : أغراض الائتمان المصرفي :

هنالك ثلاثة أغراض رئيسة لمنح الائتمان المصرفي⁽²⁾:

1. أغراض تمويل الاستهلاك :

يقصد بهذا الغرض هو تمويل المستهلكين على السلع الاستهلاكية الحاضرة بدفع آجل لأثمانها، إذ يعجز الأفراد عن توفير القدر المطلوب من السلع الاستهلاكية الآتية بواسطة دخلهم الجاري، لذا يمكنهم الحصول على هذه السلع بواسطة الائتمان الذي تقدمه لهم هيئات مختلفة، ويكون دفع إئتمان هذه السلع بفترات مستقبلية مناسبة مما يساعد الأفراد على توزيع إنفاقهم الاستهلاكي عبر الزمن، ويساعد الائتمان الاستهلاكي أيضاً على تنشيط الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية ومن ثم يساهم في توسعة رقعة السوق وزيادة حجم الإنتاج والاستثمار.

2. أغراض تمويل الإنتاج :

إن احتياجات الاستثمار الإنتاجي المختلفة في الاقتصاد الحديث تستوجب توفير قدر ليس بالقليل من رؤوس الأموال، ولما كان من المتعذر توفير هذا القدر الكامل من الادخارات والاستثمارات الفردية أو الخاصة

(1) د. عدنان تايه النعيمي، الإدارة المالية المتقدمة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 81.

(2) ناظم محمد نوري الشمري، النقود و المصارف، دار الكتب للطباعة، الموصل، ب.ط، 1988، ص 112.

لذا فان اللجوء إلى المصارف والمؤسسات المالية المختلفة بهدف الحصول على الائتمان أصبح أمراً طبيعياً وضرورياً لتمويل العمليات الإنتاجية والاستثمارية المختلفة، كما يمكن للمنتجين الحصول على الائتمان عن طريق إصدارهم السندات وبيعها للمشروعات والأفراد، وهذا يساهم في زيادة حجم الادخار لدى الأطراف التي تقوم بشراء الأسهم والسندات، لذلك فان المؤسسات الائتمانية تقوم بدور الوسيط فيما بين المدخرين والمستثمرين، وهذه الوساطة تساعد على تسهيل وتسريع وزيادة حجم الاستثمار والإنتاج في الاقتصاد الوطني.

3. أغراض تسوية المبادلات :

إن قيام الائتمان بوظيفة تسوية المبادلات وإبراء الذمم تظهر أهميتها من خلال مكونات عرض النقد في المجتمع، فزيادة الأهمية النسبية للودائع الجارية من مكونات عرض النقود يعني استخدام الائتمان بصورة واسعة في تسوية المبادلات وإبراء الذمم بين الأطراف المختلفة، ويمكن ملاحظة هذا التعامل والاستخدام للنقود المصرفية في المجتمعات المتقدمة اقتصادياً، إذ أن معظم التعامل في تسوية المبادلات السلعية والخدمية يتم بواسطة الشيكات وسيلة الدفع أو وسيطاً للتبادل مع اعتماد أقل على النقود الحاضرة بهذه المهمة وهذا ينشأ عن تقدم العادات المصرفية في المجتمع، كما أن قيام المصارف التجارية بخلق الودائع واستخدام أدوات الائتمان الأخرى من أوراق مالية وكمبيالات تساعد كثيراً على تسهيل عمليات المبادلة وتوسيع حجمها.

المطلب الثاني : أنواع الائتمان المصرفي:

أولاً: أنواع الائتمان حسب الأغراض (الاستعمال) :

يقوم هذا المعيار على أساس تصنيف الائتمان وفقاً للغرض الممنوح من أجله أو القطاع المستفيد، فنجد الائتمان التجاري، الصناعي، الزراعي، العقاري، فضلاً عن قطاع التعدين وقطاع الخدمات (السياحة والفنادق، النقل والمواصلات والخدمات العامة) ⁽¹⁾:

أ. الائتمان الاستهلاكي:

يقصد به الائتمان الذي يحصل عليه الأفراد، إذ يمكن للأفراد الحصول على السلع والخدمات بسهولة ويسر وبما يتناسب مع دخولهم الجارية، باعتبار أن دفعهم لأسعار السلع الاستهلاكية التي سيحصلون عليها سيكون مؤجلاً و بالتقسيم لفترات زمنية مستقبلية، وعادة ما تكون السلع التي يتم تمويل شرائها بالائتمان الاستهلاكي من السلع المعمرة ويقوم بتقديم هذا النوع من الائتمان أصحاب المتاجر وجمعيات التسليف، ويكون هذا الائتمان عبارة عن قروض أو سلف تمنح للأغراض الاستهلاكية ك شراء منزل أو سيارة أو بعض السلع

(1) د.نبيل ذنون الصائغ، المصدر السابق، ص49.

المعمرة أو غيرها وان المصارف تطلب أسعار فائدة أعلى لهذه النوع من القروض لأنها تتضمن مخاطرة أعلى⁽¹⁾.

ب. الائتمان الاستثماري:

هذا النوع من الائتمان هو القروض و التسهيلات الممنوحة إلى المشاريع والمؤسسات الإنتاجية بهدف توفير مستلزمات الاستثمار والإنتاج من أراضي، عقارات، منشآت وتجهيزات فنية وغيرها من المستلزمات الأخرى، لما كانت القطاعات والأنشطة الاستثمارية تطلب الائتمان لغرض سد احتياجات الاستثمار وان إيراداتها ستتحقق بعد مدة ليست بالقصيرة، لهذا عادةً ما يكون الائتمان الاستثماري ذا اجل طويل⁽²⁾.

ت. الائتمان التجاري:

ويمثل أهم أنواع الائتمان بالنسبة للمصارف التجارية كونه مضمون وذو آجال قصيرة وهو يُمنح لتمويل العمليات التجارية الداخلية والخارجية، وغالباً ما يكون هذا الائتمان بضمان السلع المستوردة أو مستندات الشحن، ويستخدم هذا الائتمان من قبل تجار الجملة والتجزئة (المفرد) وغيرهم من الوسطاء لزيادة تجهيزهم بالسلع أو زيادة مخزونهم أو لتغطية التزاماتهم المالية، أما فيما يخص استيراد وتصدير السلع فغالباً ما يلجأ إلى استخدام الاعتمادات المستندية كشكل من أشكال التسهيلات الائتمانية غير المباشرة.

ث. الائتمان الصناعي :

هو الائتمان الذي يطلبه أصحاب المصانع أو يطلبه الحرفيين أما لآجال قصيرة بهدف تغطية الدورة الصناعية ولسد النقص الحاصل في رأس مال التشغيل أو لمدد متوسطة وطويلة وذلك لتمويل أعمال الانشاء الجديد للمشروعات الصناعية وتجهيز الآلات والمكائن أو التحديث والتوسع وفتح الفروع، وعادةً ما تقوم المصارف المتخصصة بمنح هذا النوع كونه يقع ضمن نشاطها التخصصي، ولا يزال الائتمان الصناعي الممنوح من قبل المصارف التجارية في الدول النامية دون المستوى المطلوب بسبب قيام المصارف التجارية بتوجيه معظم أنشطتها الائتمانية لتمويل قطاع التجارة العامة بالدرجة الأساس كون مدده قصيرة الأجل، إذ ربما تكون درجة سيولته عالية، ولا تهتم المصارف التجارية بقطاع الصناعة والزراعة إلا قليلاً، رغم انهما القطاعين الرئيسيين في اقتصاديات تلك الدول⁽³⁾.

(1) فائق شقير وآخرون، الإدارة المالية، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2008، ص101

(2) ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف، المصدر السابق، ص108

(3) د. عبد القادر محمد عبد الله ود. خالد بن عبد العزيز السهلاوي، الإدارة المالية، مكتبة الملك فهد الوطنية، جدة، ط5، 2017، ص174.

ثانياً : الائتمان حسب الضمان :

1. الائتمان بضمانات :

هي القروض التي تكون مصحوبة بضمانات (ضمانات تكميلية) لأنها تتطلب استكمالاً لعناصر الثقة الموجودة أصلاً وليس بديلاً عنها، فبعد التأكد من سمعة الزبون المالية ان تكون جيدة وبعد دراسة مصادر الدخل للزبون ومكانته المالية والتأكد من قوته⁽¹⁾، ويقسم إلى نوعين⁽²⁾:

أ. **قروض بضمان شخصي** : وتمنح دون ضمان عيني، بل يعتمد المصرف على تعهد شخص آخر غير المقترض بالسداد في حالة عجز هذا الأخير عن ذلك، ويرتكز في هذه الحالة على مقدرة الطرف الضامن على الالتزام بالسداد.

ب. **قروض بضمان عيني** : قد تكون قروض بضمان بضائع تودع لدى المصرف كتأمين للقرض أو أوراق مالية كسندات وقروض بضمان ودائع لأجل وشهادات الإيداع والاستثمار.

2. الائتمان بدون ضمانات:

يجوز للمصرف منح قرض لأي زبائن جيدين دون أي ضمانات حسب سمعتهم المالية وسلوكهم المالي السليم، ولا يجوز تمديد منح القرض دون ضمانات، لأنه يُمنح في ظروف مثل محاولة كسب زبون جديد أو الاحتفاظ بزبون جيد، إلا على أي حال ليس من المرغوب فيه أن يكون القرض غير مضمون بمبالغ كبيرة⁽³⁾.

ثالثاً : الائتمان حسب الأجل :

1. الائتمان القصير الأجل :

يقصد به الائتمان الذي تكون فترته الزمنية سنة أو قل (3 اشهر – 9 اشهر)، ويحصل على هذا النوع من الائتمان الأفراد والمؤسسات المختلفة ويهدف تمويل عملياتها التجارية والصناعية والزراعية لفترات قصيرة الأمد⁽⁴⁾.

2. الائتمان متوسط الأجل :

يقصد به الائتمان الذي تكون فترته الزمنية لأكثر من سنة وأقل من خمس سنوات، وعادة ما يقدم هذا الائتمان إلى المؤسسات التي تحتاج إلى رؤوس الأموال لتجديد وتحديث معداتها أو لشراء الآلات و معدات

(1) د. هزاع فلاح، العمليات المصرفية، جامعة حماة، دمشق، سوريا، 2018، ص 65

(2) د. مهند حنقولا عيسى، إدارة المخاطر والمحافظ الائتمانية، دار الراية للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ط 1، 2010، ص 55-56.

(3) د. هزاع فلاح، العمليات المصرفية، المصدر السابق، ص 65

(4) د. عادل أحمد حشيش، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، 1993، ص 141.

جديدة، كما يدخل ضمن هذا النوع من الائتمان الاستهلاكي المقدم إلى الأفراد ولأغراض الحصول على السلع الاستهلاكية و خاصة المعمرة منها.

3. الائتمان طويل الأجل:

تكون الفترة الزمنية لهذا الائتمان لأكثر من خمس سنوات وقد تصل إلى (20) عاماً، ويمنح هذا الائتمان في العادة لتمويل الأنشطة ذات الطبيعة الرأسمالية كإقامة المشاريع للقطاعات الاقتصادية المختلفة⁽¹⁾

رابعاً : الائتمان حسب طبيعته :

1. التسهيلات المصرفية المباشرة:

وفيها يتم وضع النقود المباشرة تحت تصرف الزبون سواء بسحبها من الصندوق أو بقيدها لحسابه وتشكل التزاماً على المصرف، وينتسب محاسبي هي التسهيلات التي ينشأ عنها انتقال جزء من موجودات المصرف بشكل أموال سائلة وتحويلها إلى موجودات أخرى لجهة أخرى أو تشكل على المصرف التزاماً لجهة أخرى وأهم أنواعها هي كالآتي:

أ. القروض والسلف :

هي ائتمان قصير الأجل تمنحه المصارف التجارية لتمويل النشاط التجاري لقطاعي الأعمال والتجارة، قد كانت وما زالت أشكال الائتمان قصير الأجل الذي تمنحه المصارف لتمويل العمليات المحلية والخارجية من أكثر الموجودات قبولاً من جانب المصارف لتمتعها بخاصية التصفية الذاتية⁽²⁾.

ب. الحسابات الجارية المدينة :

هي الحسابات التي يكون رصيدها مدينياً من الناحية المحاسبية، وهو عقد يضع المصرف بمقتضاه تحت تصرف المستفيد مبلغاً من النقود لمدة معينة أو غير معينة، فالحساب الجاري المدين هو حساب خاص لمجموعة من الزبائن يتم منحهم اعتماداً بالمكشوف بمبلغ معين متفق عليه لا يمكن تجاوزه وهو يفوق أرصدهم الدائنة وبموجب شروط الائتمان المقررة من قبل ادارة المصرف، ويسمح للزبون السحب من هذا الحساب أما دفعة واحدة أو عدة دفعات سواء كانت نقداً أو باستخدام الشيكات أو أية طريقة أخرى، كما يسمح له أيضاً بإيداع مبالغ في حسابه وذلك خلال المدة المتفق عليها⁽³⁾.

(1) د. محمود عبد المعطي أرشيد، الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص104.

(2) د. محمود حسين الوادي وآخرون، النقود والمصارف، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص135.

(3) د.نبيل جبار الصائغ، الائتمان المصرفي، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، بيروت، ط1 ، 2015، ص8.

ت. خصم الأوراق التجارية :

هي شيكات ثابتة تمثل حقاً نقدياً وتستحق الدفع بمجرد الاطلاع أو بعد أجل قصير وفي القانون يجري قبولها كأداة للوفاء أو أنها صك ليس له خصائص النقود الحقيقية ومع ذلك يجري قبولها في العمليات التجارية بدلاً من النقود الجاهزة⁽¹⁾، وإنَّ التاجر يبيع أما نقداً أو بالدين أو مقابل الحصول على كمبيالات يحررها المدينون على أنفسهم لأمره، وبهذه الكمبيالات يتصرف الزبون بها بإحدى الطريقتين⁽²⁾:

- أما أن يحتفظ بها ويقوم هو بتحصيلها من المدينين مباشرةً بتاريخ الاستحقاق أو أن يرسلها إلى المصرف الذي يتعامل معه ليقوم بتحصيلها نيابة عنه أي ايداعها برسم التحصيل
- إذا قام التاجر بخصم كمبيالاته فان ذلك أن يطلب منه المصرف تسهيلات مباشرة، لأنَّ عملية الخصم تعني استبدال الورقة التجارية بنقد سائل من المصرف، وبالتالي فإنَّ الورقة تشكل جزء من موجودات المصرف، والقيمة الحالية للورقة المالية أقل القيمة الاسمية، ويمثل الفرق جزء من الانتظار والمخاطرة، وتعد الكمبيالة من الأصول شديدة السيولة لأنها قصيرة الأجل، كما وأنه يمكن إعادة خصم بعض الكمبيالات من البنك المركزي.

2. التسهيلات المصرفية غير المباشرة:

أ. الاعتمادات المستندية :

هي تعهد بالدفع من قبل المصرف المحلي إلى المصرف الاجنبي لقاء سعر السلع المتفق عليها التاجر المحلي مع التاجر الاجنبي عند وصول السلع الى البلد، وعادةً ما يدفع التاجر المحلي نسبة معينة من قيمة الاعتماد للمصرف المحلي، وعندما تصل السلع يقدم التاجر المحلي للمصرف المحلي وثائق تفيد بوصول البضاعة ثم بعدها يسدد المصرف المحلي للمصرف الاجنبي أو قد تسجل ديناً على المصرف المحلي تتم تسويته بين المصرفين لاحقاً، وإنَّ هذا النوع من التمويل يعد بمثابة قرض للزبون يستحق الدفع بعد (90) يوماً أو (180) يوماً في القانون المصرفي أو التجاري، أي هو قرض قصير الأجل يحدد المصرف الفائدة حسب الفترة الزمنية وعادةً ما تكون قروض قصيرة الأجل⁽³⁾.

(1) د.صادق راشد الشمري ود. نغم حسين نعمة، ادارة المصارف وجودة الخدمات المصرفية (مداخل وتطبيقات)، اتحاد المصارف العربية، عمان، 2016، ص61.

(2) د.محمود الحسين الوادي، المصدر نفسه، ص135-136.

(3) د.علي كنعان، النقود والبنوك والسياسة النقدية، دار المنهل للنشر والتوزيع، بيروت، 2010، ص196.

ب. خطابات الضمان:

هو تعهد كتابي صادر من مصرف بناءً على طلب الزبون بمقتضاه بدفع قيمة خطاب الضمان سواء كان كلياً أم جزئياً لصالح المستفيد عند مطالبتِه بسداد قيمة خطاب الضمان في حالة عدم التزام الزبون بتنفيذ ما عليه من التزامات خلال مدة زمنية معينة ولغرض معين، وأهم أطراف خطابات الضمان كالاتي⁽¹⁾:

الجدول (2)

أطراف خطابات الضمان

اطراف خطابات الضمان الخارجية
1. الزبون الذي يتقدم بطلب اصدار خطاب الضمان.
2. المصرف المحلي الذي أصدر خطاب الضمان لصالح المستفيد
3. المستفيد الذي يتم اصدار خطاب الضمان لصالحه
4. المصرف الخارجي (المصرف المراسل)

ديوسف عبد راشد الرباعي وآخرون، البنوك التجارية، مطبعة وزارة التعليم الفني والتدريب المهني اليمنية، صنعاء، ط1، 2011، ص165.

خامساً : الائتمان حسب وضع السداد : Payment according to credit :

ويصنف هذا الائتمان على أساس هذا المعيار اعتماداً على حالة السداد أو درجة ضمان السداد وعليه نجد الأنواع الآتية⁽²⁾ :

1. **الائتمان الممتاز:** هو الائتمان المستكمل لجميع شروط الائتمان وموثق بضمانات مستوفية لعناصر الضمان الكاملة.
2. **الائتمان الجيد :** وهو الائتمان غير مستحق السداد، أي لم يحن موعد السداد بعد إلا أن المؤشرات تعبر عن حالة ايجابية في تقديره.
3. **الائتمان المتوسط:** هو الائتمان المستحق السداد ولم يمض على استحقاقه أو أقساطه (90) يوماً.
4. **الائتمان دون المتوسط:** هو الائتمان الذي مضى على موعد استحقاقه أو استحقاق أحد أقساطه أو الفوائد أكثر من (90) يوماً.
5. **الائتمان الرديء :** هو الائتمان الذي مضى على موعد استحقاقه (180) يوماً.
6. **الائتمان الخاسر:** هو الائتمان الذي مضى على تاريخ استحقاقه أكثر من سنة.

⁽¹⁾ ديوسف عبد راشد الرباعي وآخرون، البنوك التجارية، مطبعة وزارة التعليم الفني والتدريب المهني اليمنية، صنعاء، ط1، 2011، ص165.

⁽²⁾ سجي أكرم عبد الرزاق الشخلي، تحليل العلاقة بين المخاطر المصرفية والعائد المحاسبي، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2009، ص41.

المبحث الثالث

أثر السياسة النقدية في اتجاهات الائتمان المصرفي

المطلب الأول : أثر أدوات السياسة النقدية الكمية في الائتمان المصرفي:

أولاً : أثر سعر الخصم في الائتمان المصرفي :

تتطوي هذه الآلية على عدد من الترتيبات التي تهدف إلى التأثير في مستوى الائتمان الممنوح من البنك المركزي إلى المصارف التجارية، ومن أهم هذه الترتيبات سعر الخصم، أو ما يسمى بسعر الفائدة الأساسي، وهو عبارة عن السعر الذي يتقاضاه البنك المركزي من المصارف التجارية مقابل خصمه للسندات والأوراق المالية أو مقابل السلف الممنوحة لها، وتشمل الترتيبات الأخرى أحكاماً تتعلق بشأن فئات المقترضين المستوفين للشروط التي يضعها البنك المركزي وتحديد أنواع الموجودات المالية التي يقبل بها، أما على سبيل الملكية أو كضمانة مقابل القروض والحد الأقصى للائتمان الذي يمنحه البنك المركزي لأي مقترض، وتؤثر سياسة سعر الخصم في حجم الائتمان المصرفي وبالتالي في عرض النقود وفق الآلية الآتية⁽¹⁾:

1. اتجاهات انكماشية (زيادة سعر الخصم) :

إذا شعر البنك المركزي أن عرض النقود قد ارتفع إلى مستوى غير مرغوب فيه نتيجة التوسع المفرط في منح الائتمان، وأنه أخذ يهدد استقرار الأسعار، فلا بد من أن يسارع إلى انتهاج سياسة نقدية انكماشية تهدف إلى تقليص عرض النقود، ويعمل على تنفيذ هذه السياسة عن طريق رفع سعر الخصم، أي رفع كلفة القروض التي يمنحها للمصارف التجارية، مما يؤدي إلى تقليل اقتراضها من البنك المركزي، وهذا بدوره يؤدي إلى عدم توفر احتياطي نقدية كافية لدى المصارف التجارية لأغراض التوسع في منح الائتمان أو القروض، مما يضع قيداً على مقدرتها في خلق الودائع الجديدة، ومن هذه الناحية ستسارع المصارف التجارية إلى رفع سعر الفائدة التي تتقاضاها على القروض التي تمنحها للمؤسسات غير المصرفية، وكذلك الأمر على خصم الأوراق التجارية، وسيكون رفع سعر الخصم بالنسبة نفسها، وفي نفس الوقت لارتفاع سعر الخصم، وهو ما يعني أن المصارف التجارية تقوم بنقل تكلفة اقتراضها من البنك المركزي إلى الأفراد والشركات عن طريق رفع سعر الفائدة على الائتمان الذي تضعه تحت تصرف زبائنهم، وإن قيام المصارف التجارية برفع كلفة القروض التي تقدمها لزبائنهم سيؤدي إلى تقليص إقبالهم على الاقتراض أو طلب الائتمان منها، لأن العائد المتوقع من

(1) د. زكريا الدوري وديسري مهدي حسن السامرائي، الصيرفة المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2006، ص 194 - 196.

استثمار الأموال المقترضة سيكون أقل من السابق، وتقليل اقتراض المؤسسات غير المصرفية من المصارف التجارية سيضع حداً للتوسع في منح الائتمان المصرفي وبالتالي من عرض النقود في الاقتصاد الوطني.

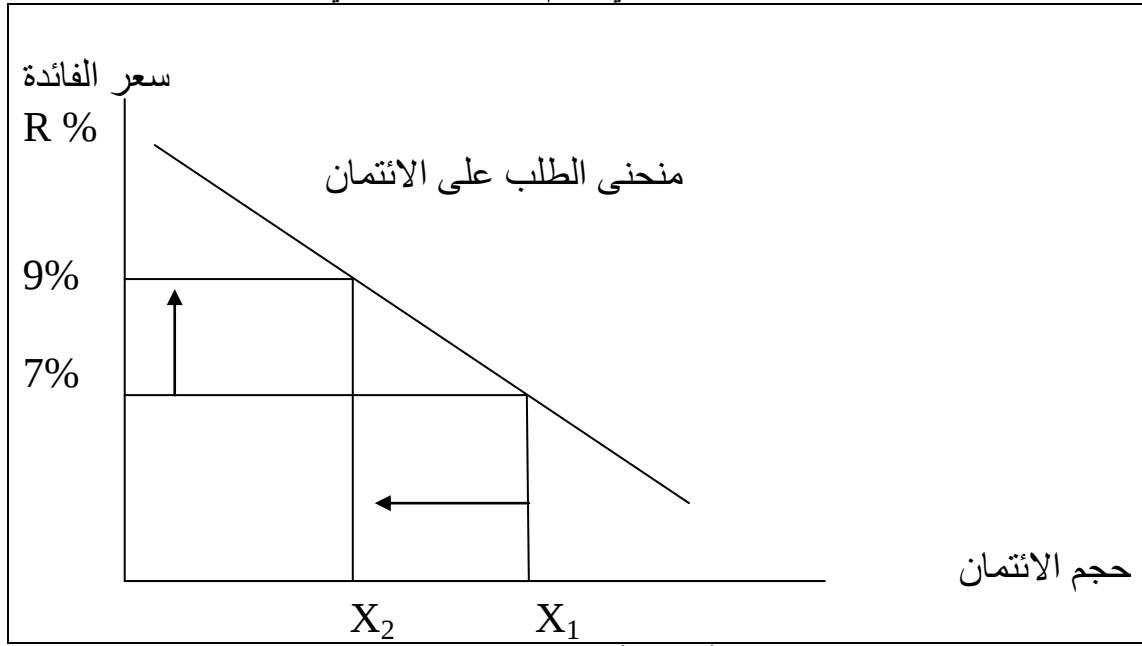
2. اتجاهات توسعية (تخفيض سعر الخصم):

هنا يقوم البنك المركزي باتباع سياسة نقدية توسعية تهدف إلى زيادة عرض النقود من أجل تحفيز النشاط الاقتصادي وزيادة الطاقة الانتاجية، لذا فإنه يلجأ إلى خفض سعر الخصم وهذا بالطبع سيشجع المصارف التجارية على طلب المزيد من السيولة من البنك المركزي عن طريق تحويل جزء من موجوداتها المالية إلى نقود قانونية طالما أن تكلفة الحصول عليها منخفضة، فتزداد احتياطياتها النقدية ومقدرتها على منح الائتمان إلى الزبائن (الأفراد والشركات والمؤسسات الحكومية)، وهكذا فإن توفر الاحتياطيات ستدفع المصارف التجارية إلى خفض سعر الفائدة على القروض التي تمنحها إلى المؤسسات غير المصرفية، وهنا سيعتقد رجال الأعمال أن العائد المتوقع من استثمار المبالغ المقترضة سيكون أعلى من التكلفة التي سيؤدونها إلى المصارف التجارية، فيزداد طلبهم على الائتمان ويزداد حجم الودائع الجديدة المخلوقة، مما يفضي إلى زيادة عرض النقود، وهذا بدوره سيقود إلى زيادة الأنفاق النقدي، ومن ثم الإنتاج والدخل والاستخدام مما يرفع من مستوى النشاط الاقتصادي ككل، وقد لا تحقق هذه الأهداف إذا كانت المصارف تعتمد في تمويلها على مصارف أجنبية أو هي فروع لمصارف أجنبية، وفي هذه الحالة فإن سياسة سعر الخصم وأداته تبدوان قليلتي الفعالية، ولكن بشكل عام يبقى دور المصارف التي تعتمد في تمويلها على المصارف الأجنبية أو هي فروع لمصارف أجنبية دوراً محدوداً.

والشكل (2) يوضح أثر سعر الفائدة (سعر الخصم) في حجم الائتمان المصرفي، لنفرض أن المصارف التجارية قد رفعت سعر الفائدة من (9%) إلى (7%) فإن هذا الإجراء يخفض من حجم الائتمان المصرفي من (X1) إلى (X2) ⁽¹⁾:

(1) د. هيفاء غدير، السياسات المالية والنقدية، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2010، ص 41

الشكل (3)
أثر سعر الفائدة في حجم الائتمان المصرفي



المصدر: د. هيفاء غدير، السياسات المالية والنقدية، منشورات الهيئة السورية للكتاب، دمشق، 2010، ص41.

ثانياً : أثر نسبة الاحتياط القانوني في الائتمان المصرفي :

يستخدم البنك المركزي هذه الأداة في اتجاهين مختلفين وفقاً لأهداف السياسة النقدية للتأثير في حجم الائتمان المصرفي ⁽¹⁾ :

1. اتجاهات انكماشية (زيادة نسبة الاحتياطي القانوني):

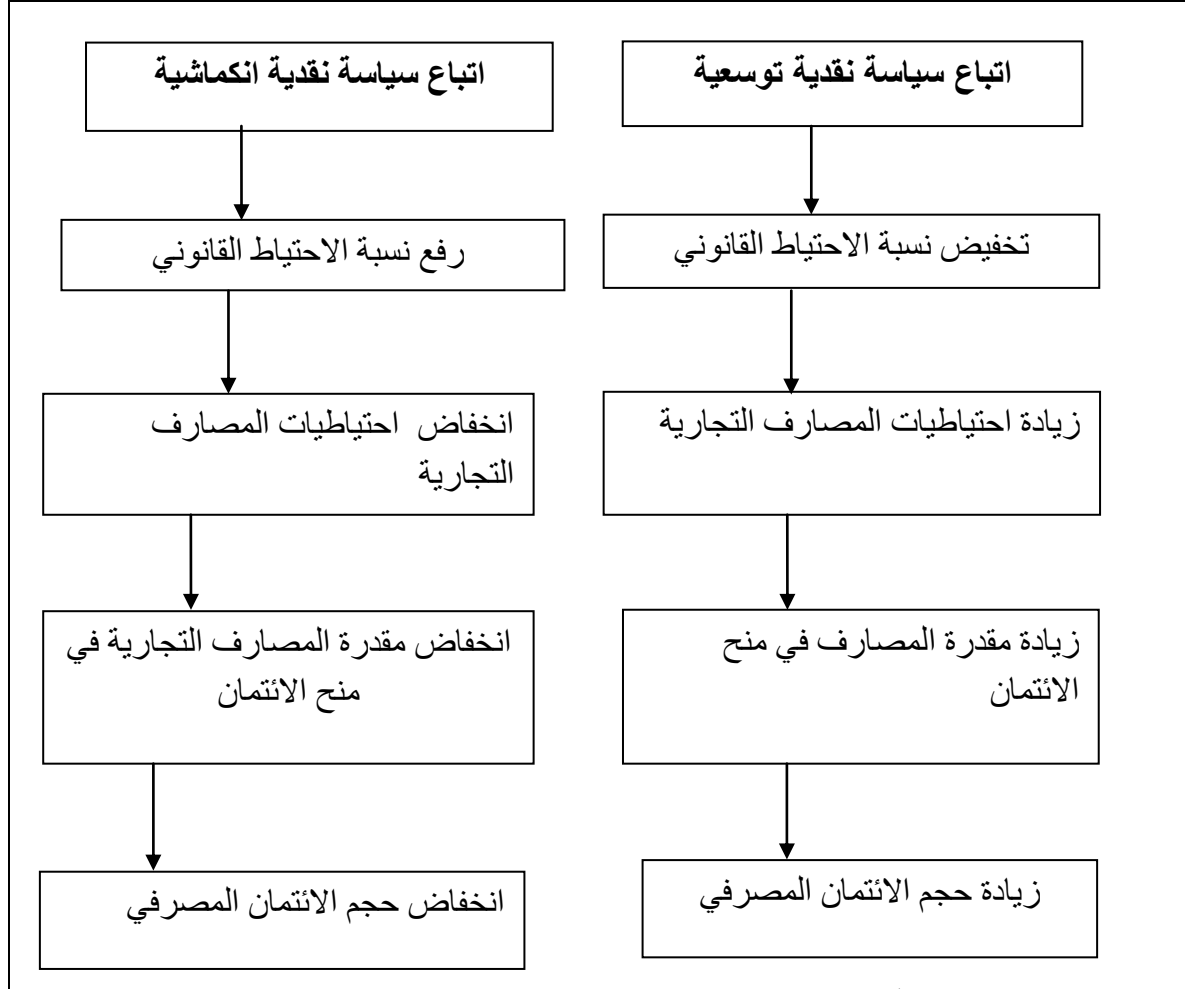
إذ يهدف البنك المركزي إلى تقييد عرض النقود من خلال الحد من قدرة المصارف التجارية على الاقتراض ومن ثم التوسع في الاستثمار، يستعمل هذا الاتجاه عند مكافحة التضخم والقضاء على الفجوة التضخمية، ويتم من خلال رفع نسبة نسبة الاحتياطي القانوني مما يؤدي إلى تقليص حجم احتياطات المصارف التجارية وانخفاض حجم الائتمان المصرفي الممنوح من قبل المصارف التجارية.

2. اتجاهات توسعية (تخفيض نسبة الاحتياط القانوني):

في هذا الاتجاه يهدف البنك المركزي إلى زيادة عرض النقود الذي يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة ثم يزداد الاستثمار (الطلب الاستثماري) ومن ثم زيادة الطلب الكلي ومن ثم يزداد الدخل، ويستخدم هذا الاتجاه في حالات الركود والانكماش الاقتصادي، إذ يكون الهدف هو القضاء على الفجوة الركودية (الانكماشية).

⁽¹⁾ د.محمد أحمد الأفندي، الاقتصاد الكلي، دار الأمين للنشر والتوزيع والطباعة، صنعاء، ط4، 2010، ص216.

المخطط (3) أثر نسبة الاحتياطي القانوني في الائتمان المصرفي



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على:

زكريا الدوري ويسرى مهدي حسن السامرائي، الصيرفة المركزية والسياسات النقدية، دار البيازوري للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ط1، 2006. ص211

المطلب الثاني : أثر أدوات السياسة النقدية النوعية في الائتمان المصرفي:

تستخدم البنوك المركزية في البلدان كافة أدوات السياسة النقدية النوعية لغرض رقابة وتنظيم الائتمان المصرفي إلى جانب أدوات السياسة النقدية الكمية، وتستهدف الأدوات النوعية للسياسة النقدية توجيه الائتمان صوب بعض القطاعات الاقتصادية التي تمثل أهمية استراتيجية والتأثير على حجم القروض الممنوحة إلى قطاعات خاصة في الاقتصاد وكلفة الحصول عليها وأجل استحقاقها، فهو موجه نحو التمييز بين أنواع الائتمان المصرفي وتوزيعه بين مختلف الفعاليات والأنشطة المكونة للاقتصاد الوطني حسب افضليتها وأهميتها

كتسهيل شروط حصول المشروعات الانتاجية الزراعية والصناعية على القروض المصرفية قياساً بالمشاريع الاستهلاكية⁽¹⁾:

أولاً : أثر سياسة الإقناع الادبي في الائتمان Moral Suasion policy:

تقوم هذه الأداة عن طريق البنك المركزي بإقناع المصارف التجارية بالسياسة النقدية التي يهدف إلى تنفيذها، ويعتمد البنك المركزي في ذلك على مركزه الأدبي والذي يستمد من كونه بنك البنوك والمقرض الأخير للمصارف التجارية عند الضرورة، والقائم على تنظيم حجم الائتمان المصرفي والتحكم فيه، وقد تؤدي هذه الأداة إلى نتائج جيدة في حجم الائتمان المصرفي بالتوسع في حالة الركود والانكماش والتقيد في حالة التضخم دون الحاجة إلى استخدام الأدوات الكمية، وتعتمد فعالية هذه الأداة في تحقيق أهداف السياسة النقدية على ما يتمتع به المركزي من مكانة كبيرة في النظام المصرفي، وقد يتخذ الإقناع الأدبي صورة تبادل الرأي بشكل غير رسمي مع القائمين على أمر المصارف التجارية في حالة ما إذا كانت قليلة العدد أو قد يتم من خلال تصريحات أو توجيهات أو نصائح لهذه المصارف بشأن السياسة النقدية التي يجب اتباعها وعادةً ما تسير المصارف التجارية وفقاً لرغبات البنك المركزي، وذلك لعلمها أنه يمتلك من السلطة والوسائل ما يجعله يجبر المصارف التجارية أن تسير وفقاً لسياسته النقدية⁽²⁾.

ثانياً : أسلوب الرقابة الكيفية للائتمان Qualitative control method :

هي إحدى أدوات السياسة النقدية النوعية، إذ تهتم بنوعية الائتمان الممنوح، إذ يستطيع البنك المركزي باستخدام هذه الأداة أن يزيد الائتمان بالنسبة لبعض الاستخدامات وذلك لتحقيق بعض الأهداف ومن أهم أنواع الرقابة الكيفية للائتمان، رقابة الائتمان الاستهلاكي، إذ يقوم بوضع العديد من القيود على هذا الائتمان كرفع سعر الفائدة أو تقصير مدة القرض أو رفع قيمة الأقساط أو غير ذلك ويكون من شأن هذه الإجراءات أن تؤدي إلى قبض الائتمان الاستهلاكي، وهو ما ينطبق على الائتمان العقاري والائتمان الزراعي والصناعي.....ألخ، إذ يستطيع البنك المركزي أن يزيد الائتمان أو يخفضه في كل نشاط من الأنشطة الاقتصادية حسب المصلحة الوطنية، وإذا كان يحمى لهذه الأداة من أدوات السياسة النقدية أنها تربط الائتمان

¹ Pritchard, Op, cit, p.387-388 , Kettel, op .cit , p.206

(2) د.عبد الحميد الغزالي، أساسيات الاقتصاديات النقدية (وضعياً وإسلامياً)، دار النشر للجامعات، عمان، 2009، ص326-327.

بسطاً وقبضاً بنوع النشاط المطلوب له الائتمان إلا أنه يؤخذ عليها أن طالبي الائتمان قد لا يستخدموه في الوجه المخصص له، وبالتالي فقد لا تؤدي هذه الأداة الأهداف المرجوة منها⁽¹⁾.

ثالثاً : أثر سياسة التوجيهات والأوامر في الائتمان المصرفي :

يصدر البنك المركزي تعليمات مباشرة موجهة إلى المصارف التجارية والمؤسسات المالية لتوجيهها إلى السياسات المرغوبة من خلال حجم الائتمان وطبيعته، كقيام البنك المركزي باستخدام جزء من الموجودات المالية للمصارف التجارية في شراء السندات الحكومية أو إقراضها لأصحاب المشاريع الاستثمارية طويلة الأجل، كما يحدد البنك المركزي النسبة التي يتعين على المصارف التجارية مراعاتها بين رأس المال والاحتياطي وجملة موجوداتها، أو فرض حد أقصى لمجموع قروض المصارف التجارية واستثماراتها⁽²⁾.

رابعاً : أثر سياسة الاعلام في الائتمان المصرفي:

تُعد هذه الأداة من الأدوات النوعية الحديثة التي تمكن البنك المركزي من تحقيق أهداف سياسته النقدية، إذ يقوم بالإعلان عن سياسته فيما يتعلق بمصلحة الاقتصاد الوطني، ففي هذه الحالة يكون هناك واجباً أدبياً على المصارف التجارية أن تلتزم بالسياسة التي يراها البنك المركزي ملائمة فيما يتعلق بزيادة أو تخفيض الائتمان المصرفي⁽³⁾.

كما يهدف الاعلام إلى نشر الحقائق والأرقام عن وضع النشاط الاقتصادي للبلد والتي تصدر من خلال البنك المركزي معلومات لعامة المجتمع، فإذا كانت مصداقيته مقبولة، فإن آراءه تصل إلى الرأي العام، ويستطيع بواسطتها التأثير في توقعات حركة الأعمال ونشاطها، على سبيل المثال تبرير البنك المركزي مع الأدلة والأسباب التي جعلته يختار اتباع سياسة معينة لتوجيه الائتمان نحو قطاع ما، مما يجعل المصارف التجارية تأخذ بآرائه ولا يمكن إهمالها⁽⁴⁾.

(1) د.أحمد مندور، التحليل الاقتصادي الكلي، كلية التجارة، قسم الاقتصاد، جامعة عين الشمس، القاهرة، ببدون سنة نشر، ص265.

(2) د.جمال دعاس، السياسة النقدية في النظامين الاسلامي والوضعي (دراسة مقارنة)، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص184 - 185.

(3) د.أحمد مندور، المصدر السابق، ص266.

(4) د.توماس ماير وآخرون، النقود والبنوك والاقتصاد، ترجمة : السيد أحمد عبد الخالق، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض، ط1، 2002، ص519.

الفصل الثاني واقع السياسة النقدية والائتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي للمدة (1990 – 2020)

تمهيد:

ان تناول هذا الفصل واقع السياسة النقدية والائتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي وتطوراتهما للمدة (1990 – 2020) والذي يوضح التغيرات والتطورات الحاصلة في السياسة النقدية قبل وبعد عام (2003) وانعكاس أدواتها على أداء الاقتصاد العراقي ودورها في تحقيق الاستقرار والنمو وتنظيم القطاع المصرفي، ويتكون من ثلاث مباحث، إذ يتضمن المبحث الأول واقع السياسة النقدية وتطوراتها في الاقتصاد العراقي للمدة (1990 – 2020)، أما المبحث الثاني فيتضمن واقع الجهاز المصرفي وتطور الأنشطة المصرفية في الاقتصاد العراقي للمدة (1990 – 2020)، أما المبحث الثالث فتناول أثر السياسة النقدية في اتجاهات الائتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي للمدة (1990 – 2020).

المبحث الأول : واقع السياسة النقدية في الاقتصاد العراقي للمدة (1990 – 2020)

المبحث الثاني : واقع الجهاز المصرفي والأنشطة المصرفية في الاقتصاد العراقي للمدة (1990 – 2020).

المبحث الثالث : أثر السياسة النقدية في اتجاهات الائتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي للمدة (1990 – 2020).

المبحث الأول

واقع السياسة النقدية في الاقتصاد العراقي

المطلب الاول : واقع السياسة النقدية في الاقتصاد العراقي للمدة (1990 – 2020) :

أولاً : واقع السياسة النقدية للمدة (1990- 2002) :

كانت السياسة النقدية قبل عام (2003) خاضعة لقرارات السلطة المالية واتسمت بارتباط وثيق بين البنك المركزي ووزارة المالية، إذ قام البنك المركزي العراقي بتمويل عجز الموازنة العامة للدولة وهو جزء لا يتجزأ من المالية العامة بسبب قوة الترابط بين الموازنة العامة للدولة والميزانية العمومية للبنك المركزي العراقي بحكم التبعية وهيمنة السلطة المالية على القرار النقدي، إذ كان هناك حساب واحد للعملة الأجنبية وإن الإيرادات من تلك العملة التي تدخل الموازنة العامة تمثل عوائد النفط في الغالب ويسجل ما يعادلها في الميزانية العمومية للبنك المركزي بالدينار العراقي سواء بشكل حسابي في سجلات البنك أم فعلي في التداول بذلك النقد الأساس، وأن النقد الأجنبي في هذه الحالة يدخل في بنود الميزانية العمومية للبنك المركزي⁽¹⁾. كما أدت سياسة الإصدار النقدي الجديد (التمويل بالتضخم) لتمويل عجز الموازنة إلى زيادة كبيرة في معدلات التضخم مع تزايد معدل نمو عرض النقود بشكل كبير وهو نتيجة متوقعة لأسلوب السياسة النقدية الذي يندرج ضمن ما يسمى بسياسة النقد الرخيص، وهو يتخذ إجراءاته استناداً لتقدير السلطات وتحكمها بكل متغيرات السياسة النقدية⁽²⁾.

كما كانت السياسة النقدية خلال هذه المدة في ظل القانون (64) لسنة 1976 الذي جعل الميزانية العمومية للبنك المركزي العراقي مجرد تابع لسياسة الموازنة العامة لارتباطه المباشر بسياسة الإصدار النقدي، إذ شكل الاقتراض المباشر والمستمر من البنك المركزي حاضنة مهمة للتضخم وارتفاع المستوى العام للأسعار خلال تلك السنوات، إذ استعان البنك المركزي في العراق خلال تلك المدة في تنفيذ سياسته النقدية بالأدوات النوعية (الانتقائية) من خلال فرض القيود على حجم الائتمان المصرفي وتحديد أسعار الفائدة بسقوف عليا ودنيا باعتبار أن مثل هذه الإجراءات تعطي نتائج سريعة في السيطرة على الائتمان على المستوى الكلي، وتوجهه نحو القطاعات الاقتصادية التي تسعى الحكومة إلى دعمها، وقد صاحب تلك الأدوات إلى حد ما استخدام الأدوات الكمية غير المباشرة، وقد شهدت تلك المدة ارتباطاً وثيقاً بين المركزي ووزارة المالية، وبالتالي خضوع السياسة النقدية إلى قرارات السلطة السياسية وخصوصاً فيما يتعلق بسياسة الإصدار النقدي (سياسة

(1) د.مظهر محمد صالح، الاقتصاد الريعي المركزي ومآزق انفلات السوق – رؤية في المشهد العراقي الراهن، مطبعة بيت الحكمة، بغداد، ط1، 2013، ص70.

(2) أحمد عبد الزهرة حمدان، خيارات السياسة النقدية ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، 2013، ص145.

النقد الرخيص) المتبعة آنذاك، إذ نجد أن البنك المركزي كان يمثل الرافعة المالية لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة دون قيود وبشكل مفرط مما نتج عنه زيادة متسارعة في نسب التضخم وارتفاعاً لمستوى فرص النمو الاقتصادي في القطاعات الحقيقية.

ونتيجة لارتفاع معدلات التضخم عن أسعار الفائدة الاسمية، فإن رفع سعر الفائدة من قبل البنك المركزي العراقي لم يحقق دوراً ايجابياً في خفض معدلات التضخم لسحب السيولة النقدية الفائضة للمدة (1991-2002). وعلى الرغم من محاولة البنك المركزي رفع الفائدة المدفوعة المتقاضاة من أجل امتصاص القوة الشرائية للأفراد للحد من الارتفاع الحاصل في معدلات التضخم الا انها لم تجد نفعاً بسبب حالة التضخم الجامح التي أصابت الاقتصاد العراقي، الأمر الذي دفع أصحاب رؤوس الأموال لتوجيه اموالهم نحو قطاعات غير انتاجية كالمضاربة أو شراء السلع المعمرة والعقارات التي كانت تعطي مردوداً نقدياً أفضل من الاحتفاظ بالنقد لدى المصارف على شكل ودائع مصرفية.

ثانياً : واقع السياسة النقدية للمدة (2003 – 2020) :

أبرز ما حدث فيما يتعلق بأداء السياسة النقدية بعد عام (2003) هو الاستقلالية التي حصل عليها البنك المركزي العراقي بموجب القانون رقم (56) لسنة (2004)، فقد أتسمت السياسة النقدية في العراق بموجبه بمسار نقدي جديد مختلف تماماً عن السابق، من حيث الأدوات المستخدمة في تنفيذ السياسة النقدية، إذ استخدم آليات وأدوات حديثة ساعدت في الوصول إلى الهدف الرئيس وهو السيطرة على التضخم وتحقيق الاستقرار وشملت الآتي⁽¹⁾:

1. انشاء نافذة (مزداد) العملة الأجنبية.
2. متطلبات الاحتياطي القانوني.
3. تحرير أسعار الفائدة.
4. حصول العراق على موارد النقد الأجنبي (ايرادات تصدير النفط العراقي) بعد توقف هذه الايرادات في التسعينيات من القرن الماضي بسبب ظروف العقوبات الاقتصادية.
5. اجراءات توحيد فئات العملة العراقية بعد اصدار العملة الجديدة ذات المواصفات العالمية. واستخدام هذه الأسباب الذاتية والموضوعية ساعد إلى حد ما في تمهيد الطريق أمام السياسة النقدية الجديدة لبدأ الخطى لتحقيق الأهداف المرسومة لها.

(1) د.ثريا الخزرجي، تقييم كفاءة وأداء السياسة النقدية في العراق للمدة (1980 – 2003)، مجلة كلية الادارة والاقتصاد، العدد (48)، المجلد (13)، 2007، ص8.

وثُعد نافذة بيع العملة الأجنبية أحد أدوات السياسة النقدية غير المباشرة التي استحدثت في (10/4/2003) وإلى يومنا هذا ويتم من خلالها بيع الدولار، إذ تمكن البنك المركزي العراقي من خلالها تحقيق الاستقرار في سعر صرف الدينار العراقي، وتحقيق الاستقرار النقدي، وتكون المصدر الأساس لتمويل تجارة القطاع الخاص، فضلاً عن تكوين احتياطات مهمة بالعملة الأجنبية وإنه يمكن من خلال هذه النافذة استخدام سعر الصرف واعتماده كمثبت أسمى لتوقعات حدوث التضخم⁽¹⁾.

ثالثاً : أهداف البنك المركزي العراقي:

يسعى البنك المركزي العراقي من خلال سياسته النقدية لتحقيق مجموعة أهداف للوصول إلى أهداف اقتصادية وهي كالآتي⁽²⁾:

1. إصدار وإدارة العملة العراقية.
2. إدارة الاحتياطات الأجنبية.
3. تحقيق الاستقرار في الأسعار والسيطرة على معدلات التضخم.
4. تنظيم القطاع المصرفي للنهوض بنظام مالي تنافسي ومستقر.
5. العمل على تحقيق استقرار سعر صرف العملة العراقية.
6. تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات العراقي.

(1) د. ثريا الخزرجي، السياسة النقدية في العراق بين تراكمات الماضي وتحديات الحاضر، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد (23)، المجلد (1)، 2010، ص 29.

(2) البنك المركزي العراقي، تقرير عن السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي وفق ضروريات المستقبل، للمدة (2016 - 2020)، دائرة الإحصاء والابحاث، 2020، ص 1.

المطلب الثاني : تطور أدوات السياسة النقدية في الاقتصاد العراقي للمدة (1990- 2020) :
أولاً : تطور سعر الفائدة في الاقتصاد العراقي للمدة (1990- 2020):
1. تطور سعر الفائدة في الاقتصاد العراقي للمدة (1990- 2002) :

يُعد سعر الفائدة (سعر السياسة) هو سعر الفائدة المعلن الذي يحدده البنك المركزي العراقي وفقاً لأهداف السياسة النقدية، وإن اعتماد هذا السعر هدفاً تشغيلياً جاء لتحفيز المصارف العراقية تجاه التسهيلات القائمة اقراضاً وإيداعاً، فضلاً عن عدها أداة لمواجهة التقلبات قصيرة الأجل.

تشير بيانات الجدول (3) أن سعر الفائدة بلغ (6.13%) خلال السنوات (1990 – 1992) على التوالي، ثم ارتفع إلى (6.5%) في عام (1993) وبمعدل تغير سنوي مقداره (6.03 %)، وكذلك ارتفع إلى (7.25%) في عام (1995) وبمعدل تغير سنوي مقداره (11.5%)، ثم استقر خلال السنوات (1996 – 1998)، لكن ارتفع إلى (7.35%) في عام (1999) وبمعدل تغير سنوي مقداره (1.37%) بعد أن كان (7.35%) في عام (1998)، ثم أستقر حتى عام (2001)، ويتضح أن سعر الفائدة الذي يعلنه البنك المركزي العراقي لم يتغير خلال المدة (1990- 2002) فقد بقي على حاله وقد حدثت عليه تغيرات طفيفة في السنوات (1995 – 1998) والسنوات (1999-2001) وهذا يعكس أن البنك المركزي العراقي لم يستخدم سعر الفائدة كأداة للتأثير في مستوى النشاط الاقتصادي على الرغم من صعوبة التحكم في سعر صرف الدينار العراقي، وكان لهذا نتائج ضارة في امكانية المصارف العراقية في تعبئة المدخرات الوطنية من جهة وقدرتها على تهيئة وتوفير الائتمان اللازم لتمويل الأنشطة الاقتصادية من جهة أخرى في اقتصاد يعاني من التضخم الجامح، لكنه انخفض إلى (6.25%) في عام (2002) وبمعدل تغير سنوي مقداره (14.90-%).

أما سعر الفائدة على الاقراض المصرفي (سعر الفائدة قصير الأجل)، فقد كان ثابتاً خلال المدة (1990 – 2000)، إذ بلغ (20%) ولم يتغير إلا في عامي (2001 – 2002) ليبلغ (18%) بسبب قرار من البنك المركزي العراقي بثبات سعر الفائدة على الاقراض المصرفي (سعر الفائدة قصير الأجل).

الجدول (3)
تطور سعر الفائدة في الاقتصاد العراقي للمدة (1990 – 2002)

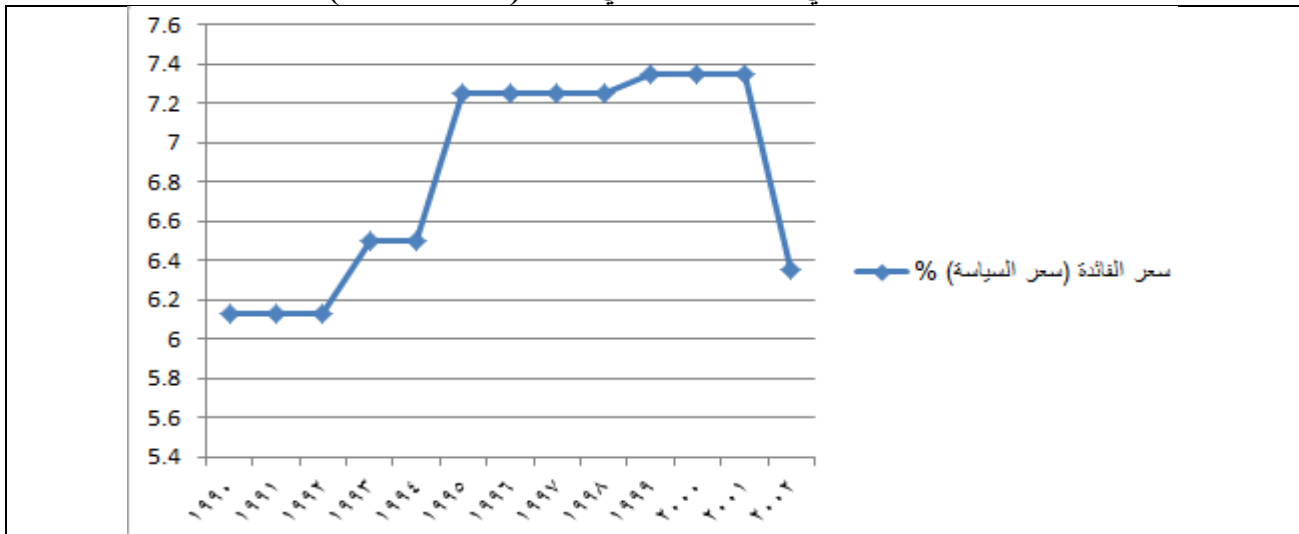
السنوات	سعر الفائدة (سعر السياسة) %	معدل التغير السنوي %	سعر الفائدة على الاقراض %	معدل التغير السنوي %
1990	6.13	---	20	---
1991	6.13	0	20	0
1992	6.13	0	20	0
1993	6.5	6.03	20	0
1994	6.5	0	20	0
1995	7.25	11.5	20	0
1996	7.25	0	20	0
1997	7.25	0	20	0
1998	7.25	0	20	0
1999	7.35	1.37	20	0
2000	7.35	0	20	0
2001	6.25	-14.60	18	- 10
2002	6.25	0	18	0

المصدر : بيانات البنك المركزي العراقي، مديرية الاحصاء والابحاث، النشرات السنوية، للمدة (1990 – 2002)

- تم احتساب معدل التغير السنوي، من إعداد الباحث اعتماداً على المعادلة الآتية :

$$\text{معدل التغير السنوي \%} = \frac{\text{السنة الحالية} - \text{السنة السابقة}}{\text{السنة السابقة}} \times 100$$

الشكل (4)
سعر الفائدة في الاقتصاد العراقي للمدة (1990 - 2002)



المصدر : من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول (3).

2. تطور سعر الفائدة في الاقتصاد العراقي للمدة (2003 – 2020) :

تشير بيانات الجدول (4) الذي يبين تطورات سعر فائدة البنك المركزي العراقي، إذ انخفض من (6.35%) في عام (2003) الى (6%) في عام (2004) وبمعدل تغير سنوي مقداره (5.5- %) بسبب الاصلاحات النقدية التي قام بها البنك المركزي العراقي في أسعار الفائدة، لكن ارتفع إلى (7%) في عام (2005) وبمعدل تغير سنوي مقداره (16.66%) ثم أخذ بالارتفاع ليبلغ (10.42%، 20%) وبمعدلات تغير سنوية مقدارها (48.9%، 91.9%) خلال عامي (2006 – 2007) من أجل تحقيق استقرار النظام النقدي والسيطرة على معدلات التضخم وتشجيعاً للنشاط الاقتصادي وتنظيم وتحديد الائتمان والاستثمارات في المجالات المسموح بها كافة بغية القيام بالعمليات المصرفية على نحو أمثل تنفيذاً للسياسة النقدية التي يعتمدها البنك المركزي العراقي⁽¹⁾، لكنه انخفض إلى (16.75%) وبمعدل تغير سنوي مقداره (16.3- %) في عام (2008) وجاء هذا التخفيض استناداً إلى أهداف السياسة النقدية التي انتهجها البنك المركزي العراقي لتحقيق الاستقرار النقدي وزيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال زيادة منح الائتمان المصرفي لدى المصارف العراقية لغرض تمويل المشاريع الاستثمارية والانتاجية، ثم انخفض إلى (8.83%) في عام (2009) وبمعدل تغير سنوي مقداره (47.3- %)، ثم انخفض إلى (6.25%) في عام (2010) وبمعدل تغير سنوي مقداره (29.2- %)، ثم استقر بنسبة (6%) خلال الأعوام (2011 – 2015) وذلك تنفيذاً للسياسة النقدية للبنك المركزي العراقي على تثبيت سعر فائدته منذ عام (2010) بغية تحفيز المصارف للتوجه نحو السوق لتمويل المشاريع وتوفير الائتمان للقطاع الخاص لدعم عملية التنمية الاقتصادية، ثم انخفض إلى (4%) في عام

⁽¹⁾ البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، 2007، ص12.

(2016) وبمعدل تغير سنوي مقداره (33.33-%) بسبب جعل البنك المركزي سياسته النقدية داعمة للاقتصاد العراقي في ظل الازمة المالية والاقتصادية التي يعيشها البلد نتيجة انخفاض أسعار النفط الخام في السوق العالمية، ثم استقر (4%) لغاية عام (2020) نتيجة لعدم وضوح السياسة النقدية وتوجهها وعدم مواكبتها لمستلزمات الخطط الاقتصادية الكلية.

أما سعر الفائدة على الاقراض المصرفي فشهد تذبذبات خلال مدة البحث، إذ يلاحظ من خلال الجدول (4)، انخفاض إلى (14%) بعد إن كانَ (18%) في عام (2002) وبمعدل تغير سنوي (22.22-%)، ثم انخفض إلى (12.4%) في عام (2004) وبمعدل تغير سنوي مقداره (11.42-%) بسبب التعديلات التي أجراها البنك المركزي العراقي في أدوات السياسة النقدية للتحكم في حجم الائتمان المصرفي في ظل التغيرات السياسية والاقتصادية، لكنه أرتفع الى (13.9%) في عام (2005) وبمعدل تغير سنوي مقداره (12.09%) ثم ارتفع الى (15.1%) في عام (2006) وبمعدل تغير سنوي مقداره (8.63%) بسبب ارتفاع سعر الصرف الأجنبي (الدولار الأمريكي) مقابل انخفاض الدينار العراقي وارتفاع المستوى العام للأسعار، وبالتالي قام البنك برفع سعر الفائدة على القروض المصرفية للمواطنين من أجل الحد من زيادة القروض وتجنب الزيادة في معدلات التضخم، ثم ارتفع الى (20.6%) في عام (2007) وبمعدل تغير سنوي مقداره (36.42%) لجعله عاملاً مغرياً للمصارف التجارية على اقراض أموالها للبنك المركزي بدلاً من اقراضها إلى الأفراد والشركات والمؤسسات الأخرى، مما يحد من الارتفاعات السعرية في السوق، مما يعني أن سعر الفائدة على القروض قصيرة الأجل يكون أكثر استجابة للصدمات الاقتصادية غير المتوقعة وبإمكان السياسة النقدية التأثير بها عند حدوث التقلبات الاقتصادية¹، فأن اتباع البنك المركزي هذه السياسة جاء استجابة لتوجيهات صندوق النقد الدولي وسياسة استهداف معدلات التضخم للتحكم في مناسيب السيولة من خلال سحب أكبر كمية من النقود لدى الأفراد والشركات، وقد نجحت هذه السياسة في احجام المستثمرين والجمهور عن الاقتراض بسبب ارتفاع اسعار الفائدة عليها، لكنه انخفض إلى (19.22%) في عام (2008) وبمعدل تغير سنوي مقداره (6.69-%) بسبب تحسن واستقرار سعر صرف الدينار العراقي وانخفاض معدلات التضخم وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والنقدي توجه البنك المركزي لاتباع سياسة توسعية، واستمر هذا التخفيض لغاية (2020) ليصل إلى (12.13%) بعد أن ثبت البنك المركزي العراقي سعر فائده (سعر السياسة) لتبني المشاريع التنموية لتحفيز الاستثمار وتعزيز الاستقرار النقدي والمالي للاقتصاد العراقي.

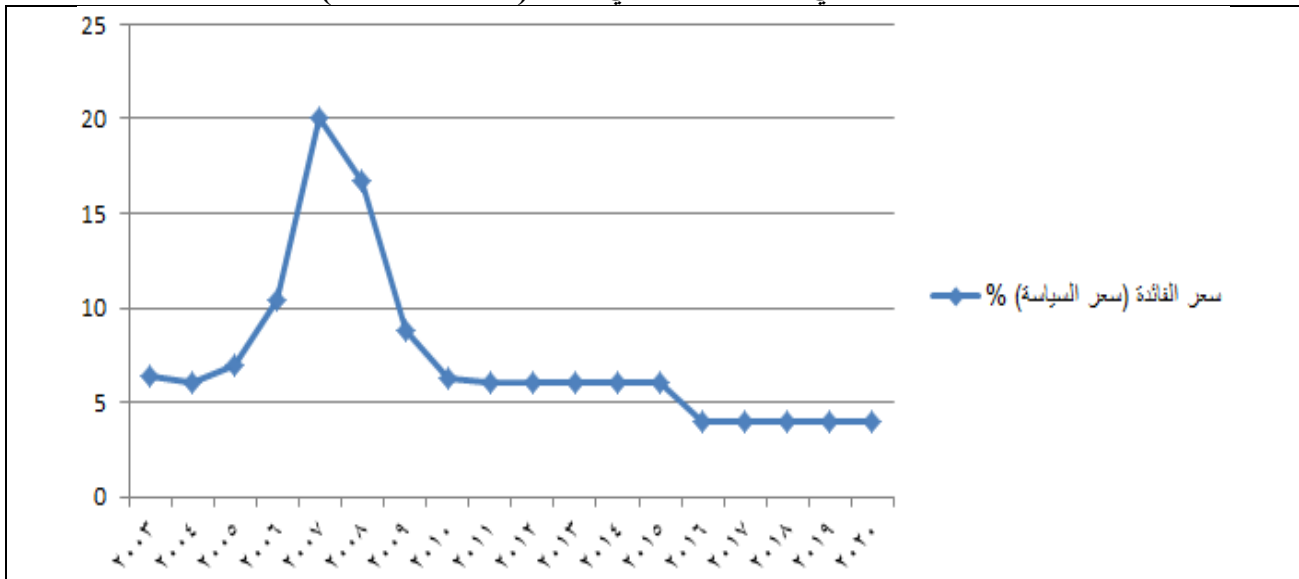
¹ سيف راضي محي، إدارة السياسة النقدية من عرض النقد الى أسعار الفائدة في العراق للمدة (2004-2011)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، المجلد (20)، العدد (79)، بغداد، 2014، ص5.

الجدول (4)
تطور سعر الفائدة في الاقتصاد العراقي للمدة (2003 – 2020)

السنوات	سعر الفائدة (سعر السياسة) %	معدل التغير السنوي %	سعر الفائدة (سعر الاقراض) %	معدل التغير السنوي %
2003	6.35	0	14	-22.22
2004	6	- 5.51	12.4	-11.42
2005	7	16.66	13.9	12.09
2006	10.42	48.85	15.1	8.63
2007	20	91.9	20.6	36.42
2008	16.75	-16.25	19.22	- 6.69
2009	8.83	-47.28	16.16	- 15.92
2010	6.25	- 29.21	14.35	-11.20
2011	6	- 4	14.03	-2.22
2012	6	0	13.78	-1.78
2013	6	0	13.57	- 1.52
2014	6	0	12.6	-7.14
2015	6	0	12.29	-2.46
2016	4	- 33.33	12.34	0.40
2017	4	0	12.57	1.86
2018	4	0	12.34	-1.82
2019	4	0	12.28	-0.48
2020	4	0	12.13	-1.22

المصدر : بيانات البنك المركزي العراقي، مديرية الاحصاء والابحاث، النشرات السنوية، للمدة (2003 – 2020)

الشكل (5)
سعر الفائدة في الاقتصاد العراقي للمدة (2003 – 2020)



المصدر : من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول (4)

ثانياً : تطور نسبة الاحتياطي القانوني في الاقتصاد العراقي للمدة (1990 – 2020) :

1. تطور نسبة الاحتياطي القانوني في الاقتصاد العراقي للمدة (1990- 2002) :

تُعد هذه النسبة من أحد أدوات السياسة النقدية الكمية للبنك المركزي العراقي التي يضعها للتحكم في حجم الودائع (الجارية، التوفير والزمنية) لدى المصارف التجارية العراقية والتحكم في مقدار السيولة.

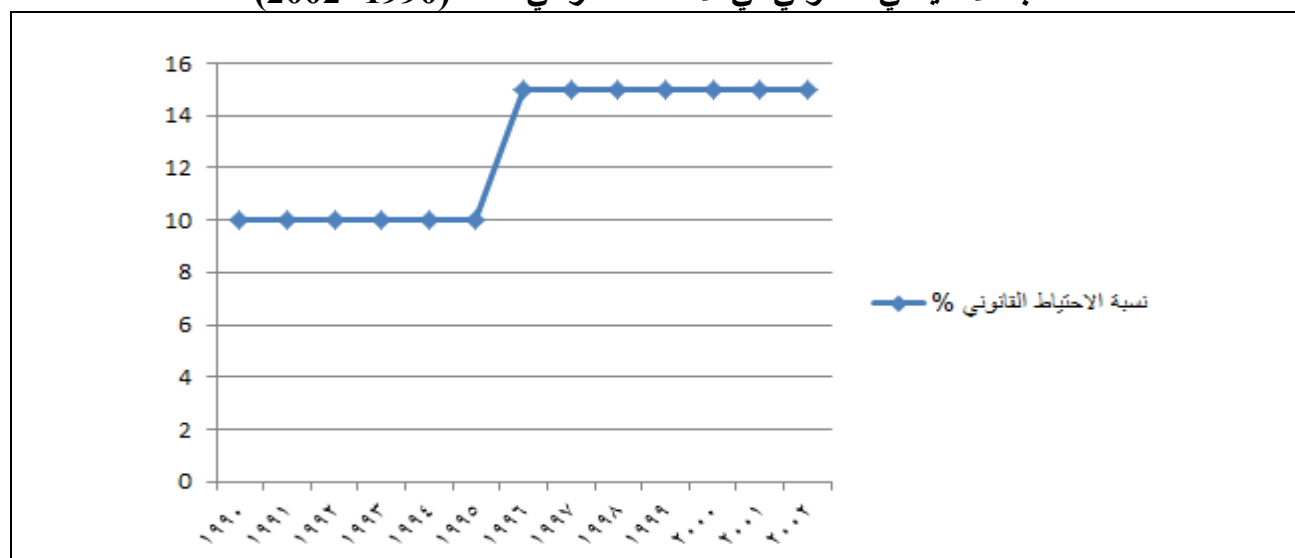
يلاحظ من خلال الجدول (5) أن نسبة الاحتياطي القانوني قد بلغت (10%) خلال المدة (1990 – 1995) بسبب قرار من قبل البنك المركزي العراقي آنذاك لاستقرار هذه النسبة على الودائع المصرفية، كما شهدت زيادة في عام (1996) لتبلغ (15%) بسبب اجراء البنك المركزي تعديلاً على نسبة الاحتياطي القانوني، إذ كانت نسبة الاحتياطي القانوني على ودائع التوفير (3%) والودائع الجارية (10%) والودائع الثابتة (2%) وبالتالي يكون مجموع متطلبات الاحتياطي القانوني (15%) واستمر لغاية عام (2002) وإن هدف البنك المركزي العراقي من رفع هذه النسبة على الودائع الجارية لدى المصارف العراقية هو تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال التأثير في حجم سيولة المصارف التجارية ومن ثم التأثير في قدرتها على منح الائتمان المصرفي الممنوح من قبلها.

الجدول (5)
نسبة الاحتياطي القانوني في الاقتصاد العراقي للمدة (1990 – 2002)

السنوات	نسبة الاحتياط القانوني %	معدل التغير السنوي %
1990	10	---
1991	10	0
1992	10	0
1993	10	0
1994	10	0
1995	10	0
1996	15	50
1997	15	0
1998	15	0
1999	15	0
2000	15	0
2001	15	0
2002	15	0

المصدر : بيانات البنك المركزي العراقي، مديرية الاحصاء والابحاث، النشرات السنوية، للمدة (2002 – 1990)

الشكل (6)
نسبة الاحتياطي القانوني في الاقتصاد العراقي للمدة (1990 - 2002)



المصدر : من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول (5)

2. تطور نسبة الاحتياطي القانوني في الاقتصاد العراقي للمدة (2003- 2020) :

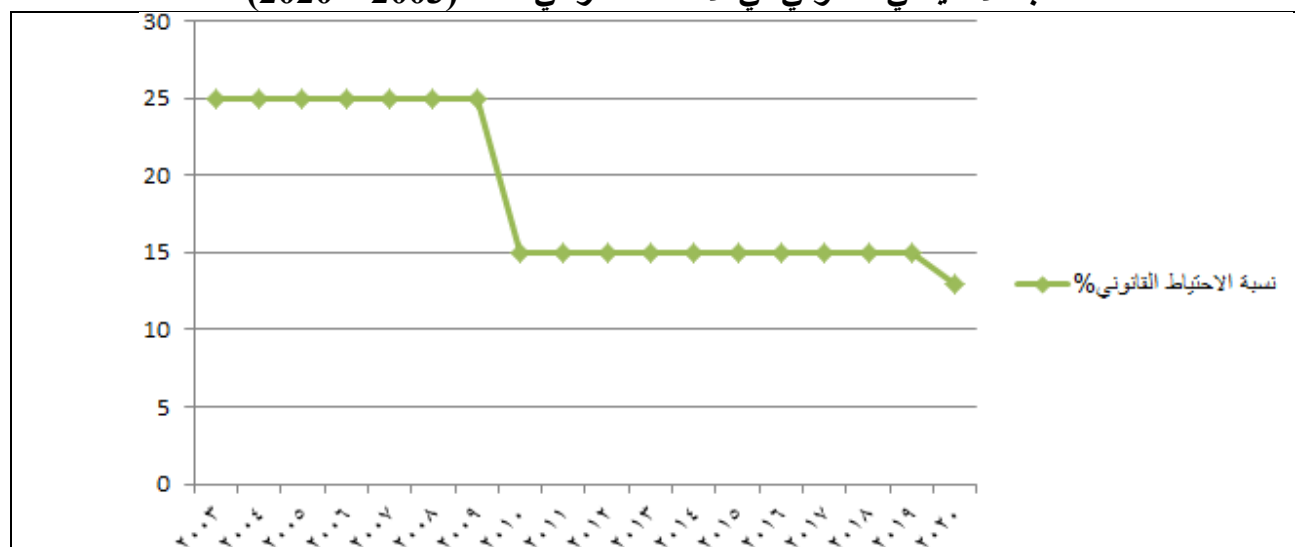
رأى البنك المركزي العراقي بعد عام (2003) أن تكون نسبة الاحتياطي (25%) من الودائع المعروفة بالقانون لدى المصارف التجارية، وذلك لسحب جزء من السيولة العالية في سوق المال العراقية والتي يشكو منها الاقتصاد العراقي، وإن النسبة المذكورة منها (20%) تمثل حسابات لدى البنك المركزي و(5%) من الودائع لدى خزائنه، علماً أن نسبة الاحتياط القانوني غير ثابتة تبعاً لحالة السوق وكمية النقود المعروضة (عرض النقد) فهي خاضعة للزيادة والنقصان حسب ما تتطلبه السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي، وذلك بسبب السيولة المرتفعة جداً التي تتمتع بها المصارف التجارية، والتي تمكنها من توسيع الائتمان حتى مع رفع نسب الاحتياطي القانوني، أي أن امكانية البنك المركزي العراقي في تنفيذ سياسة نقدية انكماشية في العراق تصبح غير فعالة، نتيجة وجود احتياطات فائضة لدى المصارف التجارية لا يمكن امتصاصها عملياً بنسبة الاحتياطي القانوني، وتشير بيانات الجدول (6) أن نسبة الاحتياطي القانوني بلغت (25%) في عام (2003) وهي ثابتة خلال السنوات (2004 – 2009) وذلك تنفيذاً للسياسة النقدية للبنك المركزي العراقي محاولةً للتأثير في مناسيب السيولة وتشجيع الاستثمار وتحفيز المصارف للتوجه نحو اقتصاد السوق، لكنها انخفضت إلى (15%) في عام (2009) واستقرت حتى عام (2019) ذلك تنفيذاً للسياسة النقدية التي انتهجها البنك المركزي العراقي وتحفيزاً للمصارف التجارية للتوجه نحو السوق، لكنها انخفضت إلى (13%) في عام (2020) بسبب قرار البنك المركزي العراقي لغرض دعم وتعزيز السيولة لدى المصارف العراقية، إضافة لذلك تخفيف أثر الانكماش في الاقتصاد العراقي نتيجة ظهور جائحة كورونا لهذا العام.

الجدول (6)
تطور نسبة الاحتياطي القانوني في الاقتصاد العراقي للمدة (2003 – 2020) %

السنوات	نسبة الاحتياط القانوني %	معدل التغير السنوي %
2003	25	66.66
2004	25	0
2005	25	0
2006	25	0
2007	25	0
2008	25	0
2009	25	0
2010	15	- 40
2011	15	0
2012	15	0
2013	15	0
2014	15	0
2015	15	0
2016	15	0
2017	15	0
2018	15	0
2019	15	0
2020	13	-13.33

المصدر : بيانات البنك المركزي العراقي، مديرية الاحصاء والابحاث، النشرات السنوية، للمدة (2003 – 2020)

الشكل (7)
نسبة الاحتياطي القانوني في الاقتصاد العراقي للمدة (2003 – 2020)



المصدر : من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول (6)

ثالثاً : تطور عرض النقد الضيق في الاقتصاد العراقي للمدة (1990 – 2020) :

1. تطور عرض النقد الضيق في الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2002) :

عانى الاقتصاد العراقي طيلة هذه المدة من العقوبات الاقتصادية التي كانت السبب الرئيس في البنية الاقتصادية الهشة له، ونتيجة لهذا قام البنك المركزي بالإصدار النقدي الجديد (طباعة نقود) لتمويل الانفاق الحكومي، إلا أنها قادت الى التضخم الكبير الجامح الذي أدى إلى فقدان قيمة الدينار العراقي، فحجم الكتلة النقدية التي يتم اصدارها يعتمد على المتاح من الموجودات الأجنبية لدى البنك المركزي من جهة وعلاقته بخزينة الدولة عن طريق تنفيد سندات واذونات الخزينة إلى جانب علاقته بالمصارف التجارية المسؤولة عن منح الائتمان من جهة أخرى⁽¹⁾.

وتشير بيانات الجدول (7) أن عرض النقد قد شهد زيادة مستمرة خلال هذه المرحلة، إذ بلغ (15,359.3) مليون دينار في عام (1990) ثم ارتفع إلى (24,670) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي مقداره (60.61%)، وكذلك في عام (1992) ليبلغ (43,909) مليون دينار بسبب فرض العقوبات الاقتصادية على العراق وما نجم عنه من انخفاض الإيرادات النفطية مقابل زيادة الانفاق الحكومي لتلبية متطلبات المواطنين المعاشية، فضلاً عن إعادة الاعمار مما دفع الحكومة إلى اللجوء إلى الإصدار النقدي (التمويل بالتضخم) لسد العجز الكبير في الموازنة العامة، ثم استمر بالزيادة ليصل إلى (3,013,871) مليون

(1) د.أديب قاسم شندي، سعر صرف الدينار العراقي والعوامل المؤثرة فيه، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، المجلد(4)، العدد 11، 2006، ص15.

دينار في عام (2002)، بسبب توقيع العراق مذكرة التفاهم مع الأمم المتحدة والسماح له بتصدير النفط مما وفر النقد الأجنبي، وكذلك ساهمت مذكرة التفاهم بدعم برنامج النفط مقابل الغذاء.

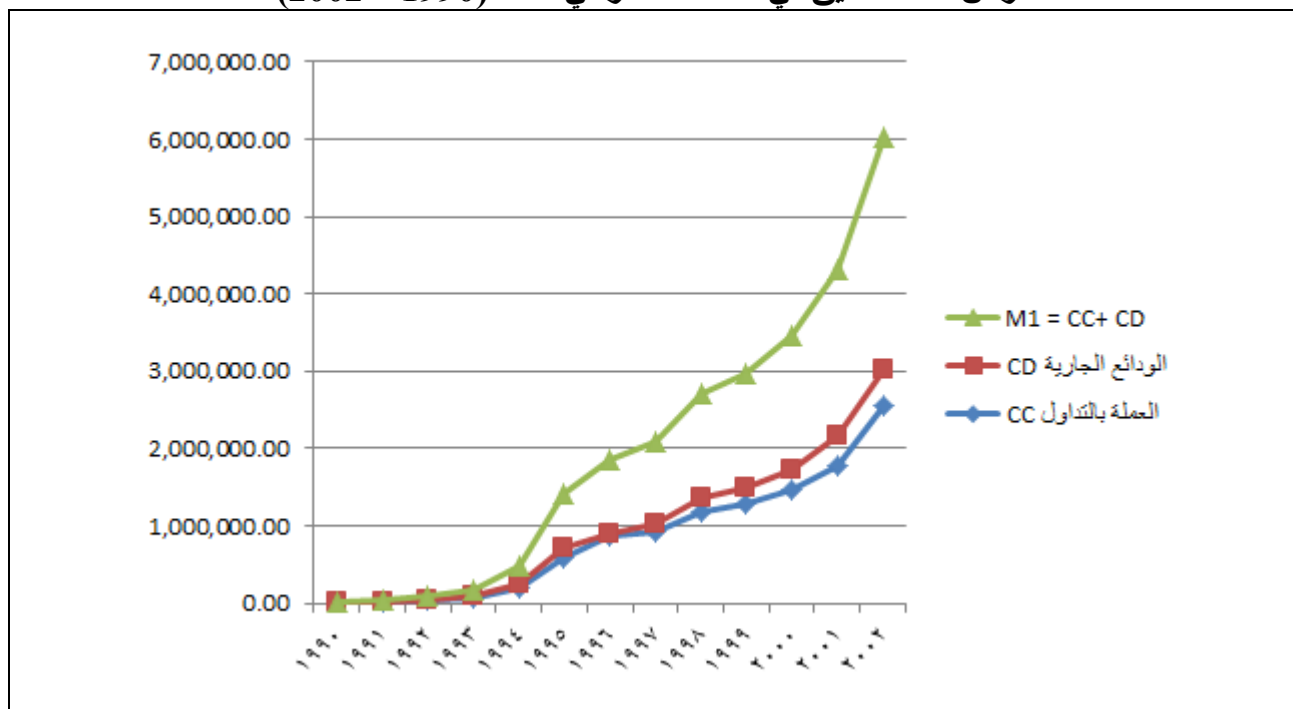
الجدول (7)

تطور عرض النقد الضيق في العراق للمدة (1990 – 2002) (مليون دينار)

السنوات	العملة بالتداول CC	الودائع الجارية CD	M1 = CC+ CD	معدل التغير السنوي %	نسبة CC الى M ₁	نسبة CD الى M ₁
1990	13,412	1,947	15,359	---	87.32	12.67
1991	21,873	2,797	24,670	60.61	66	11.33
1992	36,021	7,888	43,909	77.98	82.03	17.96
1993	67,134	19,296	86,430	96.83	77.67	22.32
1994	199,436	39,465	238,901	176.40	83.48	16.51
1995	584,398	120,666	705,064	195.128	82.88	17.11
1996	881,616	7,887	889,503	26.15	99.11	0.88
1997	929,828	108,269	1,038,097	16.07	89.57	10.42
1998	1,192,530	159,346	1,351,876	30.22	88.21	11.78
1999	1,275,220	208,616	1,483,836	9.76	85.94	14.05
2000	1,474,321	253,685	1,728,006	16.45	85.31	14.68
2001	1,782,691	376,398	2,159,089	24.94	82.56	17.43
2002	2,563,963	449,908	3,013,871	39.58	85.07	14.92

المصدر : بيانات البنك المركزي العراقي، مديرية الاحصاء والابحاث، النشرات السنوية، للمدة (1990 – 2002)

الشكل (8)
عرض النقد الضيق في الاقتصاد العراقي للمدة (1990 – 2002)



المصدر : من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول (7)

2. تطور عرض النقد الضيق في الاقتصاد العراقي للمدة (2003 - 2020) :

شهد عرض النقد بعد عام (2003) تغيرات مهمة في المجال النقدي منها إصدار قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لسنة (2004)، ويستهدف الحفاظ على استقلاليته وقيامه بالدور المطلوب للانتقال إلى اقتصاد أكثر حرية وأقل تدخلاً من الجانب الحكومي، وكذلك إصدار عملة وطنية موحدة جديدة، واتخاذ الخطوات اللازمة لتعزيز الاحتياطي من النقد الأجنبي لاسيما بعد مؤتمر باريس للمانحين وتخفيض ديون العراق بعد حصوله على اعفاء بحدود (80%) والمتبقي ديون دون أن تتحمل أي فوائد، وهذا يعد عاملاً لدعم الاحتياطي النقدي الأجنبي للبنك المركزي العراقي، وهذا الاحتياطي ساعد البنك المركزي في اتخاذ هذه الاجراءات التي ساهمت في دعم سعر صرف الدينار العراقي مقابل العملات الأجنبية (الدولار الأمريكي)، وهذه السياسة كانت تسعى إلى جعل معدلات نمو النقد تتناسب مع قدرات الاقتصاد الانتاجية، إذ تتوازن التدفقات النقدية والتدفقات الحقيقية من السلع والخدمات⁽¹⁾.

تشير بيانات الجدول (8) أن عرض النقد الضيق ارتفع من (10,149,000) مليون دينار في عام (2004) إلى (11,399,000) مليون دينار في عام (2005) وبمعدل تغير سنوي مقداره (12.31%)، ثم استمر بالزيادة ليصل إلى (73,858,000) مليون دينار في عام (2013) بسبب زيادة حجم الودائع الجارية

⁽¹⁾ سنان الشبيبي، ملامح السياسة النقدية في العراق، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2007، ص 18-20.

ورغبة الأفراد والشركات في الایداع المصرفي، إضافةً إلى عمليات السلب والسرقة للنقد لدى المصارف التجارية والبنك المركزي في عام (2003)، مما اضطر البنك المركزي إلى طباعة النقود، وكذلك الزيادة الحاصلة في النقد الأجنبي نتيجة ارتفاع حجم الصادرات النفطية، لكنه انخفض إلى (72,692,000) مليون دينار في عام (2014) وبمعدل تغير سنوي مقداره (1.57-%) ويعزى ذلك الانخفاض إلى انخفاض الودائع الجارية لدى المصارف العراقية إلى (36,636,768) مليون دينار وبنسبة مساهمة مقدارها (50.40-%) بعد إن كانت (52.60-%) في عام (2013) نتيجة الانخفاض الحاصل في أسعار النفط الخام في السوق العالمية، إذ وصل سعر برميل النفط الخام إلى (94.9) دولار للبرميل الواحد بعد إن كان (104) دولار في عام (2013)، ثم انخفض إلى (65,435,000) مليون دينار في عام (2015) وبمعدل تغير سنوي مقداره (9.98-%) ويعزى ذلك إلى انخفاض العملة بالتداول خارج الجهاز المصرفي إلى (34,855,000) مليون دينار وبنسبة مساهمة في عرض النقد (53.26-%) بعد إن كانت (49.6-%) في عام (2014)، وانخفاض الودائع الجارية إلى (30,580,000) مليون دينار وبنسبة مساهمة مقدارها (46.73-%) بعد إن كانت (50.40-%) نتيجة الانخفاض المستمر في أسعار النفط الخام وتدهور الوضع الاقتصادي والأمني في البلد، لكنه ارتفع إلى (70,733,000) مليون دينار في عام (2016) وبمعدل تغير سنوي مقداره (8.09-%) ويعزى ذلك إلى زيادة حجم العملة بالتداول خارج الجهاز المصرفي إلى (42,275,000) مليون دينار وبنسبة مساهمة (59.76-%)، إضافة إلى دور السياسة النقدية التي كانت داعمة وساندة للاقتصاد العراقي في ظل الظروف الاقتصادية التي مر بها البلد بهدف تعزيز الثقة بالاقتصاد العراقي وتوفير القدرات اللازمة لتجاوز تلك الظروف في ظل انهيار أسعار النفط الخام في السوق العالمية ، إذ انخفضت إلى دون الـ(40) دولار للبرميل الواحد، ثم اخذ بالارتفاع للمدة (2017 ، 2018 ، 2019) ليبلغ (71,161,500 ، 77,829,000 ، 86,771,200) مليون دينار على الترتيب وبمعدلات نمو (تغير) سنوية مقدارها (0.322% ، 9.36% ، 11.48-%) على التوالي بسبب زيادة الودائع الجارية بشكل مستمر لدى المصارف العراقية، فضلاً عن تحسن أسعار النفط الخام في السوق العالمية، مما انعكس على زيادة رصيد صافي الموجودات الأجنبية.

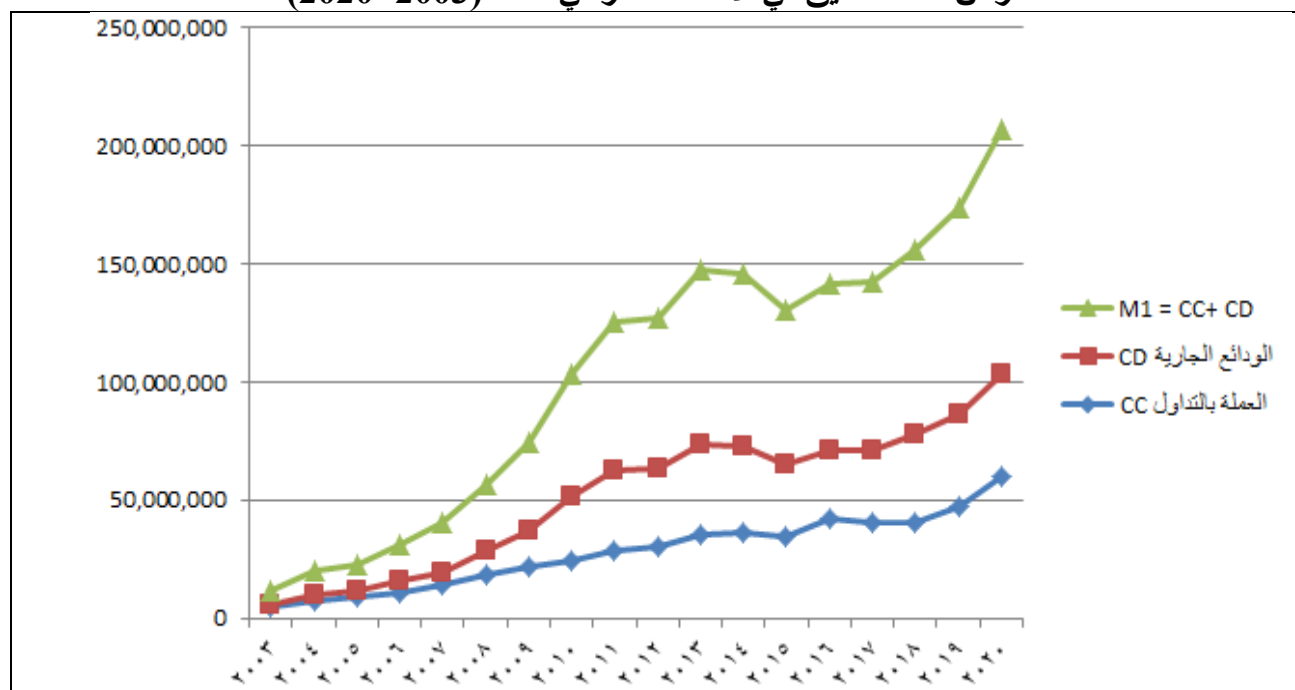
الجدول (8)

تطور عرض النقد الضيق في الاقتصاد العراقي خلال المدة (2003 – 2020) (مليون دينار)

السنوات	العملة بالتداول CC	الودائع الجارية CD	M1 = CC+ CD	معدل التغير السنوي %	نسبة CC الى M1	نسبة CD الى M ₁
2003	4,629,794	1,143,807	5,773,601	91.56	80.74	19.81
2004	7,163,000	2,986,000	10,149,000	75.78	70.57	29.42
2005	9,113,000	2,286,000	11,399,000	12.31	0.16	20.05
2006	10,968,000	4,492,000	15,460,000	35.62	70.94	29.05
2007	14,232,000	4,790,000	21,022,000	40.50	70.31	25.18
2008	18,493,000	9,697,000	28,190,000	29.77	65.60	34.39
2009	21,776,000	15,524,000	37,300,000	32.31	58.38	41.61
2010	24,364,640	27,255,360	51,620,000	38.39	47.2	52.80
2011	28,298,364	34,308,636	62,607,000	21.28	45.2	54.80
2012	30,594,000	33,142,000	63,736,000	1.80	48.00	51.99
2013	35,008,692	38,849,308	73,858,000	15.88	47.4	52.60
2014	36,055,232	36,636,768	72,692,000	-1.57	49.6	50.40
2015	34,855,000	30,580,000	65,435,000	-9.98	53.26	46.73
2016	42,275,000	28,658,000	70,933,000	8.4	59.59	40.40
2017	40,343,300	30,818,200	71,161,500	0.322	56.69	43.30
2018	40,498,100	37,330,900	77,829,000	9.36	52.03	47.96
2019	47,638,800	39,132,400	86,771,200	11.48	54.90	45.09
2020	59,987,098	43,366,458	103,353,556	19.11	58.04	41.95

المصدر : بيانات البنك المركزي العراقي، مديرية الاحصاء والابحاث، النشرات السنوية، للمدة (2003 - 2020)

الشكل (9)
عرض النقد الضيق في الاقتصاد العراقي للمدة (2003 - 2020)



المصدر : من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول (8)

رابعاً : تطور عرض النقد الواسع في الاقتصاد العراقي للمدة (1990 – 2020) :

1. تطور عرض النقد الواسع في الاقتصاد العراقي للمدة (1990- 2002) :

يلاحظ من خلال الجدول (9) أنَّ عرض النقد الواسع ارتفع من (24,869.1) مليون دينار في عام (1990) إلى (35,245.5) مليون دينار في عام (1991) وبمعدل تغير سنوي (41.72%) واستمرت الزيادة حتى عام (1993) لتبلغ (132,434) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي مقداره (105.91%) عن عام (1992) نتيجة الزيادة الكبيرة في عرض النقود والذي سببهُ اتباع الحكومة سياسة الاصدار النقدي الجديد (طباعة النقود) لسد العجز الكبير في الموازنة العامة بعد فرض العقوبات الاقتصادية وحظر تصدير النفط العراقي وتراجع الإيرادات النفطية التي تعد المحدد الرئيس لعرض النقود في الاقتصاد العراقي، فضلاً عن الزيادة الحاصلة في الانفاق الحكومي لغرض توفير مستلزمات المعيشة للمواطنين⁽¹⁾، ثم استمر بالزيادة حتى عام (2002) ليبلغ (3,871,069) مليون دينار بسبب استمرار اتباع سياسة الاصدار النقدي ودعم القطاع الزراعي لتوفير احتياجاته الاساسية.

(1) د.صبري زاير السعدي، التجربة الاقتصادية في العراق (النفط والديمقراطية والسوق والمشروع الاقتصادي الوطني)، للمدة (1951- 2006، دار المدى للثقافة والنشر والتوزيع، عمان، ط1، عمان، 2009، ص446.

الجدول (9)

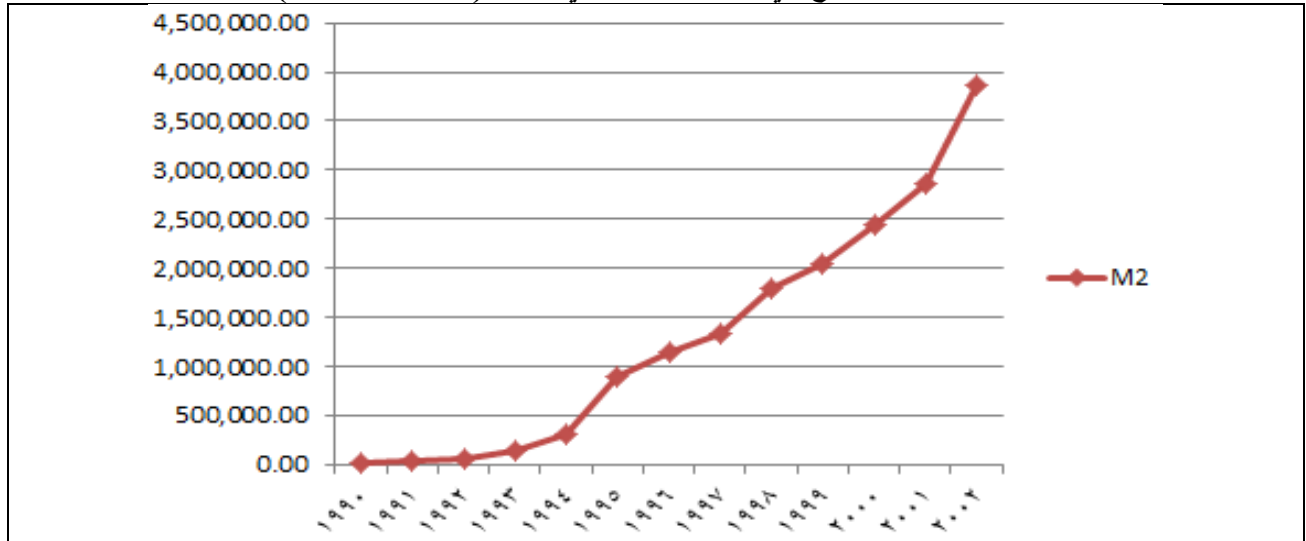
تطور عرض النقد الواسع (M₂) للفترة (1990 – 2002) (مليون دينار)

السنوات	M ₂	معدل التغير السنوي %
1990	24,869.1	---
1991	35,245.5	41.72
1992	64,314	82.47
1993	132,434	105.91
1994	314,036	137.12
1995	886,894	182.41
1996	1,154,627	30.18
1997	1,340,262	16.07
1998	1,787,895	33.39
1999	2,047,438	14.51
2000	2,445,551	19.44
2001	2,849,598	16.52
2002	3,871,069	35.84

المصدر: بيانات البنك المركزي العراقي، مديرية الاحصاء والابحاث، النشرات السنوية، للفترة (1990 - 2002)

الشكل (10)

عرض النقد الواسع في الاقتصاد العراقي للفترة (1990 – 2002)



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول (9)

2. تطور عرض النقد الواسع في الاقتصاد العراقي للمدة (2003 – 2020) :

شهدت هذه المرحلة زيادة مستمرة في عرض النقد الواسع، إذ ارتفع من (4,021,847) مليون دينار في عام (2003) إلى (11,498,209) مليون دينار في عام (2004) وبمعدل تغيير سنوي مقداره (185.89%)، ثم أخذ بالزيادة بشكل مستمر للمدة (2005 – 2014) على التوالي نتيجة تحسن الوضع الاقتصادي والمعيشي لدى العوائل وزيادة ارباح الشركات مما أدى الى ايداع أموالهم والفائض المالي لديهم في المصارف العراقية، وزيادة الودائع الأجنبية، إضافةً إلى ذلك تحسن أسعار النفط الخام في السوق العالمية مما انعكس على زيادة عرض النقود، لكنه انخفض إلى (82,438,712) مليون دينار في عام (2015) بعد إن كان (90,566,930) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي مقداره (8.97%-) بسبب الانخفاض الحاصل في أسعار النفط الخام في السوق العالمية، وتدهور الوضع الأمني والاقتصادي وسحب المودعين من ودائعهم لدى المصارف العراقية، لكنه أخذ بالزيادة المستمرة للمدة (2016 – 2020) ليبلغ (87,941,826) ، 89,294,585 ، 95,390,741 ، 103,441,131 ، 119,906,260 مليون دينار على التوالي وبمعدلات تغير سنوية مقدارها (6.67%، 1.53%، 6.82% ، 8.43% ، 15.91%) على التوالي، بسبب الزيادة الحاصلة في أسعار النفط في السوق العالمية في عامي (2017 – 2018) وزيادة الودائع المصرفية (التوفير والزمنية) وزيادة الاحتياطيات الأجنبية.

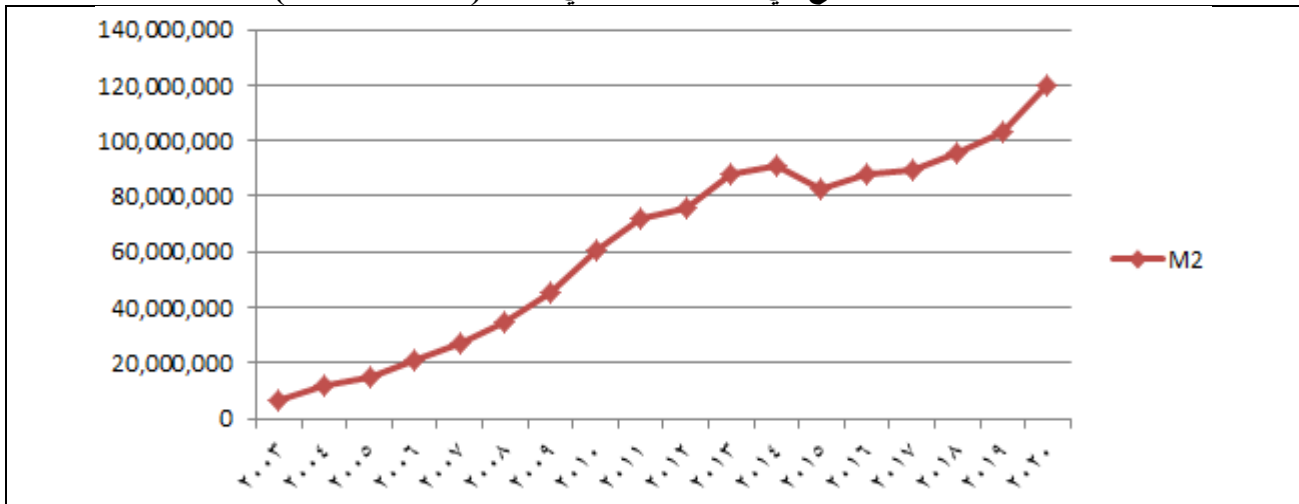
الجدول (10)

تطور عرض النقد الواسع (M₂) في الاقتصاد العراقي للمدة (2003 – 2020) (مليون دينار)

السنوات	M ₂	معدل التغير السنوي %
2003	4,021,847	3.89
2004	11,498,209	185.89
2005	14,659,350	27.49
2006	21,080,249	43.80
2007	26,956,000	27.87
2008	34,961,927	29.69
2009	45,355,289	29.72
2010	60,289,168	32.92
2011	72,069,177	19.53
2012	75,336,128	4.53
2013	87,526,585	16.18
2014	90,566,930	3.47
2015	82,438,712	-8.97
2016	87,941,826	6.67
2017	89,294,585	1.53
2018	95,390,741	6.82
2019	103,441,131	8.43
2020	119,906,260	15.91

المصدر : بيانات البنك المركزي العراقي، مديرية الاحصاء والابحاث، النشرات السنوية، للمدة (2003 - 2020)

الشكل (11)
عرض النقد الواسع في الاقتصاد العراقي للمدة (2003 – 2020)



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول (10)

خامساً : تطور نافذة بيع العملة الأجنبية في الاقتصاد العراقي :

تعد من أدوات السياسة النقدية غير المباشرة المؤثرة في الاساس النقدي، بدأ البنك المركزي العراقي العمل بها في (3/10/2003) لبيع العملة الأجنبية (الدولار الأمريكي)، ويهدف من خلالها تحقيق الآتي:

1. تحقيق الاستقرار في قيمة الدينار العراقي.
2. ادارة سيولة الاقتصاد والسيطرة على مناسيبها.
3. تمويل تجارة القطاع الخاص للسلع والخدمات التي تحتاجها السوق العراقية بوصفها مصدراً أساسياً لتوفير العملة الأجنبية للتجار والشركات التجارية.

ولابد من التأكيد على أنَّ مزاد العملة الأجنبية قد سيطر على سعر صرف الدينار العراقي، إذ أنه كان قد وصل في نيسان (2003) أعلى مستوى له إذ بلغ (3500) دينار للدولار الواحد، في حين أنَّ المزاد المستمر والثقة المتولدة في سياسة البنك المركزي العراقي قد أوصلت سعر الصرف الأجنبي (الدولار) أمام الدينار إلى أسعار يمكن ملاحظة الاستقرار واضحاً عليها لمدة طويلة.

يلاحظ من الجدول (11) أنَّ مبيعات العملة الأجنبية قد ارتفعت من (6,008) مليار دولار في عام (2004) الى (10,462) مليار دولار في عام (2005) وبمعدل تغير سنوي مقداره (74.15%) واستمرت بالزيادة لتصل (71,728) مليار دولار في عام (2014) بسبب الطلب المتزايد على العملة الأجنبية (الدولار الأمريكي) لتغطية الطلب على الاستيرادات، اضافةً الى المحافظة على سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي.

أما جانب المشتريات من العملة الأجنبية فيلاحظ أنه انخفض من (10,802) مليار دولار في عام (2004) الى (10,600) مليار دولار في عام (2005) وبمعدل تغير سنوي مقداره (-1.87%)، ثم استمرت

بالارتفاع لتصل الى (45,500) مليار دولار في عام (2008) بسبب زيادة صادرات النفط الخام في الدول الأخرى وارتفاع أسعار النفط الخام بشكل مستمر والذي وصل الى (88.8) دولار للبرميل الواحد، وكذلك الانفتاح التجاري مع العالم الخارجي وزيادة الطلب على السلع المستوردة من الخارج، بينما انخفضت الى (23,013) مليار دولار في عام (2009) مليون دولار وبمعدل تغير سنوي مقداره (49.42 - %) بسبب انعكاس آثار الازمة المالية العالمية (أزمة الرهن العقاري) في عام (2008)، كذلك الانهيار الحاصل في أسعار النفط الخام في السوق العالمية، مما انعكس على انخفاض الإيرادات النفطية والعجز في الموازنة العامة.

وفي السنوات (2010 ، 2011 ، 2012 ، 2013) فقد شهدت ارتفاعاً الى (57,001 ، 51,000 ، 41,003) ، (62,000) مليار دولار على التوالي وبمعدلات تغير سنوية مقدارها (78.17 %، 24.38 %، 11.76 % ، 8.77 %) على التوالي بسبب السياسة المالية التوسعية التي وضعتها الحكومة المتمثلة بزيادة الانفاق الاستهلاكي الحكومي بشكل مستمر، فضلاً عن زيادة الطلب الكلي وزيادة حجم الاستيرادات من الخارج لسد الطلب المحلي، مما أدى الى زيادة الطلب على الدولار لغرض تغطية الاستيرادات.

أما السنوات في السنوات (2014، 2015، 2016) فقد شهدت انخفاضاً الى (32,450 ، 47,515) ، (25,653) مليار دولار على التوالي وبمعدلات تغير سنوي مقدارها (23.36 %، 31.70 %، 20.94 % -) على التوالي بسبب الانخفاض المستمر في اسعار النفط الخام في السوق العالمية، مما انعكس على انخفاض الإيرادات النفطية والعجز في الموازنة، كذلك تدهور الوضع الامني والسياسي في البلد بعد دخول المجاميع الارهابية الى الاراضي العراقية، وبالتالي أدى الى اتخاذ الحكومة سياسة مالية انكماشية التي تمثلت بتخفيض الانفاق الحكومي وزيادة الإيرادات الضريبية وفرض سياسة التقشف المالي، والتي ساهمت بالتقليل من الطلب على السلع المستوردة من الخارج، فضلاً عن انخفاض الطلب على الدولار. لكنها شهدت ارتفاعاً الى (40,355 ، 52,229 ، 58,851) مليار دولار في السنوات (2017، 2018، 2019) على التوالي وبمعدلات تغير سنوية مقدارها (57.31 %، 29.42 %، 12.67 %) على التوالي بسبب ارتفاع اسعار النفط الخام في السوق العالمية الذي أدى الى زيادة الإيرادات النفطية وتحقيق الفائض في الموازنة، وكذلك تحسن الوضع الامني في البلد.

وفي عام (2020) شهدت مبيعات العملة الاجنبية انخفاضاً الى (44,080) مليار دولار وبمعدل تغير سنوي مقداره (13.77 - %) كذلك انخفضت المشتريات من العملة نفسها الى (30,730) مليار دولار وبمعدل تغير سنوي مقداره (47.78 - %) ويعزى ذلك الى انخفاض حجم الاستيرادات من الخارج نتيجة الازمة المزدوجة التي تعرض لها الاقتصاد العراقي (انخفاض أسعار النفط الخام وانتشار جائحة كورونا) نتيجة

الاعلاق التام الذي شهده العالم بشكل عام والعراق بشكل خاص الذي أدى الى توقف عمل النافذة (بيعاً وشراءً) خلال شهر نيسان والبيع فقط لتعزيز الارصدة في الخارج لتلبية الطلب على الأدوية والمستلزمات الطبية والغذاء.

الجدول (11)

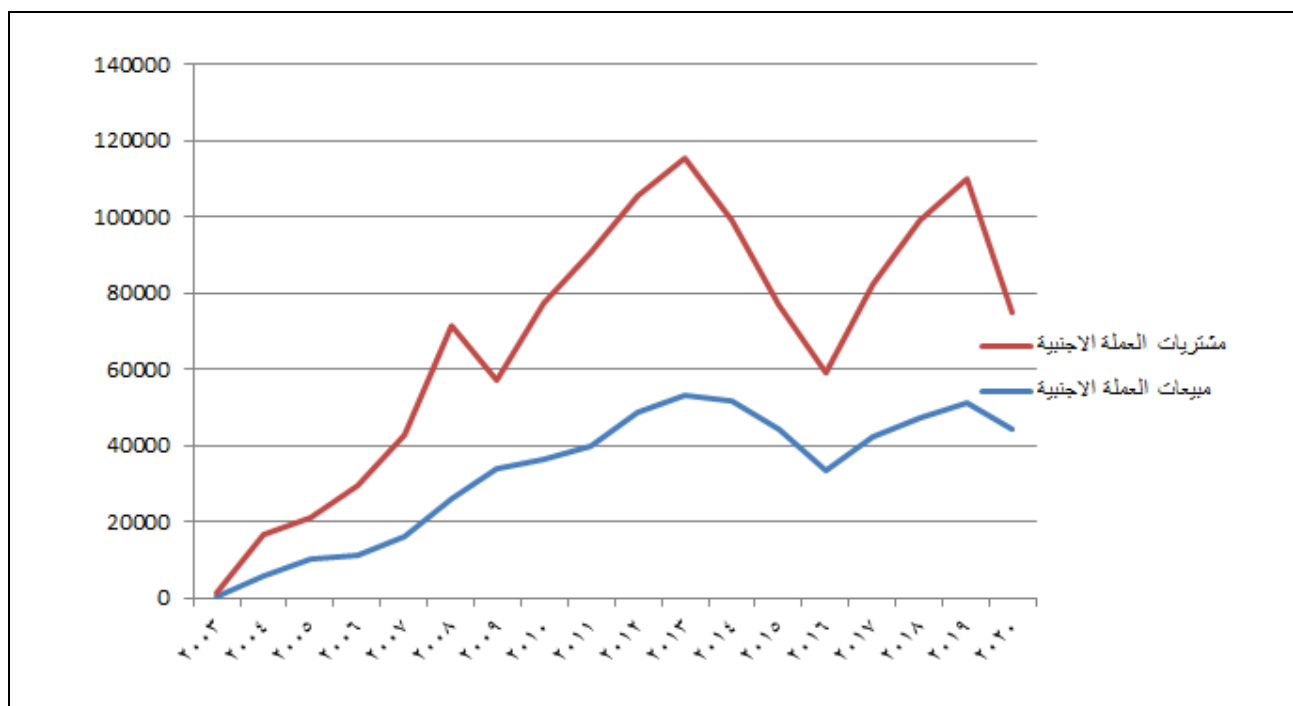
تطور مزاد العملة الأجنبية في الاقتصاد العراقي للمدة (2003 – 2020) (مليون دولار)

السنوات	مبيعات العملة الأجنبية	معدل التغير السني %	مشتريات العملة الأجنبية	معدل التغير السني %
2003	293	---	900	---
2004	6,008	1950.51	10,802	1100.22
2005	10,463	74.15	10,600	- 1.87
2006	11,175	6.80	18,110	70.84
2007	15,980	42.99	26,700	47.43
2008	25,868	61.87	45,500	70.41
2009	33,992	31.40	23,013	- 49.42
2010	36,171	6.41	41,003	78.17
2011	39,798	10.02	51,000	24.38
2012	48,649	22.23	57,001	11.76
2013	53,231	9.41	62,000	8.77
2014	51,728	-2.82	47,515	-23.36
2015	44,304	- 14.35	32,450	- 31.70
2016	33,524	-24.33	25,653	-20.94
2017	42,201	25.88	40,355	57.31
2018	47,133	11.68	52,229	29.42
2019	51,125	8.46	58,851	12.67
2020	44,080	-13.77	30,730	-47.78

المصدر : بيانات البنك المركزي العراقي، مديرية الاحصاء والابحاث، النشرات السنوية، للمدة (2003 – 2020)

الشكل (12)

تطور مزاد العملة الأجنبية في الاقتصاد العراقي للمدة (2003 – 2020)



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول (11)

سادساً : تطور سعر الصرف في الاقتصاد العراقي للمدة (1990 - 2020) :

1. تطور سعر الصرف في الاقتصاد العراقي للمدة (1990 – 2002) :

عانى الاقتصاد العراقي من العقوبات الاقتصادية الشاملة في التسعينيات من القرن الماضي وحتى عام (2003)، إذ تعرض سوق الصرف العراقي خلال هذه المدة إلى تقلبات حادة في سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية ولاسيما الدولار الأمريكي، فقد برز السوق الموازي الذي أحتل أهمية كبيرة في الاقتصاد على المستويين الداخلي والخارجي، وبعد مباشرة العراق بتنفيذ مذكرة التفاهم مع الأمم المتحدة عاد العراق إلى التعامل بسعر الصرف الرسمي في العديد من مرافق الدولة المستفيدة من مذكرة التفاهم⁽¹⁾.

تشير بيانات الجدول (12) إن سعر الصرف الرسمي كان ثابتاً خلال المدة (1990 – 2002)، إذ بلغ (0.3108) دينار لكل دولار أمريكي بسبب اعتماده على نظام الصرف الثابت آنذاك، أما سعر الصرف الموازي (سعر السوق) بلغ (4) دينار لكل دولار أمريكي واستمر بالزيادة حتى عام (2002)، وفي عام (1991) انخفض إلى (10) دينار وبمعدل تغير سنوي بلغ (150%)، إذ شهد خلال هذه المدة تدهوراً كبيراً

(1) وليد عبد النبي، دراسة بعنوان مزاد العملة ودوره في استقرار سعر الصرف العراقي، مجلة البنك المركزي العراقي، ص4، متاح على الموقع :

وظهور فجوة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي (السوقي) بسبب الأوضاع الاقتصادية والسياسية التي تركتها العقوبات الاقتصادية وطبيعة الضغوطات الدولية التي فرضت على العراق⁽¹⁾.

الجدول (12)

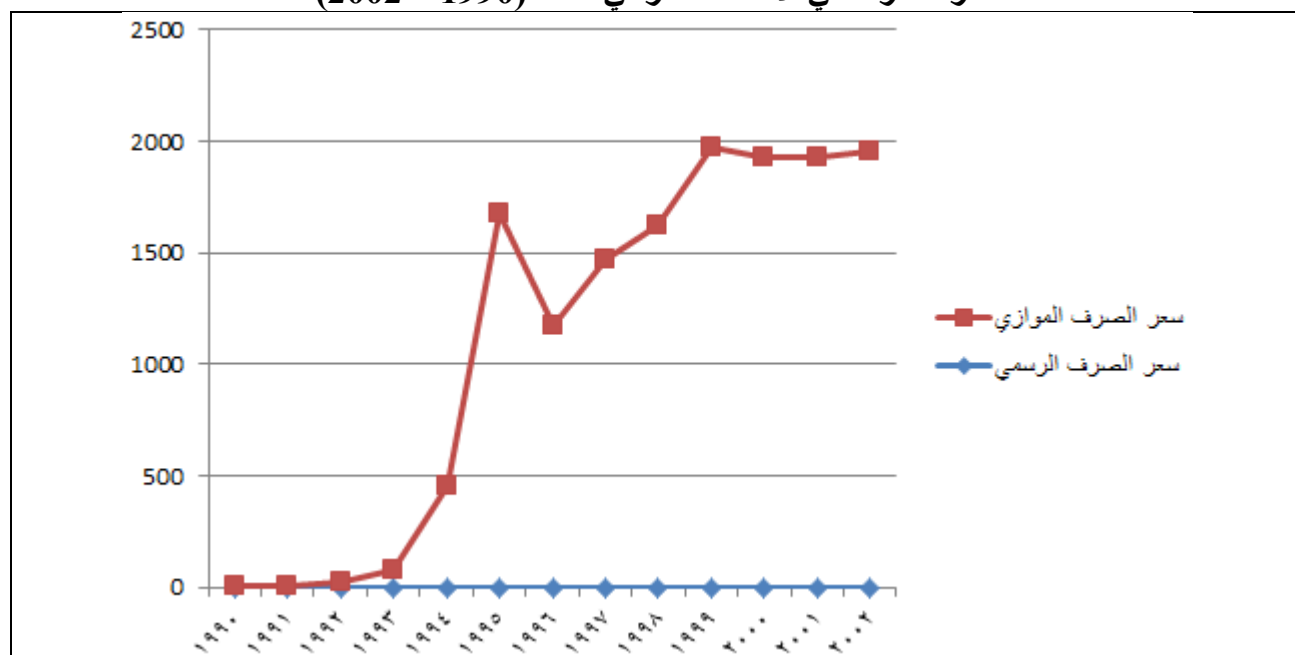
تطور سعر الصرف في الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2002) (دينار مقابل 1 دولار أمريكي)

السنوات	سعر الصرف الرسمي	معدل التغير السنوي %	سعر الصرف الموازي	معدل التغير السنوي %
1990	0.3108	---	4	---
1991	0.3108	0	10	150
1992	0.3108	0	21	110
1993	0.3108	0	74	252.38
1994	0.3108	0	458	518.91
1995	0.3108	0	1674	265.50
1996	0.3108	0	1170	-30.10
1997	0.3108	0	1471	25.72
1998	0.3108	0	1620	10.12
1999	0.3108	0	1972	21.72
2000	0.3108	0	1930	-2.12
2001	0.3108	0	1929	-0.05
2002	0.3108	0	1957	1.45

المصدر : بيانات البنك المركزي العراقي، مديرية الاحصاء والابحاث، النشرات السنوية، للمدة (1990 - 2002)

(1) سيماء رشيد محسن العابدي، تقييم سعر الصرف في العراق للمدة (1991-2000)، رسالة مقدمة إلى جامعة الكوفة - كلية الادارة والاقتصاد، 2005، ص107.

الشكل (13)
سعر الصرف في الاقتصاد العراقي للمدة (1990 – 2002)



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول (12)

2. تطور سعر الصرف في الاقتصاد العراقي للمدة (2003 – 2020) :

وضع البنك المركزي العراقي بعد عام (2003) نافذة بيع العملة الأجنبية (مزاو العملة) ليعلن انتهاء تطبيق أسعار الصرف الثابتة والمتعددة في العراق وما نتج عنها من اختلالات هيكلية عميقة، وذلك للأهمية التي يحظى بها سعر الصرف في الاقتصاد العراقي، فقد كان سعر الصرف هدف السياسة النقدية بوصفه أداة للسيطرة على معدلات التضخم الناشيء بسبب تطبيق نظام الاستيراد بدون التحويل الخارجي وطبع العملة بدون أي قيد أو شرط، ودعت الحاجة إلى انشاء مزاو العملة الأجنبية لتحسين قيمة الدينار العراقي⁽¹⁾.

وكما تشير بيانات الجدول (13) أنّ سعر الصرف الرسمي قد انخفض إلى (1896) دينار مقابل واحد دولار أمريكي وبمعدل تغير سنوي (609%)، أما سعر الصرف الموازي (السوقي) فقد ارتفع إلى (1936) دينار في عام (2003) وبمعدل تغير سنوي (1.07 - %) بسبب تعديل سعر صرف الدينار العراقي مقابل واحد دولار أمريكي من قبل البنك المركزي العراقي، لكنه انخفض إلى (1453) دينار في عام (2004) السعر الرسمي وكذلك الموازي وبمعدل تغير سنوي مقداره (24.94 - %) بسبب سعي البنك المركزي العراقي إلى تحسين قيمة الدينار العراقي من خلال نافذة بيع العملة الأجنبية (بيع وشراء الدولار)، وفي عام (2005) انخفض سعر الصرف الرسمي ليلبغ (1469) دينار مقابل واحد دولار أمريكي، وكذلك الموازي ليلبغ (1472)

(1) د. محمود محمد داغر، وحسين عطوان مهوس، دراسة بعنوان سعر الصرف العراقي ما بين النظام الواقعي والنظام المعطن، للمدة (2004-2012)، 2012، ص10.

دينار بسبب تدهور الوضع الأمني، وزيادة حالات السفر والهجرة إلى الخارج مما أدى إلى زيادة الطلب على الدولار الأمريكي⁽¹⁾، ثم انخفض سعر الصرف الموازي ليلبلغ (1475) دينار في عام (2006) بسبب إغلاق الحدود العراقية مع الدول المجاورة نتيجة تدهور الوضع الأمني، لكنه شهد تحسناً خلال المدة (2007 – 2011) ليلبلغ (1255 ، 1193 ، 1170 ، 1170 ، 1170) دينار مقابل واحد دولار على التوالي وبمعدلات تغير سنوية (14.45%، -4.94%، -1.92%) وكذلك الموازي بلغ (1267، 1203، 1182، 1186، 1196) وبمعدلات تغير سنوية مقدارها (14.10%، -5.05%، -1.74%، 0.33%، 0.84%) على التوالي بسبب دعم الاحتياطي النقدي لدى البنك المركزي العراقي من الدولار عبر تخفيض ديون العراق من نحو (500 – 600) مليار دولار إلى نحو (120) مليار دولار فضلاً عن المزادات التي قام بها البنك المركزي العراقي بهدف السيطرة على سوق الصرف الأجنبي لدعم وتعزيز قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي وتجنب الفجوة التضخمية، وفي عام (2012) قام البنك المركزي العراقي بتعديل سعر الصرف الرسمي إلى (1166) دينار واستمر حتى عام (2014) وكذلك بلغ الموازي (1233، 1232، 1214) دينار على التوالي بسبب استمرار البنك المركزي العراقي في دعم وتقوية قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي.

وفي عام (2015) عدل البنك المركزي العراقي سعر الصرف الرسمي إلى (1190) واستمر حتى عام (2020)، أما الموازي فقد انخفض إلى (1247) وبمعدل تغير سنوي (2.71%) بعد إن كان (1214) دينار في عام (2014) بسبب الطلب المتزايد الناجم عن عمليات المضاربة، ثم انخفض إلى (1275) دينار في عام (2016)، لكنه شهد تحسن خلال المدة (2017، 2018، 2019) ليلبلغ (1258، 1209، 1196) دينار على التوالي بسبب قيام البنك المركزي العراقي بتتويع استثماراته لاسيما الخارجية، من أجل دعم واستقرار قيمة الدينار العراقي وتحفيز الاقتصاد وتحقيق الاستقرار المالي والنقدي والذي يعكس نجاح السياسة النقدية للبنك المركزي. أما في عام (2020) فقد ارتفع إلى سعر الصرف الرسمي إلى (1211) دينار وسعر الصرف الموازي إلى (1243) دينار بسبب قيام سعي البنك المركزي بتغيير الدولار لغرض تمويل العجز في الموازنة العامة في ظل انهيار أسعار النفط وانتشار جائحة كورونا.

(1) البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، 2005، ص10.

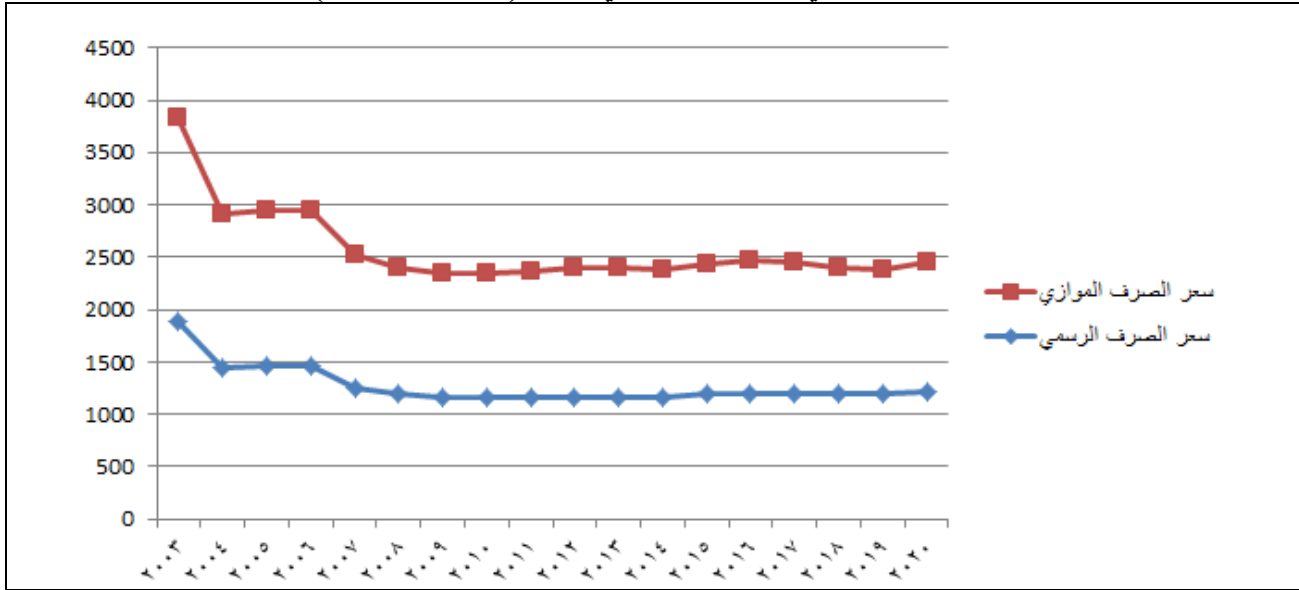
الجدول (13)

تطور سعر الصرف في الاقتصاد العراقي للمدة (2003 – 2020) (دينار مقابل 1 دولار أمريكي)

السنوات	سعر الصرف الرسمي	معدل التغير السنوي %	سعر الصرف الموازي	معدل التغير السنوي %
2003	1896	609	1936	- 1.07
2004	1453	-23.36	1453	- 24.94
2005	1469	1.10	1472	1.30
2006	1467	-0.13	1475	0.20
2007	1255	-14.45	1267	-14.10
2008	1193	-4.94	1203	-5.05
2009	1170	-1.92	1182	- 1.74
2010	1170	0	1186	0.33
2011	1170	0	1196	0.84
2012	1166	-0.34	1233	3.09
2013	1166	0	1232	-0.08
2014	1166	0	1214	-1.46
2015	1190	2.05	1247	2.71
2016	1190	0	1275	2.24
2017	1190	0	1258	-1.33
2018	1190	0	1209	-3.89
2019	1190	0	1196	-1.07
2020	1211	1.76	1243	3.92

المصدر : بيانات البنك المركزي العراقي، مديرية الاحصاء والابحاث، النشرات السنوية، للمدة (2003 – 2020)

الشكل (14)
سعر الصرف في الاقتصاد العراقي للمدة (2003 – 2020)



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول (13)

سابعاً : تطور التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (1990 – 2020) :

التضخم هو زيادة كميات النقود المتداولة (عرض النقد) على كميات السلع والخدمات (العرض الحقيقي)، مما يؤدي الى ارتفاع المستوى العام للأسعار وخلق ضغوطات تضخمية، وشهد الاقتصاد العراقي خلال التسعينيات حالة التضخم المتزايد بسبب قيام البنك المركزي العراقي بطباعة النقود (الاصدار النقدي الجديد) لتمويل عجز الموازنة، أما بعد عام (2003) فبدأت معدلات التضخم بالتراجع بسبب سعي البنك المركزي العراقي لرفع قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي من خلال نافذة بيع العملة الأجنبية (مزاو العملة) من أجل تعزيز قيمة العملة المحلية (الدينار) وضبط معدلات التضخم.

1. تطور التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (1990 – 2002) :

يلاحظ من الجدول (14) أن قيمة الرقم القياسي لأسعار المستهلك في عام (1990) بلغت (161.2) نقطة ثم ارتفعت الى (462) نقطة وبلغ معدل التضخم السنوي مقداره (186.95%) في عام (1991) نتيجة الزيادة الكبيرة التي حدثت في حجم الكتلة النقدية (عرض النقد) مما أدى ارتفاع المستوى العام للأسعار، واستمر معدل التضخم بالزيادة بمعدلات عالية للمدة (1992 – 1995) وأصبحت معدلات التضخم في هذه المدة من النوع الجامح للتضخم، والتي لم يشهد الاقتصاد العراقي مثيلاً لها سابقاً، إذ بلغ معدل التضخم السنوي (351.37%) في عام (1995) وهذا الارتفاع في الأسعار بسبب العقوبات التي فرضت على العراق ومنع تصدير النفط ولجوء الحكومة للإصدار النقدي الجديد وتضخم الكتلة النقدية، وفي عام (1996) شهد معدل التضخم انخفاضاً نحو (15.43%) بعد توقيع مذكرة التفاهم مع الأمم المتحدة وعمدت الحكومة الى

الاجراءات التقشفية وضغط وتحديد أوجه الانفاق وزيادة موارد الدولة من الضرائب والغاء الدعم والاعفاءات، بينما شهد ارتفاعاً نحو (23.02%) في عام (1997)، بينما سجل انخفاضاً للمدة (1998، 1999، 2000) ليصل نحو (14.77%، 12.57%، 4.97%) على التوالي، بينما شهدت ارتفاعاً في عامي (2001، 2002) لتصل نحو (16.37%، 19.32%) على التوالي بسبب زيادة حجم الانفاق الحكومي الاستهلاكي وزيادة الدعم للمواطنين.

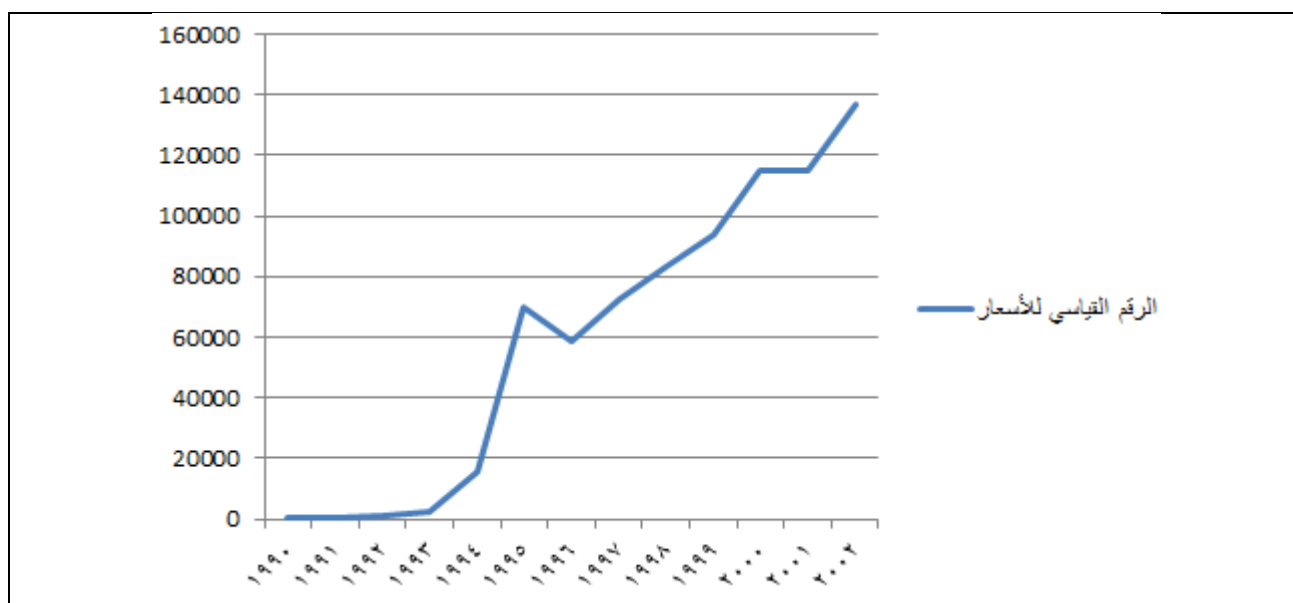
الجدول (14)
تطور التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (1990 – 2002)
(نقطة، %)

السنوات	الرقم القياسي لأسعار المستهلك	معدل التضخم السنوي
1990	161	----
1991	462	186.95
1992	849	83.76
1993	2611	207.53
1994	15462	492.18
1995	69792	351.37
1996	59021	-15.43
1997	72610	23.02
1998	83335	14.77
1999	93816	12.57
2000	98486	4.97
2001	114613	16.37
2002	136752	19.31

المصدر : بيانات البنك المركزي العراقي، مديرية الاحصاء والابحاث، النشرات السنوية، للمدة (1990 – 2002)

الشكل (15)

تطور التضخم (الرقم القياسي للأسعار) في الاقتصاد العراقي للمدة (1990 – 2002)



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول (14)

2. تطور التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (2003 – 2020) :

يلاحظ من الجدول (15) أن الرقم القياسي لأسعار المستهلك قد ارتفع من (6943) نقطة في عام (2003) الى (10639) نقطة في عام (2004) وسجل معدل التضخم السنوي (33.5%) بسبب زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية نتيجة زيادة رواتب الموظفين في القطاع الحكومي، فضلاً عن تحسن الوضع المعيشي للمواطنين وزيادة قدرتهم الشرائية.

كما شهد ارتفاعاً الى (14002 ، 18500) نقطة في عامي (2005 ، 2006) على التوالي وسجل معدل التضخم ارتفاعاً الى (37.1% ، 53.1%) على التوالي الحاصلة بسبب تدهور الوضع الأمني في البلد، مما أدى إلى صعوبة نقل السلع وتقديم الخدمات بين المحافظات الذي أدى إلى زيادة أسعار النقل والمواصلات وذلك بسبب تأثرها بتدهور الوضع الأمني وصعوبة حركة نقل البضائع عبر الحدود وبين المحافظات.

وفي عام (2007) ارتفع الرقم القياسي للأسعار المستهلك الى (24205) نقطة بسبب ارتفاع أسعار الوقود والاضاءة نتيجة تعرض أنابيب نقل النفط الخام الى عمليات التخريب المستمر، فضلاً عن ارتفاع أسعار ايجارات الشقق السكنية والمنازل بسبب الطلب المتزايد على السكن من قبل العوائل من بغداد والمناطق الساخنة نتيجة تدهور الوضع الأمني، بينما سجل معدل التضخم السنوي انخفاضاً نحو (30.9%) بسبب

نجاح السياسة النقدية المتبعة من قبل البنك المركزي العراقي التي توضحت في حركة السوق النقدية من خلال رفع سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي وبشكل تدريجي عبر استخدام أمثل من البنك المركزي لإدارته النقدية المتمثلة بسعر صرف العملة المحلية (الدينار) وأسعار الفائدة.

وفي السنوات (2008، 2009) سجل الرقم القياسي لأسعار المستهلك انخفاضاً نحو (24851 ، 112.1) نقطة على التوالي بسبب استمرار اتباع البنك المركزي العراقي سياسته النقدية في تطبيق الاجراءات والتدابير التي تمثلت بأدواتها الكمية (سعر الخصم، نسبة الاحتياطي القانوني، مزاد العملة الأجنبية وخيارات ادارة السيولة المتمثلة بمزادات حوالات الخزينة التي تصدرها وزارة المالية وحوالات البنك المركزي والاقرض ما بين المصارف) لغرض الحفاظ على نظام مالي ثابت يساهم في تعزيز التنمية الاقتصادية وتوفير فرص العمل الى جانب رفع المستوى المعاشي للمواطنين.

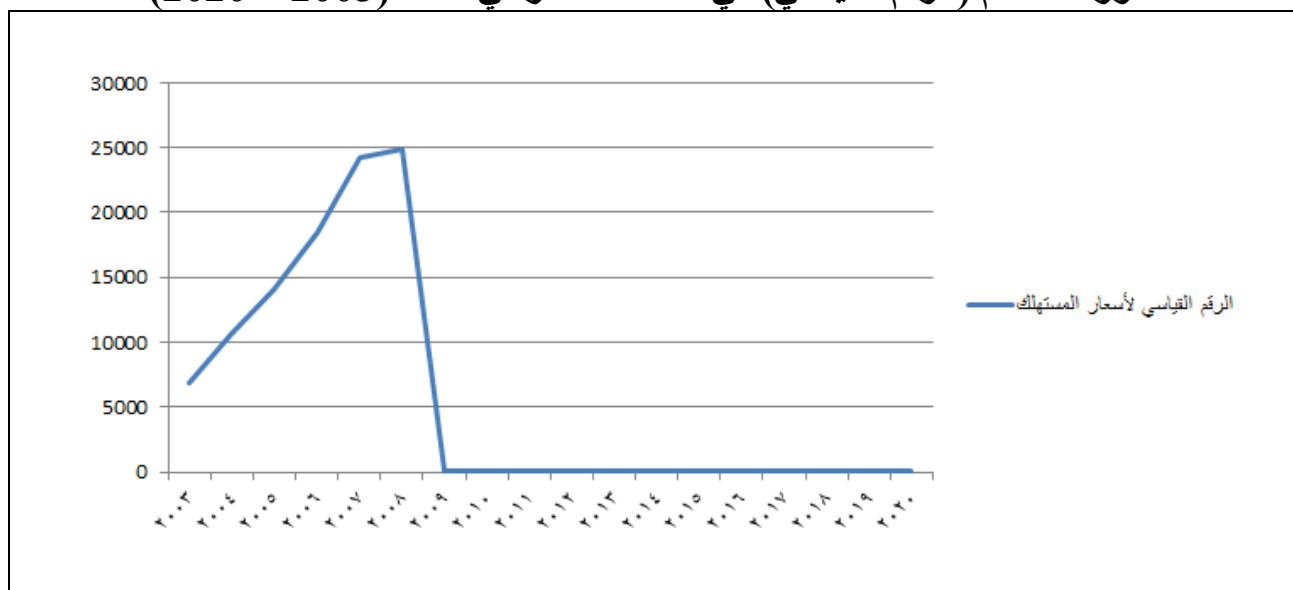
وفي السنوات (2010، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015) شهد الرقم القياسي ارتفاعاً الى (125.1 ، 132.1 ، 140.1 ، 142.7 ، 145.9 ، 148.0) نقطة على التوالي بسبب ارتفاع اسعار الفواكه والخضروات، وأسعار النقل والاتصالات والترفيه والثقافة، بينما سجل معدل التضخم انخفاضاً واضحاً ليبلغ (2.4%) في عام (2010) واستمر بالانخفاض ليصل نحو (0.5%) في عام (2016) بسبب السياسات المالية التقشفية التي وضعتها الحكومة التي تمثلت بتقليل الانفاق الحكومي الاستهلاكي وإيقاف التخصيصات المالية للأنفاق الاستثماري للمشاريع بسبب انهيار اسعار النفط الخام، مما أدى الى العجز في الموازنة العامة. ولم يشهد ارتفاعاً الا في عام (2020)، إذ سجل الرقم القياسي لأسعار المستهلك ارتفاعاً الى (105.1) نقطة وسجل معدل التضخم السنوي ارتفاعاً الى (0.6%) بسبب تغيير سعر الصرف الدينار العراقي، إذ قام البنك المركزي العراقي بتخفيض قيمة الدينار الى (1450) دينار لكل واحد دولار في (2020/12/20) من أجل سد العجز الحاصل في الموازنة في ظل انهيار اسعار النفط وانتشار جائحة كورونا، مما أدى الى ارتفاع اسعار السلع والخدمات.

الجدول (15)
تطور التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (2003 – 2020)
(نقطة ، %)

السنوات	الرقم القياسي لأسعار المستهلك	معدل التضخم
2003	6943	- 94.92
2004	10639	53.23
2005	14002	31.61
2006	18500	32.123
2007	24205	30.83
2008	24851	2.66
2009	122.1	-99.50
2010	125.1	2.4
2011	132.1	5.59
2012	140.1	6.05
2013	142.7	1.85
2014	145.9	2.2
2015	148.0	1.4
2016	104.1	-29.66
2017	104.3	0.19
2018	104.7	0.38
2019	104.5	- 0.19
2020	105.1	0.57

المصدر : بيانات البنك المركزي العراقي، مديرية الاحصاء والابحاث، النشرات السنوية، للمدة (2003 – 2020)

الشكل (16)
تطور التضخم (الرقم القياسي) في الاقتصاد العراقي للمدة (2003 – 2020)



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول (15)

المبحث الثاني

تطور الائتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي للمدة (1990 – 2020)

المطلب الأول : واقع الجهاز المصرفي العراقي للمدة (1990-2020):

أولاً : تطور الجهاز المصرفي العراقي للمدة (1990-2002) :

تشكل هذه المرحلة علامة مهمة في تطور واقع بنية الصناعة المصرفية في العراق، فقد نقلتها من عصر الاحتكار المصرفي الحكومي إلى عصر التعددية المصرفية، فقد صدر القرار المرقم (142) في 31/5/1991، والذي بمقتضاه صدر القانون رقم (12) لسنة (1991) والذي عدل قانون البنك المركزي العراقي رقم (64) لسنة (1976) بالسماح بتأسيس المصارف الأهلية الخاصة في ظل أحكام قانون الشركات رقم (36) لسنة (1983)، وفي عام (1996)، فقد صدر القرار رقم (9) لسنة (1996) والذي سمح بموجبه للمصارف المتخصصة بممارسة الصيرفة على وفق الأسس التجارية الاعتيادية إلى جانب مهامها الأصلية كمصارف تموية لمواجهة الظروف والمتغيرات البيئية الداخلية والخارجية، كما صدر قرار مجلس ادارة البنك المركزي العراقي المتخذ بجلسته (1313) المنعقدة بتاريخ 10/6/1997 بالسماح للمصارف التجارية لمنح القروض متوسطة وطويلة الأجل للأغراض الصناعية والزراعية والعقارية والمهنية وكذلك في مجال الصيرفة الاستثمارية، كما صدر قانون الشركات العامة رقم (22) لسنة (1997) لغرض العمل في الوحدات الاقتصادية المملوكة ذاتياً والتي تمارس نشاطاً اقتصادياً وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والاداري وتعمل على وفق أسس اقتصادية، ولهذا فقد أصبحت المصارف الحكومية التجارية والمتخصصة تعمل كشركات عامة استناداً إلى القانون المذكور وتم تعديل النظم الداخلية لها (وحدات اقتصادية ذاتياً ومملوكة للدولة بالكامل وتتمتع بالشخصية المعنوية وتمارس نشاطاً اقتصادياً وتهدف إلى المساهمة في دعم الاقتصاد الوطني من خلال ممارسة الأنشطة لصالحها ولصالح الغير)، لقد حصلت العديد من التغييرات الهيكلية في المصارف الحكومية على وفق قانون الشركات العامة رقم (22) لسنة (1997) من حيث تشكيل مجالس ادارتها وطبيعة أنشطتها وعملياتها وأداءها لبلوغ أعلى مستوى من النمو في العمل وكفاءة وفاعلية توظيف أموالها وتقديم خدماتها لتحقيق أهدافها ورفع مستويات أدائها وأداء الاقتصاد الوطني، وكان من نتائج اصدار النظم الداخلية الجديدة شمولها لبعض الأنشطة المصرفية الآتية⁽¹⁾:

1. ممارسة نشاطات الصيرفة الشاملة.

(1) د.صادق راشد الشمري ود.نغم حسين نعمة، ادارة المصارف وجودة الخدمات المصرفية (مداخل وتطبيقات)، اتحاد المصارف العربية، بيروت، 2016، ص352.

2. المشاركة في تأسيس الشركات المساهمة.

3. القيام بنشاطات غير مصرفية بموافقة البنك المركزي العراقي.

واستناداً إلى نظام شركات الاستثمار المالي رقم (5) لسنة (1998) تم السماح للبنك المركزي العراقي بمنح إجازة ممارسة الاستثمار المالي لشركات مساهمة تؤسس على وفق أحكام قانون الشركات بممارسة الأعمال الآتية فقط وهي :

1. شراء وبيع حوالات الخزينة وسندات الحكومة والأسهم والسندات والأوراق المالية الأخرى المسموح بتداولها في سوق العراق للأوراق المالية (سوق بغداد سابقاً).

2. استثمار جزء من أموالها في شركات أخرى على وفق أحكام قانون الشركات.

3. إدارة المحافظ الاستثمارية لحسابها أو لحساب الغير وحسب رغبات أصحابها.

ثانياً : تطور الجهاز المصرفي للمدة (2003 – 2020) :

بدأت مرحلة جديدة في واقع العمل المصرفي طالما أن المصارف تعد بمثابة أوعية تتجمع فيها الأموال على شكل ودائع بأشكال مختلفة وبالمقابل تخرج بطرق أصولية لتمول مشاريع وخدمات مختلفة حسب حاجة المجتمعات، لتحقيق منفعة الفرد والمجتمع وكذلك لتعمير الأرض وتحقيق الأرباح لديمومة النشاط والحياة، لذلك فإن الاقتصاديين شبهوا المصارف بالقلب داخل الجسم، إذ أن القلب تتجمع فيه الدماء ليقوم مرة ثانية بضخها بصورة منتظمة، لذلك نستطيع أن نحدد أن الفترة تلك تضمنت نشاطات مختلفة من قبل القطاع المصرفي وبإشراف البنك المركزي العراقي بالرغم من الاوضاع المتدهورة في البلد والازمات المالية التي عصفت بالسياسات الاقتصادية العالمية، فقد استطاع البنك المركزي العراقي من تطوير البناء المالي للبلد وتحقيق معدلات ملموسة وقوية للاستقرار الاقتصادي فيه من خلال خطوات واجراءات ملموسة على الصعيد النقدي والحفاظ على سعر صرف الدينار وتقوية العملة الوطنية وتحرير القطاع المالي والغاء خطط الائتمان السابقة المفروضة من قبل البنك المركزي على حرية تخصيص الموارد الائتمانية بين القطاعات الاقتصادية المختلفة وجعل آليات العرض والطلب تعمل بكفاءة ومنافسة وبشكل شفاف، علماً أن سياسة البنك المركزي امتازت بالمرونة والرصانة كونها حافظت على أسعار الصرف والحد من الضغوط التضخمية وتحديد أسعار الفائدة وجعل التوازن بينهما متوافقاً كما انها قامت بتذليل الصعوبات أمام الجهاز المصرفي الخاص وتعزيز قدراته المالية والتركيز على بناء منظومة حديثة ومنافسة وتطوير الجوانب الأوسع لقطاع الخدمات المالية لممارسة دوره في البناء الاقتصادي للبلد، علماً أن الجهاز المصرفي العراقي بدأ الآن مرحلة التعافي والعمل على تحسين أدائه وتقديم أفضل الخدمات، وما زالت الحاجة موجودة لزيادة فروع المصارف وحجم القطاع المصرفي لمواكبة تدفق الاستثمارات المتوقعة بشكل كبير في العراق، ولاشك أن هذه المصارف تحتاج إلى أن تقوي

مراكزها المالية لمواجهة النشاط الاقتصادي المتوقع وحجم الأعمال، وكذلك حاجتها إلى سلسلة من الاجراءات يقدمها البنك المركزي بعضها تشريعية ذات طبيعة اصلاحية تنظم عمل هذه المصارف وفق رؤية استثمارية صائبة تتناسب ومتطلبات الاقتصاد وبعضها مالية تعزز مكانتها إلا أن قرار البنك المركزي العراقي لرفع رأسمال المصارف الأهلية إلى (250) مليار دينار اعتباراً من (2010/2/18) وإلى نهاية (2013/6/30) واستقر رأس المال لتلك المصارف الى يومنا هذا، مما سيدفع هذه المصارف لزيادة رأسمالها بطرق مختلفة سواء بالدمج أو عن طريق المساهمين أو رسملة الأرباح أو المشاركة مع بنوك أجنبية، وتجدر الإشارة إلى أن جميع المصارف الأهلية ماضية في هذا البرنامج حسب التواريخ المحددة وملتزمة بتصحيح أوضاعها وزيادة رؤوس أموالها، الأمر الذي سيضاعف قدراتها المالية ويوسع دائرة أعمالها لتشمل قطاعات أوسع وأبرزها الاستثماري والانتاجي⁽¹⁾.

(1) د.صادق راشد ونغم حسين نعمة، المصدر السابق، ص 108 – 109.

المطلب الثاني : تطور الائتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي للمدة (1990- 2020) :

يقصد بالائتمان المصرفي مجموع المبالغ النقدية الممنوحة من المصارف التجارية إلى (القطاع الخاص، القطاع العام) ويتكون من حسابات السحب على المكشوف أو الحسابات الجارية المدينة، الأوراق التجارية المخصصة والقروض والسلف.

أولاً : تطور الائتمان النقدي المباشر في الاقتصاد العراقي للمدة (1990 – 2020) : 1. تطور الائتمان النقدي المباشر في الاقتصاد العراقي للمدة (1990 – 2002) :

شهد الائتمان المصرفي الممنوح من قبل المصارف التجارية العراقية زيادة مستمرة خلال التسعينيات، إذ يلاحظ من الجدول (16) ان الائتمان المصرفي قد ارتفع من (324) مليون دينار في عام (1990) الى (345) مليون دينار في عام (1991) وبمعدل تغير سنوي (6.48%)، ثم استمر بالزيادة حتى عام (1995) ليبلغ (6,101) مليون دينار بسبب لجوء الحكومة لتمويل عجز الموازنة من خلال الاقتراض من المصارف التجارية (الاقتراض الداخلي)، لكنه انخفض الى (4,222) مليون دينار في عام (1996) وبمعدل تغير سنوي (30.79-%) بسبب الظروف الاقتصادية الحرجة التي عاشها العراق بسبب العقوبات الاقتصادية وتدهور الأوضاع الاقتصادية والمالية للبلد وضعف ثقة الجمهور بالجهاز المصرفي وارتفاع اسعار الفائدة على الايداع قد حمل المصارف أعباء مالية كبيرة، إذ أدى الارتفاع الحاصل في أسعار الفائدة على الودائع الى ارتفاع أسعار الفائدة على منح الائتمان المصرفي، لكنه ارتفع الى (10,827) مليون دينار في عام (1997) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي (156.44%) بسبب التطورات التي حصلت في الوضع الاقتصادي للبلد منها السماح للعراق باستيراد الحد الأدنى من السلع للاستفادة منها في بناء البنى التحتية للبلد وتشجيع الاستثمار ضمن موافقة العراق على مذكرة التفاهم الموقعة مع الأمم المتحدة عام (1996)، ثم استمر بالزيادة لغاية عام (2002) ليبلغ (312,200) مليون دينار وتعود تلك الزيادة في الائتمان المصرفي الممنوح نتيجة التحسن الحاصل في الوضع الاقتصادي بعد توقيع مذكرة التفاهم مما أدى الى زيادة الإيرادات النفطية التي أدت الى زيادة حجم العملة الأجنبية لدى البنك المركزي العراقي وكذلك زيادة حجم الودائع الجارية لدى المصارف التجارية التي أدت الى زيادة حجم الائتمان المصرفي الممنوح لتمويل الأنشطة الاقتصادية لدعم الطاقة الانتاجية للاقتصاد العراقي.

الجدول (16)

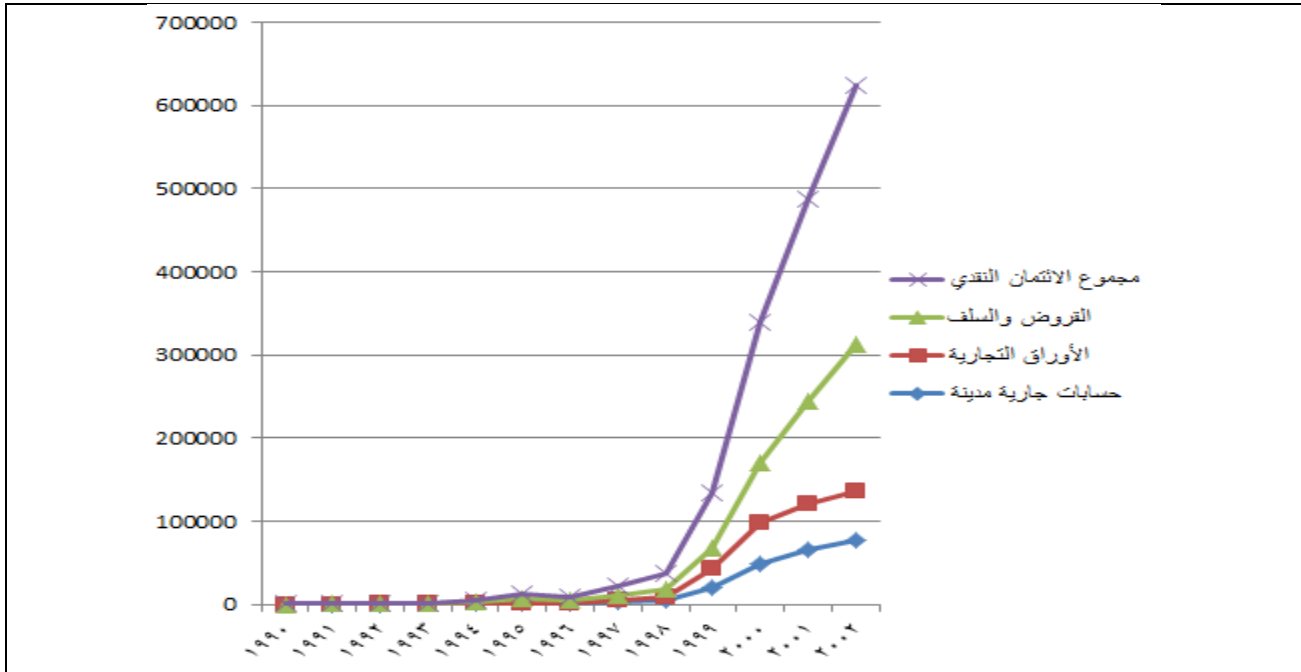
تطور الائتمان النقدي المباشر في الاقتصاد العراقي للمدة (1990 – 2002) (مليون دينار)

السنوات	حسابات جارية مدينة	الأوراق التجارية	القروض والسلف	الائتمان النقدي المباشر	معدل التغير السنوي %
1990	125	130	69	324	---
1991	133	137	75	345	6.48
1992	168	184	73	425	23.18
1993	427	440	133	1,000	135.29
1994	920	690	738	2,348	134.8
1995	936	1154	4011	6,101	159.83
1996	754	721	2747	4,222	- 30.79
1997	2,942	1,478	6,407	10,827	156.44
1998	5,007	3,135	1,0717	18,859	74.18
1999	21,211	22,623	23,174	67,008	255.31
2000	49,506	49,290	71,208	170,004	153.70
2001	66,106	54,476	123,240	243,822	43.42
2002	77,308	59,003	175,889	312,200	28.04

المصدر : بيانات البنك المركزي العراقي، مديرية الاحصاء والابحاث، النشرات السنوية، للمدة (1990 – 2002)

الشكل (17)

تطور الائتمان النقدي المباشر في الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2002)



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول (16)

2. تطور الائتمان النقدي المباشر في الاقتصاد العراقي للمدة (2003 – 2020) :

يلاحظ من خلال بيانات الجدول (17) أن الائتمان النقدي ارتفع من (387,326) مليون دينار في عام (2003) إلى (739,837) مليون دينار في عام (2004) وبمعدل تغير سنوي (91.01%)، واحتلت المرتبة الأولى القروض والسلف الممنوحة إلى قطاع الأفراد والموظفين في الدوائر الحكومية، ثم جاء بعدها الأوراق التجارية المخصومة وبعدها السحب على المكشوف (حسابات جارية مدينة)، وذلك بسبب زيادة الطلب على القروض المصرفية من المواطنين والشركات التجارية والاستثمارية، وكذلك توجه المصارف التجارية لتمويل الأنشطة الاقتصادية لزيادة معدلات النمو الاقتصادي ودعم الطاقة الانتاجية، فضلاً عن منح الائتمان لإعادة بناء الجهاز الانتاجي الذي تعرض الى الدمار والتخريب خلال الحرب العراقية الأمريكية .

كما شهد ارتفاعاً مستمراً للسنوات (2005، 2006، 2007، 2008، 2009) ليبلغ (850,706 ، 2,664,989 ، 2,956,736 ، 4,587,454 ، 5,690,062) مليون دينار على التوالي وبمعدلات تغير سنوية (14.98% ، 213.25% ، 10.95% ، 55.15% ، 24.03%) بسبب زيادة نسبة العملات الأجنبية لدى البنك المركزي العراقي نتيجة الارتفاع المستمر لمبيعات وزارة المالية من العملة الصعبة إلى البنك المركزي وكذلك زيادة نسبة الودائع المصرفية (الجارية، التوفير والثابتة) بشكل مستمر والتي تعد الممول الرئيس

للائتمان المصرفي، إضافة الى زيادة الطلب على القروض الاستهلاكية والسكنية والانتاجية إلى المواطنين، ومنح الائتمان لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية.

كذلك شهد الائتمان المصرفي ارتفاعاً في عام (2010) ليبلغ (10,987,076) مليون دينار، وبلغت القروض والسلف (9,711,452) مليون دينار، والأوراق التجارية بلغت (112,327) مليون دينار، والسحب على المكشوف بلغت (1,163,297) مليون دينار، بسبب زيادة رؤوس الأموال لدى المصارف الحكومية والأهلية، إذ شكلت نسبة رؤوس الأموال للمصارف الحكومية (75%) والمصارف الأهلية (25%)، وهذا يعني أن المصارف الحكومية تمارس سياسة تتسم بالمجازفة في منح الائتمان على الرغم من كبر حجم رؤوس الأموال للمصارف الأهلية إلى رؤوس الأموال للمصارف الحكومية، إلا أنها لم تساهم في منح الائتمان وبقية تستخدم سياسة متحفظة ونسبة الائتمان الممنوح من قبلها لا يتجاوز (17%) مقابل (83%) للمصارف الحكومية وهذا ما يؤثر بأن المصارف الخاصة استخدمت سياسات متحفظة في منح الائتمان ولديها تركيزات ائتمانية تفوق النسبة المحددة ، كذلك شهد ارتفاعاً مستمراً للسنوات (2011، 2012، 2013، 2014) ليبلغ (19,884,771 ، 26,793,136 ، 27,957,553 ، 31,761,934) مليون دينار على التوالي وبمعدلات تغير سنوية مقدارها (80.19%، 34.74%، 4.34%، 13.60%) على التوالي بسبب منح القروض للقطاع الخاص بشكل مستمر، كما منحت الائتمان لتمويل الأنشطة الاقتصادية، فضلاً عن توسع المصارف في منح القروض والسلف للمواطنين والشركات والموظفين في الدوائر الحكومية، وتعتبر هذه الزيادة بحد ذاتها مؤشراً على تزايد الطلب والعرض من الائتمان، وبالتالي زيادة توظيف الودائع في مختلف القطاعات مما يعزز من قدرة هذه القطاعات ويضمن السيولة اللازمة لها، ويعزى لذلك ارتفاع اجمالي الائتمان الممنوح لجميع القطاعات ولاسيما الحكومة المركزية والقطاع الخاص ومن ثم المؤسسات العامة.

كما شهد أيضاً ارتفاعاً مستمراً للمدة (2015، 2016، 2017، 2018، 2019) ليبلغ (33,673,033 ، 33,833,633 ، 33,612,261 ، 33,624,217 ، 37,904,784) مليون دينار على التوالي وبمعدلات تغير سنوية مقدارها (6.01%، 0.47%، -0.65%، 0.03%، 12.73%) على التوالي بسبب قيام البنك المركزي العراقي بوضع سعر فائدة مستقر بنسبة (4%) لغرض زيادة حجم الاستثمار وتمويل المشاريع الانتاجية، إضافة الى أن السياسة النقدية كانت داعمة ومساندة للاقتصاد العراقي منذ عام (2016) في ظل تدهور الوضع الأمني والاقتصادي والاجتماعي نتيجة انخفاض أسعار النفط الخام في السوق العالمية الذي وصل إلى أقل من (50) دولاراً للبرميل الواحد في عامي (2015 - 2016)، كما ساهمت المصارف التجارية بزيادة منح الائتمان للقطاعات الاقتصادية لمحاربة الركود والانكماش في الاقتصاد العراقي، إضافة إلى اطلاق

المبادرة من قبل البنك المركزي العراقي بهدف السعي إلى استيعاب المزيد من المشاريع الاستثمارية تم رفع سقف القروض الممنوحة لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى مليار دينار في عام (2019)، كما شهد ارتفاعاً إلى (45,256,910) مليون دينار في عام (2020) وبمعدل تغير سنوي مقداره (19.39%) بسبب الاجراءات التي أتبعها البنك المركزي العراقي لهذا العام بتوجيه المصارف التجارية بمنح التسهيلات المصرفية من خلال اعادة جدولة القروض المصرفية لدى القطاع الخاص وبالأخص المستحقة على الشركات الصغيرة والمتوسطة، فضلاً عن زيادة أجل السداد للقروض المستقبلية القائمة للقطاعات الأكثر عرضة لتداعيات جائحة كورونا وتخفيض تكلفة الاقتراض، وزيادة التسهيلات الممنوحة إلى الحكومة المركزية لهذا العام⁽¹⁾.

(¹) التقرير السنوي للمصرف العراقي الاسلامي ، للمدة (2015 – 2020)

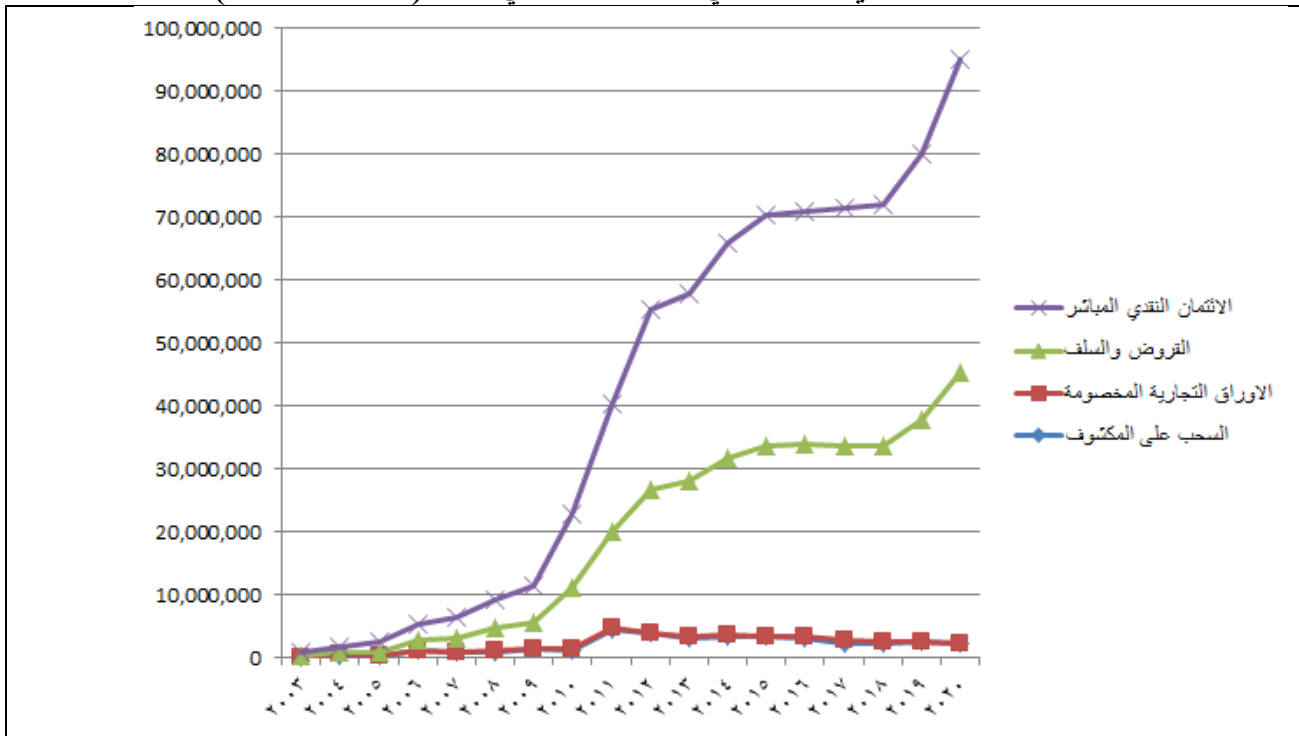
الجدول (17)

تطور الائتمان المباشر في الاقتصاد العراقي للمدة (2003 – 2020) (مليون دينار)

السنوات	السحب على المكشوف	الاوراق التجارية المخصصة	القروض والسلف	الائتمان النقدي	معدل التغير السنوي %
2003	91,241	37,594	258,491	387,326	24.06
2004	386,487	36,816	316,534	739,837	91.01
2005	324,649	42,633	483,424	850,706	14.98
2006	1,156,506	69,532	1,438,860	2,664,898	213.25
2007	834,025	65,613	2,057,098	2,956,736	10.95
2008	950,034	60,498	3,576,922	4,587,454	55.15
2009	1,302,906	78,617	4,308,539	5,690,062	24.03
2010	1,163,297	112,327	9,711,452	10,987,076	93.09
2011	4,401,212	193,506	15,290,053	19,884,771	80.19
2012	3,751,443	191,357	22,850,336	26,793,136	34.74
2013	3,075,061	181,923	24,700,569	27,957,553	4.34
2014	3,381,089	185,310	28,195,535	31,761,934	13.60
2015	3,221,973	153,858	30,297,202	33,673,033	6.01
2016	3,067,263	154,033	30,612,337	33,833,633	0.47
2017	2,349,803	295,405	30,967,053	33,612,261	-0.65
2018	2,193,811	283,912	31,146,494	33,624,217	0.03
2019	2,408,755	85,962	35,410,267	37,904,784	12.73
2020	2,155,440	67,985	43,033,485	45,256,910	19.39

المصدر : بيانات البنك المركزي العراقي، مديرية الاحصاء والابحاث، النشرات السنوية، للمدة (2003 – 2020)

الشكل (18)
تطور الائتمان النقدي المباشر في الاقتصاد العراقي للمدة (2003 – 2020)



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول (17)

ثانياً : تطور الائتمان التعهدي في الاقتصاد العراقي للمدة (2009 – 2020) :

الائتمان التعهدي يعد أحد أشكال التمويل المصرفي، ويمنح لتمويل قطاع التجارة والمقاولين، إذ يمنح الاعتمادات المستندية الى التجار، ويمنح خطابات الضمان الى المقاولين. وبعد الائتمان التعهدي ضمن فقرات خارج ميزانية الجهاز المصرفي، وبدأت المصارف التجارية تعمل بهذا الائتمان منذ عام (2009) بسبب الانفتاح التجاري مع العالم الخارجي خاصة بعد عام (2003) بعد أن تم رفع العقوبات الاقتصادية الذي فرض خلال التسعينيات من القرن الماضي، وتم رفع الحصار بالكامل في عام (2007).

كما يلاحظ من الجدول (18) أن مجموع الائتمان التعهدي انخفض من (46,071,845) مليون دينار في عام (2009) الى (39,790,906) مليون دينار في عام (2010) وبمعدل تغير سنوي مقداره (13.63-%) بسبب تراجع المصارف الحكومية بمنح الائتمان التعهدي نتيجة انعكاس آثار الازمة المالية عام (2008) على مصارف العالم بشكل عام والمصارف العراقية بشكل خاص، بينما ارتفع الى (44,174,190) مليون دينار في عام (2012) ثم ارتفع الى (53,667,025) مليون دينار في عام (2013) وبمعدل تغير سنوي مقداره (21.48-%) بسبب توسع المصارف الحكومية والأهلية في منح الائتمان التعهدي والتمويل من خلال الاعتمادات المستندية لتمويل القطاع التجاري، بسبب اعتماد الاقتصاد العراقي على الاستيرادات بشكل كبير لتلبية الطلب المحلي على السلع والخدمات، بينما شهد انخفاضاً في السنوات (2014 – 2019) ليبلغ

(48,600,090 ، 40,533,154 ، 33,281,607 ، 27,651,378 ، 25,336,633 ، 25,269,822) مليون دينار على التوالي وبمعدلات تغير سنوي مقدارها (0.13%- ، 15.59%- ، 17.89%- ، 16.91%- ، -8.37% ، -0.26%) على التوالي نتيجة تراجع حجم الاستيرادات نتيجة انعكاس التقلبات الاقتصادية وعدم الاستقرار السياسي والأمني منها (انهيار أسعار النفط الخام، عجز الموازنة العامة، دخول الارهاب....ألخ).

الجدول (18)

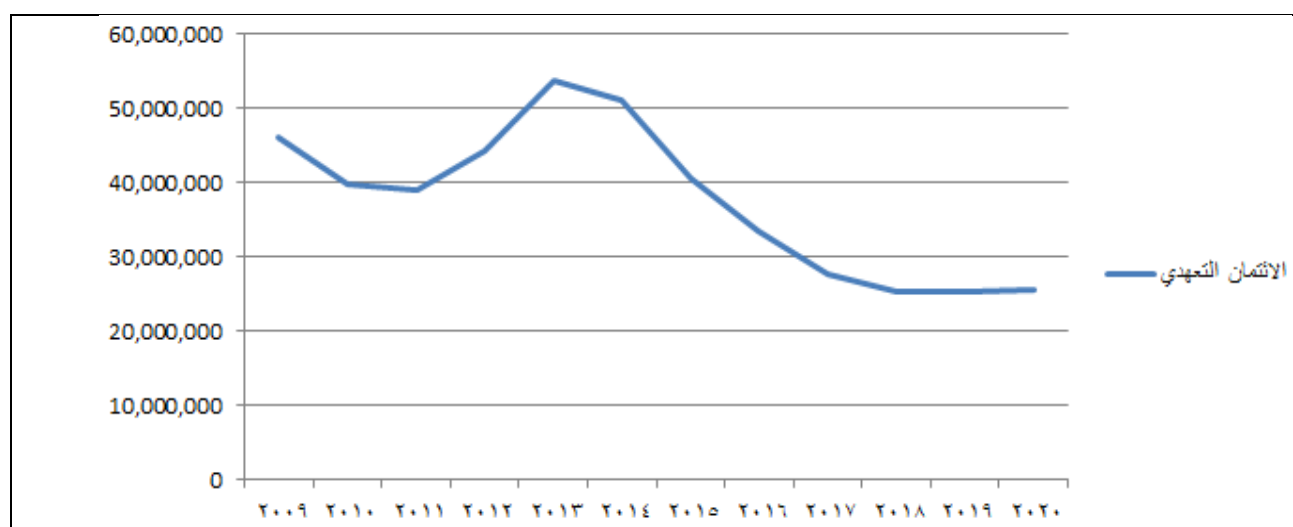
تطور الائتمان التعهدي للمصارف التجارية للمدة (2009 – 2020) (مليون دينار)

السنوات	الاعتمادات المستندية (1)			خطابات الضمان (2)			معدل التغير السنوي %
	حكومة مركزية	المؤسسات العامة	قطاع خاص	حكومة مركزية	المؤسسات العامة	قطاع خاص	
2009	17,601,096	7,319,784	2,388,958	7,203,986	1,231,001	10,327,021	---
2010	17,143,860	8,232,984	1,329,137	1,660,548	284,395	5,644,014	-25.56
2011	17,725,621	9,036,205	1,545,068	2,369,778	405,682	1,133,540	-6.06
2012	15,887,021	11,522,494	3,381,804	2,808,614	483,402	9,496,830	35.27
2013	18,566,781	14,569,627	5,099,466	4,469,816	751,198	5,210,157	11.67
2014	16,907,477	13,233,517	2,136,874	4,777,508	806,398	10,738,316	-0.13
2015	10,585,161	10,068,945	3,248,115	4,898,748	829,894	10,902,291	-15.59
2016	8,152,086	7,263,022	3,536,001	4,214,166	713,551	9,402,781	-17.89
2017	2,313,896	2,790,596	1,281,733	2,790,596	466,976	8,796,474	-16.91
2018	2,051,656	11,555,152	1,337,025	2,316,101	396,820	7,679,276	-8.37
2019	2,183,534	11,721,310	1,750,241	2,039,613	343,633	7,231,491	-0.26
2020	2,082,279	11,610,331	1,750,241	2,601,727	130,648	6,156,201	0.71

المصدر: البنك المركزي العراقي، النشرات السنوية، مديرية الاحصاء والابحاث، للمدة (2010-2020)

الشكل (19)

تطور الائتمان التعهدي في الاقتصاد العراقي للمدة (2009 – 2020)



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على الجدول (18)

ثالثاً : تطور الودائع المصرفية في الاقتصاد العراقي للمدة (1990 – 2020) :

تعد الودائع المصرفية المصدر الرئيس للموارد المالية للجهاز المصرفي، إذ أنّ الارتفاع في الإيرادات النفطية ينعكس إيجابياً على المصارف، وبذلك يتم إيداع هذه الإيرادات على شكل ودائع تعمل الحكومة على استغلالها في تمويل المشاريع الانتاجية والاستثمارية، وتشمل الأموال التي يودعها الزبائن (الأفراد والشركات والقطاع الحكومي) في المصارف العراقية على شكل ودائع (جارية، توفير ولأجل)، ثم تقوم بإقراضها الى الزبائن المستثمرين (المقترضين):

1. تطور الودائع المصرفية في الاقتصاد العراقي للمدة (1990 – 2002) :

يلاحظ من خلال الجدول (19) أنّ الودائع المصرفية شهدت زيادة مستمرة خلال المدة (1990 – 2002) بسبب زيادة الإيداع من قبل الأفراد والشركات والقطاع الحكومي، إذ بلغت (7,216) مليون دينار في عام (1990) ثم ارتفعت الى (9,495) مليون دينار في عام (1991) وبمعدل تغير سنوي (31.58%)، ثم استمرت بالارتفاع لتصل إلى (181,830) مليون دينار في عام (1995) بسبب فتح مجموعة من المصارف الأهلية (مصرف بغداد، مصرف سومر، المصرف الاسلامي العراقي، مصرف الشرق الأوسط، المصرف الأهلي للاستثمار والتمويل الزراعي والمصرف المتحد) والتي ساهمت بجذب الودائع من مختلف الزبائن، مما أدت إلى زيادة مجموع الودائع لدى الجهاز المصرفي العراقي.

كذلك شهدت زيادة مستمرة للمدة (1996 – 2002)، إذ بلغت (194.124) مليون دينار في عام (1996) واستمرت بالزيادة لتصل إلى (1,247,465) مليون دينار في عام (2002) بسبب زيادة الإيداع لدى المصارف الأهلية والحكومية من الشركات والقطاع الحكومي التي أدت الى زيادة الودائع لدى المصارف.

الجدول (19)

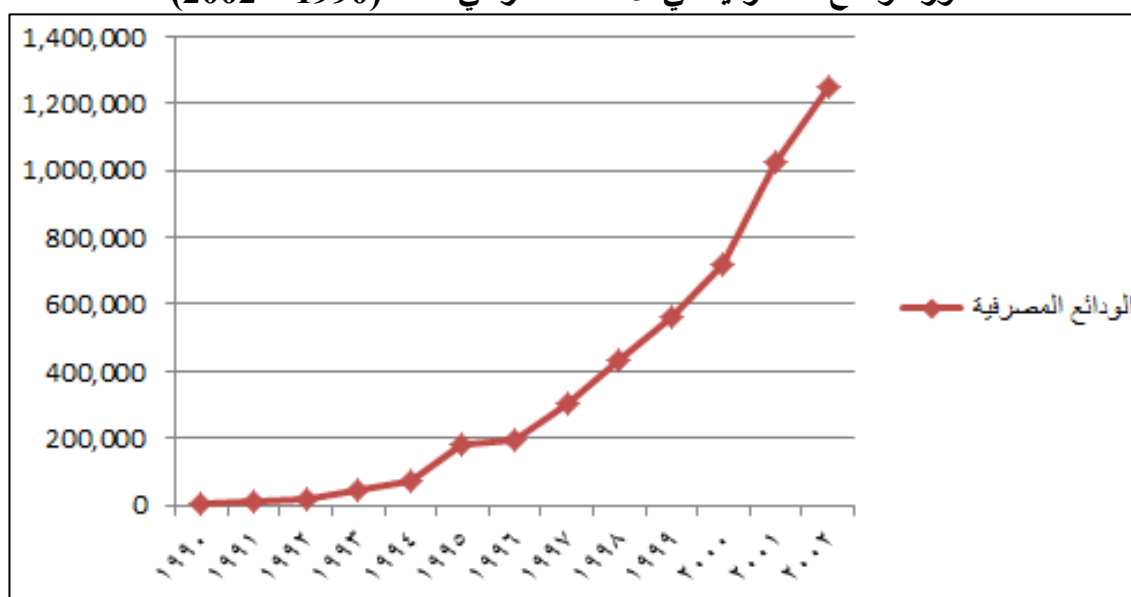
تطور الودائع المصرفية للمدة (1990 – 2002) (مليون دينار)

السنوات	الودائع المصرفية	معدل التغير السنوي %
1990	7,216	---
1991	9,495	31.58
1992	20,405	114.90
1993	46,004	125.45
1994	75,134	63.32
1995	181,830	142
1996	194,124	6.76
1997	302,165	55.65
1998	436,019	44.29
1999	563,602	29.26
2000	717,645	27.33
2001	1,025,671	42.92
2002	1,247,465	21.62

المصدر : بيانات البنك المركزي العراقي، مديرية الاحصاء والابحاث، النشرات السنوية، للمدة (1990 – 2002)

الشكل (20)

تطور الودائع المصرفية في الاقتصاد العراقي للمدة (1990 – 2002)



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول (19)

2. تطور الودائع المصرفية في الاقتصاد العراقي للمدة (2003 – 2020) :

يلاحظ من الجدول (20) أن الودائع المصرفية ارتفعت من (2,105,500) مليون دينار في عام (2003) إلى (3,396,680) مليون دينار في عام (2004) وبمعدل تغير سنوي (68.78%) نتيجة تغير الوضع الاقتصادي للبلد، ثم ارتفعت إلى (8,489,902) مليون دينار في عام (2005)، كذلك ارتفعت إلى (16,928,295) مليون دينار في عام (2006) وبمعدل تغير سنوي (99.39%)، ثم استمرت بالارتفاع لتصل إلى (74,073,336) مليون دينار في عام (2014)، لكنها شهدت انخفاضاً خلال عامي (2015-2016) لتبلغ (64,113,215 – 62,398,733) مليون دينار على التوالي وبمعدلات تغير سنوية (13.44-2.67%)، على الترتيب بسبب الانخفاض الحاصل في أسعار النفط الخام في السوق العالمية، مما انعكس على تراجع الإيرادات النفطية وعجز الموازنة وتدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي لدى المواطنين، مما دفعهم لسحب ودائعهم من المصارف التجارية، إضافة إلى تدهور الوضع الأمني نتيجة دخول المجرمين الإرهابية إلى المناطق الغربية من العراق، لكنها ارتفعت إلى (67,048,631) مليون دينار في عام (2017) وبمعدل تغير سنوي (7.45%) بسبب تحسن وارتفاع أسعار النفط الخام إلى (49) دولاراً للبرميل الواحد في السوق العالمية وتحسن الوضع الأمني مما انعكس على زيادة الإيرادات النفطية وزيادة الإيداع لدى المصارف التجارية من قبل (الأفراد والشركات والقطاع الحكومي)، ثم ارتفعت إلى (76,893,927) مليون دينار في عام (2018) بسبب زيادة أسعار النفط لهذا العام أيضاً ليصل إلى (65) دولاراً للبرميل الواحد مما انعكس على زيادة الودائع الجارية لدى المصارف التجارية والعملية بالتداول خارج الجهاز المصرفي، وكذلك زيادة حجم ودائع التوفير والزمنية، ثم ارتفعت إلى (82,106,425) مليون دينار في عام (2019) والسبب الرئيس كان النمو الحاصل في رصيد الودائع الثابتة والجارية لدى المصارف العراقية، ثم ارتفعت إلى (84,924,168) مليون دينار في عام (2020) ويعزى ذلك الارتفاع نتيجة زيادة رصيد الودائع للقطاع الخاص ليحتل المرتبة الأولى في النمو بين القطاعات الأخرى.

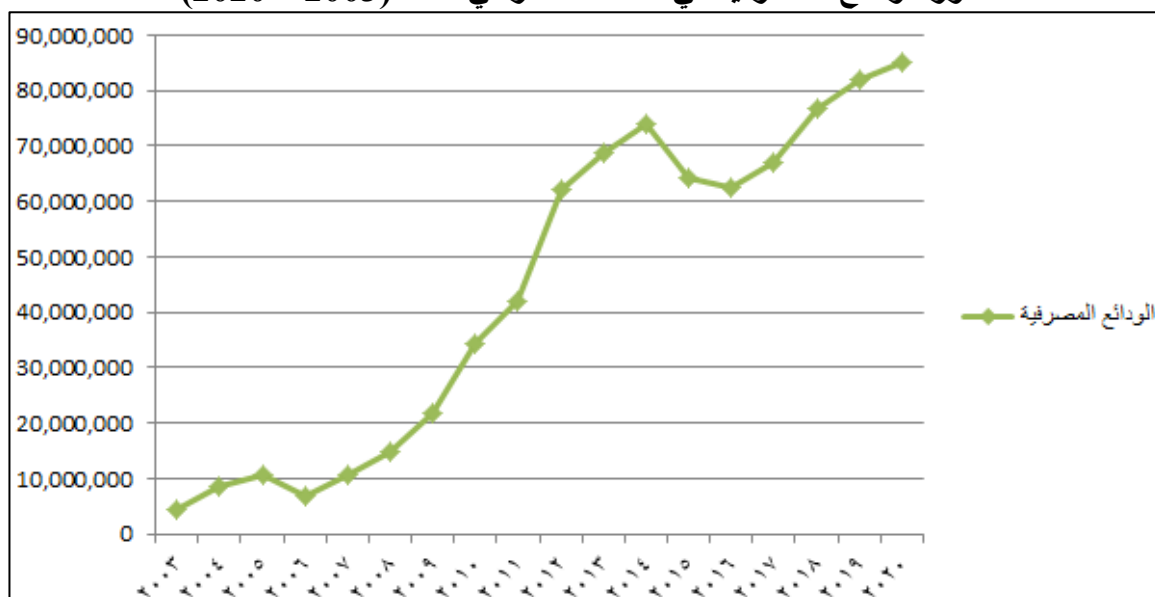
الجدول (20)

تطور الودائع المصرفية في الاقتصاد العراقي للمدة (2003 – 2020) (مليون دينار)

السنوات	الودائع المصرفية	معدل التغير السنوي %
2003	2,105,500	68.78
2004	3,396,680	61.32
2005	8,489,902	149.94
2006	16,928,295	99.39
2007	26,186,926	54.69
2008	34,524,959	31.84
2009	38,582,477	11.75
2010	47,947,232	24.27
2011	56,150,094	17.10
2012	62,005,935	10.42
2013	68,855,487	11.04
2014	74,073,336	7.57
2015	64,113,215	-13.44
2016	62,398,733	-2.67
2017	67,048,631	7.45
2018	76,893,927	14.68
2019	82,106,425	6.77
2020	84,924,168	3.43

المصدر : بيانات البنك المركزي العراقي، مديرية الاحصاء والابحاث، النشرات السنوية، للمدة (2003 – 2020)

الشكل (21)
تطور الودائع المصرفية في الاقتصاد العراقي للمدة (2003 – 2020)



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول (20)

المبحث الثالث

أثر السياسة النقدية في اتجاهات الائتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي

لقد انبثقت أهمية الدور الذي يضطلع به المركزي العراقي بوصفه المسؤول الأول في توجيه فعاليات الجهاز المصرفي لتوفير معدل مناسب من عرض النقد يسهل الحصول على معدلات نمو اقتصادي عالية في ظل استقرار وتوازن اقتصادي شامل وبالتالي فقد كان على البنك المركزي تقرير الأولوية في تحديد أهداف السياسة النقدية بما ينسجم وأهداف السياسة الاقتصادية العامة للبلد والتي ترمي إلى تحقيق الاستقرار والنهوض بعملية التنمية الاقتصادية على نحو متسارع واحداث تحسن جوهري في مستوى معيشة ابناءه.

يستخدم البنك المركزي العراقي في سياسته النقدية ما يعرف بقاعدة تايلور التي تعود إلى الاقتصادي (John Taylor) والتي تركز على أن السياسة النقدية الجيدة هي التي تعمل على جعل سعر الفائدة الأساس (سعر البنك) السائد في السوق النقدي دالة طردية (علاقة طردية) في كل من التضخم وفجوة الناتج، أي ربط سعر الفائدة بحالة الاقتصاد، فيتم رفع هذا السعر عندما يكون التضخم أعلى من المعدلات المستهدفة وخفضه في حالة اتجاه الاقتصاد نحو الركود، ومن ثم فإن إمكانية تطبيق السياسة النقدية تكون فعالة ومؤثرة عندما تتسم بالشفافية، وتعطي لصناع القرار وأطراف الأسواق المالية والمشروعات القدرة على التنبؤ وبالتالي تجنب التكاليف التي تترتب على عدم التناغم والتناغم بين التغيرات في أسعار الفائدة والتغيرات في المتغيرات الاقتصادية الأخرى وخصوصاً الناتج المحلي الاجمالي والتضخم⁽¹⁾.

أولاً : أثر سعر الفائدة في الائتمان المصرفي للمدة (1990 – 2020) :

1. أثر سعر الفائدة في الائتمان المصرفي للمدة (1990 – 2002) :

يلاحظ من الجدول (21) أن سعر الفائدة كان ثابتاً خلال الأعوام (1990، 1991، 1992) ليبلغ (6.13%) بسبب قيام البنك المركزي العراقي بتثبيت سعر فائده وبالمقابل ارتفع الائتمان المصرفي ليبلغ (314 ، 345 ، 425) مليون دينار لنفس الأعوام على التوالي، لكنه ارتفع إلى (6.50%) في عامي (1993، 1994) كذلك شهد ارتفاعاً في عام (1995) ليصل إلى (7.25%) واستقر لغاية عام (1998)، بينما ارتفع الى (7.35%) للمدة (1999 – 2000) وبالمقابل استمر المصارف التجارية بمنح الائتمان المصرفي الى الزبائن ليبلغ حجم الائتمان الممنوح (67,008 ، 170,004) مليون دينار على التوالي وبمعدلات تغير سنوية مقدارها (255.31% ، 153.70%) على التوالي، لكنها شهدت انخفاضاً الى

(1) البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، 2008 ، ص43.

(6.25%) في الأعوام (2001، 2002) بسبب توجه البنك المركزي لتشجيع المصارف التجارية على منح الائتمان للقطاعات الاقتصادية كافة، إذ بلغ حجم الائتمان الممنوح (243,821، 312,200) مليون دينار على التوالي وبمعدلات تغير سنوية مقدارها (43.42%، 28.04%) ويعكس دور البنك المركزي العراقي بتشجيع المصارف بمنح القروض الى الزبائن لزيادة الطاقة الانتاجية لرفع معدلات النمو الاقتصادي.

وإنّ عدم تحقيق نجاح هذه الأداة في التأثير في حجم الائتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي آنذاك بسبب عدم توفر الشروط الكفيلة لتحقيق نجاحها، منها:

أ. عدم تطور النظام المؤسسي وتنوعه.

ب. عدم انتشار الوعي المصرفي لدى جمهور المصرفيين والقطاع الخاص.

الجدول (21)

أثر سعر الفائدة في الائتمان المصرفي للمدة (1990-2002) (مليون دينار ، %)

السنوات	سعر الفائدة %	معدل التغير السنوي %	الائتمان المصرفي	معدل التغير السنوي %
1990	6.13	---	314	---
1991	6.13	0	345	9.87
1992	6.13	0	425	23.18
1993	6.50	6.03	1,000	135.29
1994	6.50	0	2,348	134.8
1995	7.25	11.5	6,101	159.83
1996	7.25	0	4,222	- 30.79
1997	7.25	0	10,827	156.44
1998	7.25	0	18,859	74.18
1999	7.35	1.37	67,008	255.31
2000	7.35	0	170,004	153.70
2001	6.25	- 14.90	243,821	43.42
2002	6.25	0	312,200	28.04

المصدر : بيانات البنك المركزي العراقي، مديرية الاحصاء والابحاث، النشرات السنوية، للمدة (1990 - 2002)

2. أثر سعر الفائدة في الائتمان المصرفي للمدة (2003 – 2020) :

تمثل هذه المرحلة الاصلاح المالي والمصرفي، إذ قام البنك المركزي العراقي بإجراءات عديدة من أجل حث المصارف للتوجه نحو اقتصاد السوق ومنها قام البنك بتخفيض سعر الفائدة (سعر السياسة) أو (سعر البنك) كأداة من أدوات السياسة النقدية من (6.35%) إلى (6%)، إضافةً الى قرارات البنك بإلغاء خطة الائتمان والسماح للمصارف التجارية بتقديم القروض المشتركة بهدف زيادة التعاون فيما بينها واطلاق حرية سعر الفائدة الذي تقبضه أو تدفعه اعتباراً من (31/3/2004) وعدم تجاوزها للنسب القانونية المحددة وتكثيف الرقابة على القروض الكبيرة الحجم ووضع التخصيصات المالية لمواجهة مخاطر القروض المتعثرة وانشاء شركة خاصة لضمان القروض، لكنه أخذ بالارتفاع المستمر للمدة (2005 – 2009) ليبلغ (7% ، 10.42% ، 20% ، 16.75% ، 8.83%) على التوالي من أجل السيطرة على معدلات التضخم وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والنقدي، بينما انخفض إلى (6.25%) في عام (2010) بسبب قيام البنك المركزي بتخفيضه من أجل منح الائتمان المصرفي إلى القطاعات الاقتصادية المختلفة بهدف زيادة معدلات النمو الاقتصادية وزيادة الطاقة الانتاجية للاقتصاد العراقي، وفي المدة (2011 - 2015) حافظ البنك المركزي العراقي على ثبات سعر الفائدة ليبلغ (6%) بهدف تخفيض كلفة الاقتراض لتشجيع المستثمرين لتحفيزها على تقديم التمويل المصرفي للأنشطة الاقتصادية المختلفة بأسعار مناسبة.

أما المدة (2016 – 2020) قام البنك المركزي العراقي بتخفيض سعر الفائدة إلى (4%) بسبب اطلاق البنك المركزي العراقي للمشاريع التنموية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة والتي تنفذ عبر الجهاز المصرفي العراقي لغرض توسيع القاعدة الانتاجية وتحريك عجلة التنمية الاقتصادية.

الجدول (22)

أثر سعر الفائدة في الائتمان المصرفي للمدة (2003 – 2020)

(مليون دينار، %)

السنوات	سعر الفائدة %	معدل التغير السنوي %	الائتمان المصرفي	معدل التغير السنوي %
2003	6.35	0	387,326	24.06
2004	6	- 5.51	739,837	91.01
2005	7	16.66	850,706	14.98
2006	10.42	48.85	2,664,898	213.25
2007	20	91.93	2,956,736	10.95
2008	16.75	- 16.25	4,587,454	55.15
2009	8.83	-47.28	5,690,062	24.03
2010	6.25	- 29.21	10,987,076	93.09
2011	6	- 4	19,884,771	80.19
2012	6	0	26,793,136	34.74
2013	6	0	27,957,553	4.34
2014	6	0	31,761,934	13.60
2015	6	0	33,673,033	6.01
2016	4	- 33.33	33,833,633	0.47
2017	4	0	33,612,261	-0.65
2018	4	0	33,624,217	0.03
2019	4	0	37,904,784	12.73
2020	4	0	45,256,910	19.39

المصدر : بيانات البنك المركزي العراقي، مديرية الاحصاء والابحاث، النشرات السنوية، للمدة (2003 – 2020)

ثانياً : أثر نسبة الاحتياطي القانوني في الائتمان المصرفي للمدة (1990 – 2020) :

يظهر هذا التأثير في الائتمان عند قيام البنك المركزي برفع نسبة الاحتياطي القانوني مما سيققل من قدرة المصارف التجارية على منح الائتمان لأن جزءاً من الاحتياطيات النقدية الفائضة لدى المصارف التجارية ستتحول إلى احتياطيات جامدة ومن ثم تقل قدرة المصارف التجارية على منح الائتمان إلى الزبائن، والعكس صحيح.

1. أثر نسبة الاحتياطي القانوني على الائتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2002):

لم تكن نسبة الاحتياطي القانوني أداة فاعلة في التأثير في قدرة المصارف التجارية على منح الائتمان المصرفي، وذلك لأنَّ المصارف التجارية في العراق تتمتع بسيولة مرتفعة جداً وذلك بسبب ارتفاع معدل التضخم بشكل كبير، ويلاحظ من خلال الجدول (23) ان نسبة الاحتياطي القانوني خلال المدة (1990 - 1995) كانت ثابتة لتبلغ (10%) بسبب قرار من البنك المركزي العراقي، لكنه قام بتعديل النسبة الى (15%) في عام (1996) واستمرت لغاية عام (2002)، ومما سبق نلاحظ الاخفاق الذريع لسياسة البنك المركزي العراقي في تخطي الأزمات التي يمر بها البلد والذي يعزى بحسب آراء الاقتصاديين الى عدم فاعلية أدوات السياسة النقدية في معالجة المشاكل التي تحصل في عرض النقد وأسعار الصرف وأسعار الفائدة وغيرها⁽¹⁾.

الجدول (23)

اثر ائسبة الاحتياطي القانوني في الائتمان للمدة (1990 - 2002) (مليون دينار، %)

السنوات	نسبة الاحتياطي القانوني %	معدل التغير السنوي %	الائتمان المصرفي	معدل التغير السنوي %
1990	10	0	324	---
1991	10	0	345	6.48
1992	10	0	425	23.18
1993	10	0	1,000	135.29
1994	10	0	2,348	134.8
1995	10	0	6,101	159.83
1996	15	50	4,222	- 30.79
1997	15	0	10,827	156.44
1998	15	0	18,859	74.18
1999	15	0	67,008	255.31
2000	15	0	170,004	153.70
2001	15	0	243,821	43.42
2002	15	0	312,200	28.04

المصدر : بيانات البنك المركزي العراقي، مديرية الاحصاء والابحاث، النشرات السنوية، للمدة (1990 - 2002)

(1) د.عباس كاظم جاسم الدعيمي، زهراء يوسف عباس السعدي، مسارات السياسات النقدية والمالية، دار الكتب ناشر ونوزعون، كربلاء، ط1، 2021، ص129.

2. أثر نسبة الاحتياطي القانوني في الائتمان المصرفي للمدة (2003 – 2020) :

عدل البنك المركزي العراقي في هذه المدة نسبة الاحتياطي القانوني، إذ رفع النسبة إلى (25%) على الودائع لدى المصارف التجارية العراقية، بهدف سحب جزء من السيولة العالية في السوق والتي يشكو منها الاقتصاد العراقي، ويلاحظ من خلال الجدول (24) أن نسبة الاحتياطي القانوني بلغت (25%) خلال المدة (2003 – 2009)، لكن البنك المركزي العراقي قام بتخفيض النسبة إلى (15%) في عام (2010) ولغاية عام (2019) وذلك تنفيذاً لسياسة البنك المركزي العراقي للتحكم في كمية السيولة لتوجيه المصارف التجارية لتمويل الأنشطة الاقتصادية، وقام أيضاً بتخفيض النسبة إلى (13%) في عام (2020) من أجل دعم وتعزيز السيولة لدى المصارف التجارية لهذا العام وتخفيف مستوى الانكماش الذي أصاب الاقتصاد العراقي في ظل انتشار جائحة كورونا وانهيار أسعار النفط الخام في السوق العالمية الذي أصبح (40) دولار للبرميل الواحد.

وإن نسبة الاحتياطي القانوني لم تكن أداة فعالة للرقابة والتأثير في حجم الائتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي، وذلك بسبب السيولة المرتفعة جداً التي تتمتع بها المصارف التجارية، والتي تمكنها من توسيع الائتمان لو قرر البنك المركزي رفع نسبة الاحتياطي القانوني، أي أن امكانية البنك المركزي العراقي في تنفيذ سياسة نقدية انكماشية في الاقتصاد العراقي تصبح غير فعالة، نتيجة لوجود احتياطات فائضة لدى المصارف التجارية لا يمكن سحبها من خلال نسبة الاحتياطي القانوني.

الجدول (24)

أثر نسبة الاحتياطي القانوني في الائتمان المصرفي للمدة (2003 – 2020) (مليون دينار، %)

السنوات	نسبة الاحتياطي القانوني %	معدل التغير السنوي %	الائتمان المصرفي	معدل التغير السنوي %
2003	25	66.66	387,326	24.06
2004	25	0	739,837	91.01
2005	25	0	850,706	14.98
2006	25	0	2,664,898	213.25
2007	25	0	2,956,736	10.95
2008	25	0	4,587,454	55.15
2009	25	0	5,690,062	24.03
2010	15	-40	10,987,076	93.09
2011	15	0	19,884,771	80.19
2012	15	0	26,793,136	34.74
2013	15	0	27,957,553	4.34
2014	15	0	31,761,934	13.60
2015	15	0	33,673,033	6.01
2016	15	0	33,833,633	0.47
2017	15	0	33,612,261	-0.65
2018	15	0	33,624,217	0.03
2019	15	0	37,904,784	12.73
2020	13	-13.33	45,256,910	19.39

المصدر : بيانات البنك المركزي العراقي، مديرية الاحصاء والابحاث، النشرات السنوية، للمدة (2003 – 2020)

بناءً على ما تقدم أن السياسة النقدية قبل عام (2003) كانت تستخدم سياسة التمويل التضخمي (طباعة النقود) التي أدت إلى زيادة معدلات التضخم، وكانت محدودة التأثير في النشاط الاقتصادي بشكل عام والائتمان المصرفي بشكل خاص، أما بعد عام (2003) فكانت داعمة ومساندة للاقتصاد العراقي، واستخدمت سعر الصرف كأداة من أدواتها لتحقيق الاستقرار والنمو وتعزيز قيمة الدينار العراقي من خلال مزاد (نافذة) العملة الأجنبية والتي يقوم البنك المركزي العراقي من خلالها ببيع وشراء الدولار، بسبب ضعف أدوات السياسة النقدية الكمية (نسبة الاحتياطي القانوني وسعر الخصم وعمليات السوق المفتوحة) ذلك من أجل

التأثير في عرض النقد والسيطرة على مناسيب السيولة، كما ساهمت السياسة النقدية في بناء احتياطات قوية بالعملة الأجنبية والتي أدت إلى بناء مرتكزات قوية في الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الخارجي وإقامة مناخ ملائم لانطلاق الاستثمار، وهنا لابد من التأكيد على أن تعزيز دور وفاعلية الاجراءات النقدية يقتضي وضوح معالم وأهداف السياسة النقدية وسياسات الاقتصاد الكلي وبشكل أكثر منهجية وانتظاماً سعياً نحو تشجيع فرص الاستثمار الحقيقي ورفع معدل التنمية الاقتصادية في البلد، وأن السياسة النقدية خلال مدة الدراسة كان تأثيرها توسعياً في اتجاه الائتمان المصرفي لتمويل الأنشطة الاقتصادية وتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الفصل الثالث

قياس وتحليل أثر السياسة النقدية في اتجاهات الائتمان المصرفي

تمهيد:

يعد القياس الاقتصادي من المواضيع المهمة في العلوم الاقتصادية والمالية والمصرفية، لأنه يساهم في بناء نماذج قياسية، ومعرفة العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية والمالية والمصرفية باستخدام الأساليب الكمية (الاحصائية)، أي معرفة أثر متغير كمي (مستقل) على متغير كمي آخر (تابع) من خلال وضع نموذج قياسي، ويتناول هذا الفصل ثلاثة مباحث رئيسة، فالمبحث الأول يتضمن توصيف النموذج القياسي المستخدم، طبيعة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع وفق منهج النظرية الاقتصادية، ومصادر بيانات النموذج القياسي، أما المبحث الثاني فتضمن الاطار النظري للأساليب القياسية المستخدمة في النموذج القياسي (الاستقرارية، التكامل المشترك، السببية)، أما المبحث الثالث فتناول تقدير النموذج القياسي المستخدم.

المبحث الأول : توصيف النموذج القياسي.

المبحث الثاني : الاطار النظري للنموذج القياسي.

المبحث الثالث : تقدير وتحليل النموذج القياسي.

المبحث الأول

توصيف النموذج القياسي المستخدم

أولاً : مرحلة توصيف النموذج القياسي :

تعد مرحلة توصيف النموذج من أهم مراحل بناء النموذج القياسي، ذلك لما تتطلبه هذه المرحلة من تحديد المتغيرات التي يجب أن يتضمنها النموذج وفي هذه المرحلة نعتمد على النظرية الاقتصادية لتحويل العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية إلى المعادلات الرياضية باستعمال الرموز لتحديد نوع واتجاه العلاقة بين هذه المتغيرات⁽¹⁾.

والنموذج القياسي هو أنموذج اقتصادي يوضح بشكل رمزي طبيعة العلاقات الاقتصادية للظاهرة موضوع الدراسة وبصورة أقرب إلى الدقة مستخدماً في ذلك العوامل المحددة والمؤثرة في سلوك الظاهرة الاقتصادية بشكل جزئي أو كلي⁽²⁾.

والهدف من النموذج القياسي في دراستنا هو بيان أثر السياسة النقدية في اتجاهات الائتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي، ومدى اتفاقه مع منهج النظرية الاقتصادية، لذلك فإن معادلة النموذج القياسي تتضمن نوعين من المتغيرات، وهي المتغيرات الخارجية (المتغيرات المستقلة) والمتغير الداخلي (المتغير التابع) أو المتغير المعتمد :

1. المتغير التابع (المتغير المعتمد) : هو المتغير الذي يقع عليه التأثير، وتحدد قيمته من داخل النموذج من خلال قيم المتغيرات المستقلة (المتغيرات الخارجية).
2. المتغيرات المستقلة (الخارجية) : هي المتغيرات التي تؤثر في النموذج ولا تتأثر به، وتحدد قيمتها عن طريق نموذج آخر مختلف عن النموذج الأصلي.

ونذكر أهم المتغيرات الداخلة في النموذج القياسي موضحة في الجدول (25) :

(1) د.حسين علي بخيت ود.سحر فتح الله، الاقتصاد القياسي، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2006، ص28.
(2) د.وليد اسماعيل السيفو وآخرون، أساسيات الاقتصاد القياسي، دار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2006، ص47.

الجدول (25)
متغيرات النموذج القياسي المستخدم

المتغير	إسمه باللغة الانكليزية	رمزه	نوعه
الائتمان المصرفي	Bank credit	BC	تابع
عرض النقد الواسع	M ₂	M ₂	مستقل
سعر الفائدة	Interest rate	IR	مستقل
نسبة الاحتياطي القانوني	Required Reserve Ratio	RR	مستقل
سعر الصرف الموازي	Parallel Exchange Rate	PE	مستقل

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على معادلة الانحدار الخطي المتعدد

$$BC = \beta_0 + \beta_1 M_2 - \beta_2 IR - \beta_3 RR - \beta_4 PE \dots\dots\dots(1)$$

اذ أن :

BC : المتغير التابع (الائتمان المصرفي).

B₀ : الحد الثابت للمعلمة.

B₁ : الميل الحدي لمعلمة المتغير المستقل الأول (عرض النقد الواسع)

B₂ : الميل الحدي لمعلمة المتغير المستقل الثاني (سعر الفائدة)

B₃ : الميل الحدي لمعلمة المتغير المستقل الثالث (نسبة الاحتياطي القانوني)

B₄ : الميل الحدي لمعلمة المتغير المستقل الرابع (سعر الصرف الموازي)

M₂ : المتغير المستقل الأول (عرض النقد الواسع).

IR : المتغير المستقل الثاني (سعر الفائدة) على الاقتراض.

RR : المتغير المستقل الثالث (نسبة الاحتياطي القانوني).

PE : المتغير المستقل الرابع (سعر الصرف الموازي).

ثانياً : طبيعة العلاقة بين المتغيرات المستقلة (المؤثرة) والمتغير التابع (المتغير المعتمد) :

من خلال ما تم ذكره من المتغيرات الداخلة في النموذج القياسي، سيتم توضيح طبيعة العلاقة بين

المتغيرات المستقلة والمتغير التابع وفق منهج النظرية الاقتصادية كالآتي :

1. العلاقة بين عرض النقد الواسع والائتمان المصرفي:

إن العلاقة بين عرض النقد والائتمان المصرفي هي علاقة طردية وفق منهج النظرية الاقتصادية، كلما قام البنك المركزي بزيادة عرض النقد سيؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة وبالتالي يؤدي إلى زيادة قدرة المصارف التجارية في منح الائتمان المصرفي الى الزبائن.

2. العلاقة بين سعر الفائدة (سعر السياسة) والائتمان المصرفي:

إن العلاقة بين الائتمان المصرفي وسعر الفائدة (سعر السياسة) هي علاقة عكسية وفق منهج النظرية الاقتصادية، كلما اتخذ البنك المركزي سياسة نقدية انكماشية من خلال زيادة سعر الفائدة (سعر السياسة) سيؤدي إلى انخفاض حجم الائتمان المصرفي، والعكس صحيح عندما يتخذ البنك سياسة نقدية توسعية.

3. العلاقة بين نسبة الاحتياطي القانوني والائتمان المصرفي:

إن العلاقة بين نسبة الاحتياطي القانوني والائتمان المصرفي هي علاقة عكسية وفق منهج النظرية الاقتصادية، أي عندما يتخذ البنك المركزي سياسة نقدية انكماشية من خلال رفع نسبة الاحتياطي القانوني سيؤدي الى انخفاض حجم الاحتياطيات النقدية لدى المصارف التجارية وبالتالي ستقل مقدرتها في منح الائتمان الى الزبائن. والعكس صحيح.

4. العلاقة بين سعر الصرف والائتمان المصرفي:

إن العلاقة بين سعر الصرف الموازي والائتمان المصرفي هي علاقة عكسية وفق منهج النظرية الاقتصادية، أي كلما زاد سعر صرف العملة الأجنبية (الدولار) مقابل تخفيض العملة المحلية (الدينار) سيؤدي الى انخفاض حجم السيولة لدى المصارف التجارية وبالتالي تقل مقدرتها في منح الائتمان الى الزبائن. والعكس صحيح.

ثالثاً : مرحلة تقدير النموذج القياسي :

يتم في هذه المرحلة تقدير قيم رقمية للنموذج القياسي من خلال تقدير معلمات المتغيرات الاقتصادية الداخلة في المعادلة الرياضية والمتمثلة بـ $(b_0, b_1, b_2, \dots)$ ، والاستعانة بالأساليب الاحصائية لتقدير هذه المعلمات، بعد جمع البيانات الواقعية عن المتغيرين التابع والمستقل.

رابعاً : مصادر بيانات النموذج القياسي :

تم جمع بيانات سلسلة زمنية تتكون من (31) مشاهدة للمدة (1990 – 2020) بشكل فصلي، وتم الحصول عليها من خلال النشرات الإحصائية والتقارير السنوية للبنك المركزي العراقي، مديرية الإحصاء والأبحاث.

المبحث الثاني

الاطار النظري للانموذج القياسي المستخدم

أولاً : مفهوم إستقرارية السلاسل الزمنية (Stationary) :

يقصد بالسلسلة الزمنية هي عدد المشاهدات الاحصائية التي تصف تغير الظاهرة في الزمن، لذا فهي أداة احصائية تستخدم لدراسة الظاهرة مع الزمن ومعرفة سلوكها واتجاهاتها والتنبؤ بمعلوماتها لمرحلة زمنية مقبلة والتحقق ما إذا كانت هذه الظواهر تخضع للتقلبات الدورية أو الموسمية ليكن ذلك أساساً للتخطيط والدراسات المقبلة⁽¹⁾.

أو هي مجموعة من القيم لمؤشر إحصائي معين مرتبة حسب تسلسل زمني، بحيث إن كل فترة زمنية يقابلها قيمة عددية للمؤشر تسمى مستوى السلسلة، وبمعنى آخر هي مجموعة من المعطيات ممثلة عبر الزمن المرتب ترتيباً تصاعدياً⁽²⁾، والغرض الأساس في تحليل السلاسل الزمنية في الآتي :

1. التعرف على طبيعة الظاهرة من خلال مشاهدات متتابعة.
2. الوصول الى نموذج أو طريقة مناسبة لتقدير أو قياس المتغيرات ثم دراسة علاقتها بالظروف المختلفة.
3. التنبؤ بالقيم المستقبلية للمتغيرات وتعد السلسلة الزمنية ساكنة (مستقرة) اذا توافرت بها الخصائص الآتية:
أ. الوسط الحسابي (Mean) ثابت عبر الزمن.

$$E(Y_t) = \mu$$

اذ ان μ يمثل الوسط الحسابي
ب. ثبات تباين (Variance) السلسلة عبر الزمن⁽³⁾.

$$\text{Var}(Y_t) = E [(Y_t - \mu)^2] = \sigma^2 \dots\dots\dots(2)$$

ت. أن يكون الارتباط المشترك بين أي قيمتين معتمداً على الفجوة الزمنية بين (t-s) فقط، وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عند التغير⁽⁴⁾

$$\text{اذ ان } \sigma^2 \text{ يمثل التباين } E [(y_t - \mu) (y_s - \mu)] / \sigma^2 = \rho_{t-s}$$

(1) Chris Chatfield , The Analysis Of Time Series An Introduction, 5th e. M London, 1995, p.11.

(2) Daivid and J. Michaud, La Prevision Approch : empirique dune Method statistique, Paris, Masson , 1989 , P.22

(3) Gujarati , Basic Econometrics , 4th ed , the Mc Graw - Hill companies , 2004, p. 797.

(4) For More Information see: Roman Kozhan, Financial Econometrics With Eviews, Ventus Publishing APS, 2010, P55.

وهذا يعني إنَّ السلسلة الزمنية تكون مستقرة إذا كان الوسط الحسابي والتباين ثابتين خلال الزمن (ولكل منهما قيمة محدودة) وكان الارتباط الذاتي بين القيم عند نقطتين زمنيتين (s و t) سيعتمد فقط على الفجوة الزمنية بينهما وليس على (s و t) (افتراض $t > s$).

إنَّ عرض هذا الاختبار يبدأ بنموذج الانحدار الذاتي من الرتبة الاولى (1) AR

First order autoregressive model

$$Y_t = y_{t-1} + U_t \dots\dots\dots(3)$$

وإنَّ سبب عدم استقرار السلاسل الزمنية هو احتوائها على جذر الوحدة الذي يجعل البيانات غير ساكنة، وتعتمد فكرته على المعادلة الآتية:

$$Y_t = \rho y_{t-1} + U_t \dots\dots\dots(4)$$

إذ إنَّ :

(y_t): المتغير في المدة (t).

(U_t): حد الخطأ العشوائي ويتصف بوسط حسابي مساوياً للصفر ($\mu = 0$) والتباين الثابت ($\sigma^2=1$) و($\text{cov}(V_t)=0$).

فعندما تكون ($\rho=1$) تكون السلسلة ذات سير عشوائي وفيها انحراف، ويزداد تباينها بشكل مستقر ويصبح تغاير السلسلة لا نهائي المرونة، وفي حالة ($\rho>1$) تصبح السلسلة انفجارية وكل السلاسل الزمنية السابقة تعد غير مستقرة، وأما إذا كانت ($\rho=0$) فأن ذلك يدل على عدم وجود التغيرات الدائمة في هذه السلسلة وتكون السلسلة مستقرة ويمكن استخدامها في التقدير⁽¹⁾.

ويمكن توضيح فرضية العدم (H_0) و الفرضية البديلة (H_1) على النحو الآتي:

تعاني السلسلة من مشكلة عدم استقرارية ويوجد جذر الوحدة $H_0 : |P| = 1$

السلسلة لا تعاني من مشكلة عدم استقرارية ولا يوجد جذر وحدة $H_1 : |P| < 1$

وهذا ما أوضحته العديد من الدراسات ومنها دراسة (Nelson and plosser) إنَّ أغلب السلاسل الزمنية التي يتم استخدامها تتسم بعدم الاستقرار لاحتوائها على جذر الوحدة (Unit Root) وهذا ما تنص عليه فرضية العدم وينطبق على أغلب السلاسل الزمنية.

(1) احمد سلطان محمد، اختبار استقرارية السلاسل الزمنية للبيانات المقطعية الخاصة بالمنشأة الصناعية الكبيرة في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد 19، العدد 70، 2013، ص 383 - 385

ويعد اختبار جذر الوحدة اختباراً مهماً لفحص استقرارية السلاسل الزمنية قبل تقديرها، لكون السلاسل الزمنية غير المستقرة تؤدي إلى نتائج انحدار زائفة (Spurious Regression) ⁽¹⁾، وهذا يعني أنَّ متوسط وتباين المتغير غير مستقلين عبر الزمن، ومن المؤشرات الأولية التي تدل عليه ارتفاع معامل التحديد (R^2)، وزيادة المعنوية الإحصائية للمعاملات المقدرة (t) و (f) بدرجة كبيرة، مع وجود الارتباط الذاتي (Autocorrelation)، بسبب وجود اتجاه عام في بيانات السلاسل الزمنية يعكس ظروف محددة مما يجعل تلك البيانات تسير في اتجاه واحد وإن كان الاتجاه العام هو الشيء الوحيد المشترك بينهم، ويحدث هذا غالباً في فترات الكساد أو الركود التي تمر بها مختلف اقتصادات العالم، وعليه فإنَّ الاستقرار يعد شرطاً أساسياً في دراسة وتحليل السلاسل الزمنية للحصول على القيم الصحيحة والمنطقية لنتائج الأنموذج المقدر ⁽²⁾،

ثانياً : مركبات (عناصر) السلسلة الزمنية :

تتكون السلسلة الزمنية من مجموعة من المركبات التي تساعدنا على معرفة سلوك السلسلة وتحديد مقدار تغيراتها وإدراك طبيعتها واتجاهها حتى يصبح بالإمكان القيام بالتقديرات اللازمة والتنبؤات الضرورية وأهم هذه العناصر هي ⁽³⁾:

1. الاتجاه العام Trend:

هو النمو الطبيعي للظاهرة، إذ يعبر عن تطور متغير ما عبر الزمن، سواء أكان هذا التطور بميل موجب أو سالب، إلا أنَّ هذا التطور يلاحظ في الفترات القصيرة، بينما يكون واضحاً في الفترات الطويلة ويرمز له بالرمز (T_t) تكون مشاهدات السلسلة الزمنية تابعة للزمن الذي يحدد خاصيتها أو سمتها الرئيسة، وهذه العلاقة الزمنية قد تأخذ أشكالاً مختلفة.

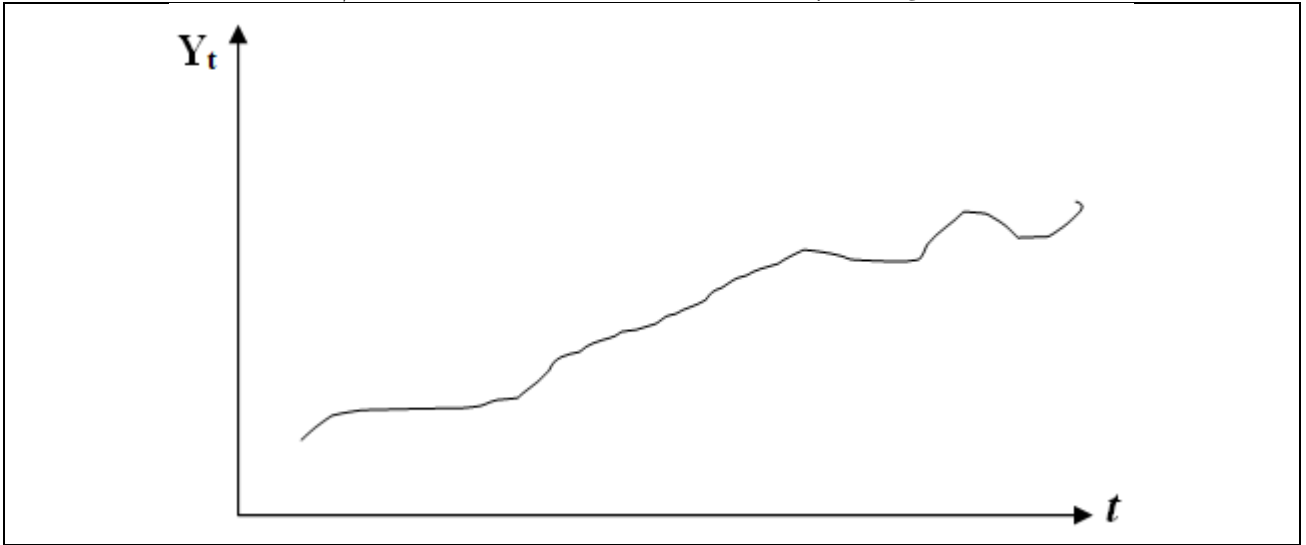
⁽¹⁾Mohsen Mehrara and Yazdan Gudarzi Farahani and Others, **The Effect Of Macroeconomic Variables on The stock Market Index of the Tehran stock Exchange**, International letter of social and Hamanistic sciences, 2016 , p.18.

⁽²⁾ كامل علاوي كاظم ومحمد غالي راهي، **تحليل وقياس العلاقة السببية بين التوسع المالي والمتغيرات الاقتصادية في العراق للمدة 2010-1974**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد (69)، العدد (29)، 2013، ص223 – ص224.

⁽³⁾ شيخي محمد، **طرق الاقتصاد القياسي**، ديوان المطبوعات الجامعية، دار الحامد للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ط1، 2011، ص197.

الشكل (22)

منحنى معياري لسلسلة زمنية تتضمن مركبة اتجاه عام .



المصدر: د. شيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2011، ص198

2. التغيرات الموسمية : Seasonal variations

هي التغيرات التي تحدث بانتظام في وحدات زمنية متعاقبة والتي تتجم عن تأثير عوامل خارجية أو هي

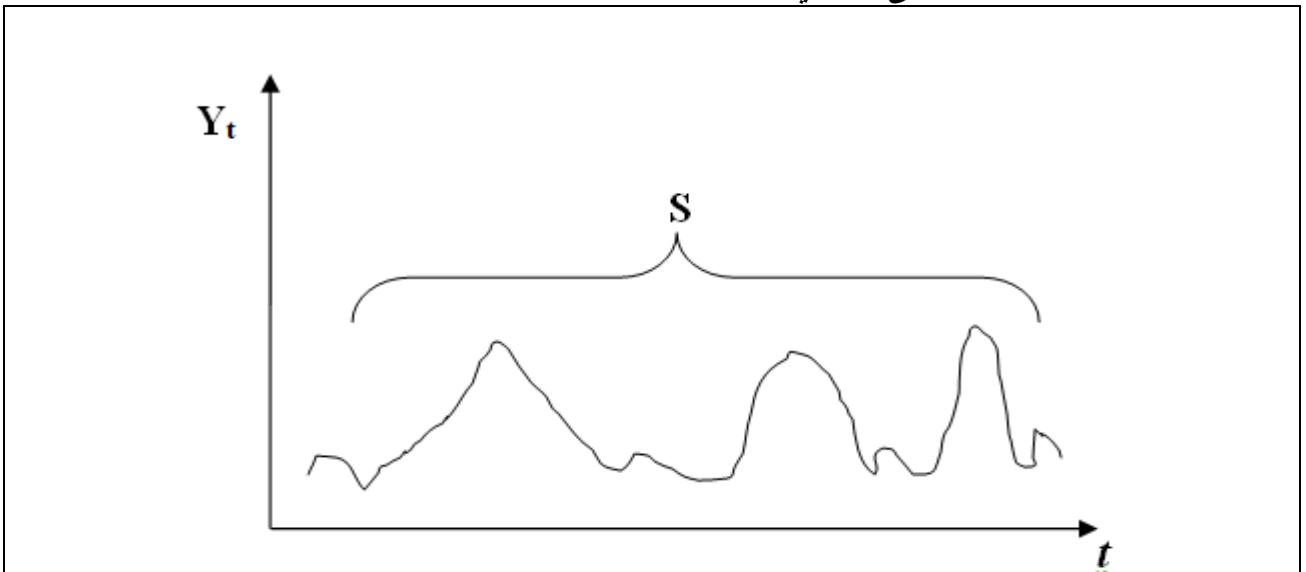
تقلبات قصيرة المدى تتكرر على نفس الوتيرة كل سنة، ويرمز لها (S_t) وكمثال لهذه التغيرات العطل

والاجازات، الاقبال على نوع الألبسة في فصل ما، استهلاك المكيف في فصل الصيف....، ألخ، والشكل (23)

يوضح حالة وجود مركبة موسمية في السلسلة الزمنية (Y_t) ⁽¹⁾:

الشكل (23)

منحنى معياري لسلسلة زمنية تتضمن مركبة موسمية



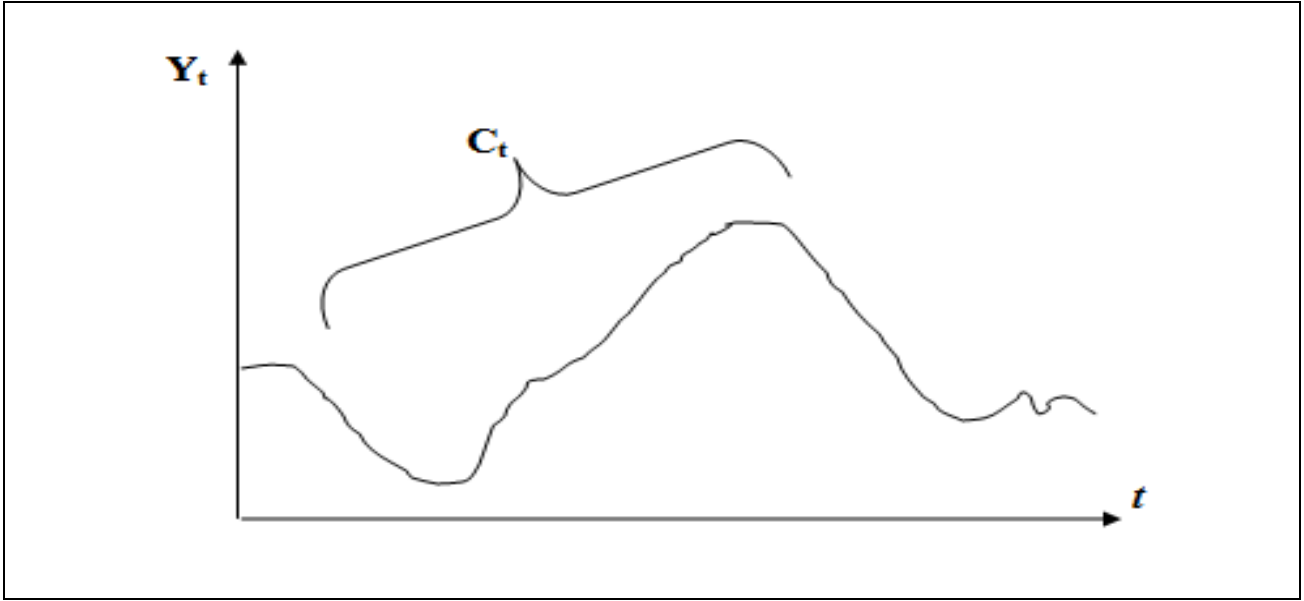
المصدر: د. شيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2011، ص198

⁽¹⁾ Grais , 1978 , P.326

3. التغيرات الدورية :Cyclical variations

تتعرض هذه المركبة في السلاسل الزمنية طويلة الأجل، والتي تبرز انتقال أثر الأحوال الاقتصادية مثلاً، وهي تغيرات تشبه التغيرات الموسمية إلا أنها تتم في فترات أطول نسبياً من الفترات الموسمية، وبالمقارنة بالتغيرات الموسمية فإن طول الفترة الزمنية غير معلوم وانما يتراوح عادة بين (3 - 10) سنوات، وبالتالي يصعب التعرف على التقلبات الدورية ومقاديرها لأنها تختلف اختلافاً كبيراً من دورة لأخرى سواء من حيث طول الفترة الزمنية للدورة أو اتساع تقلباتها ومداهها، ونرمز لها بالرمز (C_t)

الشكل (24)
منحنى سلسلة زمنية تتضمن مركبة دورية



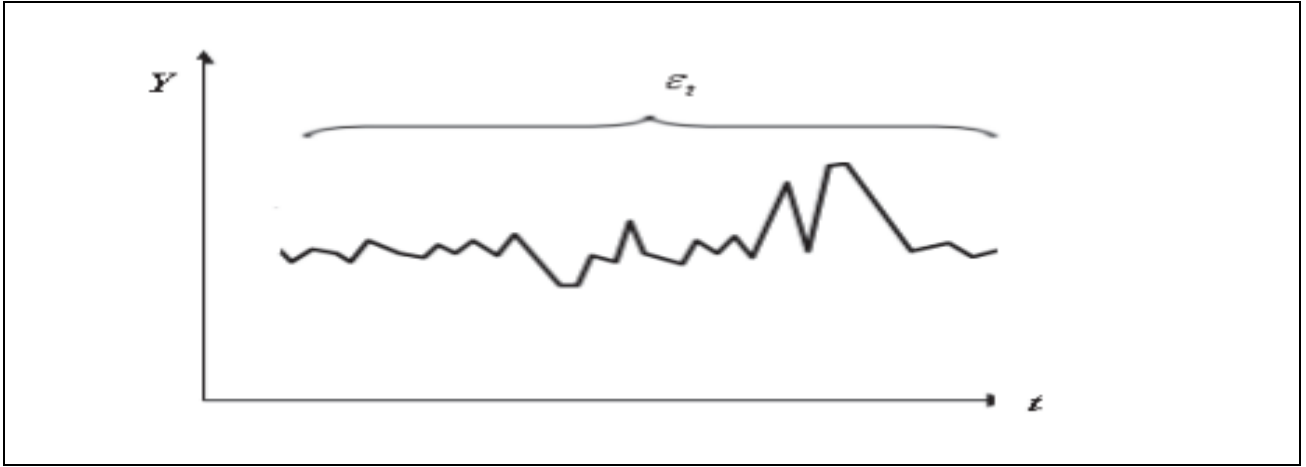
المصدر: د. شيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2011، ص198

4. التغيرات العشوائية : Random or Stochastic variations

تعتبر عن التذبذبات غير المنتظمة، وبعبارة أخرى هي تلك التغيرات الشاذة التي تتجم عن ظروف طارئة لا يمكن التنبؤ بوقوعها أو تحديد نطاق تأثيرها، إذ تنشأ عن أسباب عارضة لم تكن في الحسبان مثل الزلازل، اضطراب العمال،.....الخ، ويرمز لها (ε_t) والشكل (25) يوضح حالة وجود مركبة عشوائية في السلسلة الزمنية (Y_t) :

الشكل (25)

منحنى التغيرات العشوائية في السلسلة الزمنية.



وترجع أهمية دراسة السمات الإحصائية للسلاسل الزمنية إلى أسباب عديدة أهمها:

1. إنَّ استقرار السلاسل الزمنية اقتصادياً يختلف عن استقرارها إحصائياً.
 2. إنَّ الطبيعة غير الساكنة للمتغيرات الاقتصادية تؤثر في نتائج الاختبارات القياسية إذ يزداد احتمال الارتباط الزائف وتباين القيمة المقدرة لمعاملات الانحدار لكونه يكون اقل ما يمكن.
- أما درجة التكامل فهي تختلف إذا ما كانت السلسلة الزمنية مستقرة في المستويات $I(0)$ ، أو مستقرة في الفرق الأول $I(1)$ ، أو في الفرق الثاني $I(2)$ ، ويتم معرفة درجة التكامل بأجراء اختبار ديكي فولر الموسع على الفرق الأول:

$$\Delta Y_t = Y_t - Y_{t-1}$$

والفرق الثاني:

$$\Delta Y_t = \Delta Y_t - \Delta Y_{t-1}$$

فإذا كان الفرق الأول مستقراً والدالة غير مستقرة في المستويات يقال إنَّها متكاملة من الدرجة $I(1)$ ، وفي الغالب تكون السلاسل الزمنية غير الساكنة من الدرجة الأولى.

ولكي يتم تحديد الطريقة أو النموذج الذي يتم بموجبه تقدير العلاقة بين المتغيرات التابعة والمستقلة، نعتمد نتائج استقرارية السلاسل الزمنية لكافة المتغيرات، وعلى النحو الآتي:

1. اذا كانت نتائج استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج مستقرة عند المستوى $I(0)$ فيتم تقدير النماذج - القياسية بالانحدار البسيط طريقة المربعات الصغرى (OLS) ولا يوجد تحيز في التقدير ومن ثم فان معالم الانحدار تكون حقيقية وغير زائفة او (متحيزة).

2. اذا كانت نتائج اختبار الاستقرارية لمتغيرات النموذج القياسي مستقرة عند المستوى $I(0)$ وبعضها الآخر مستقر عند الفرق الاول $I(1)$ فيتم التقدير للنموذج اعتمادا على اسلوب الانحدار الذاتي للتوزيع المتباطئ .ARDL

3. وفي حالة تحقق الإستقرارية عند الفرق الأول $I(1)$ لكافة المتغيرات فتكون الخطوة اللاحقة اتباع اسلوب التكامل المشترك فإذا كان هناك تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، عندها نستخدم الانحدار المقيد (نموذج تصحيح الخطأ في حالة المتغير المستقل الواحد يستخدم (ECM) أما في حالة وجود أكثر من متغير مستقل واحد يستخدم (VECM) أو الانحدار غير المقيد (VAR) أي لا يوجد تكامل مشترك بين متغيرات النموذج .

4. أما اذا كانت بعض المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول $I(1)$ وبعضها الآخر عند الفرق الثاني $I(2)$ فيتم الاعتماد في هذه الحالة على نماذج السببية (Causality).

رابعاً : مفهوم التكامل المشترك (Cointegration):

هو اشتراك أو تصاحب بين سلسلتين زمنيتين (Y_t, X_t) أو أكثر بحيث تؤدي التقلبات في أحدهما إلى الغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتها ثابتة عبر الزمن، وهذا قد يعني أن بيانات السلاسل الزمنية قد تكون غير مستقرة إذا ما أخذت كل على حده، ولكنها تكون مستقرة كمجموعة، ومثل هذه العلاقة الطويلة الأجل بين مجموعة من المتغيرات تعد مفيدة في التنبؤ بقيم المتغير التابع بدلالة مجموعة من المتغيرات المستقلة.

ويتعين حدوث التكامل المشترك في حالة أن تكون السلسلتان (Y_t, X_t) متكاملتين من الرتبة الأولى كل على حدة، إن تكون البواقي الناجمة عن تقدير العلاقة بينهما متكاملة من الرتبة صفر، حتى يكون التكامل المشترك موجوداً بين متغيرين (Y_t, X_t) يتعين تحقيق الشروط الآتية ⁽¹⁾ :

$$Y_t = a + BX_t + U_t \dots\dots\dots(8)$$

⁽¹⁾ W.H. Greene , Econometric Analysis , Pearson Education , Inc , 6th Edition , 2005, p.756-759.

$$Y_t \sim I(1), X_t \sim I(1), U_t \sim I(0) \dots (9)$$

يلاحظ في هذه الحالة أن الحد العشوائي (U_t) يقيس انحراف العلاقة المقدرة في الأجل القصير عن اتجاهها التوازني في الأجل الطويل.

وعليه نجد مما سبق أن التكامل المشترك هو التعبير الاحصائي لعلاقة التوازن الطويل الأجل، فلو إن هناك متغيرين يتصفان بخاصية التكامل المشترك فإن العلاقة بينهما تكون متجهة إلى وضع التوازن في الأجل الطويل، بالرغم من امكانية وجود انحرافات عن هذا الاتجاه في الأجل القصير، وتنعكس هذه الانحرافات كما أشرنا في البواقي المتمثلة في $U_t = Y_{t-1} - a - bX_t$ ، ووفقاً لذلك فإن النظام يكون في وضع التوازن عندما ($U_t = 0$) ويكون في حالة عدم التوازن عندما ($U_t \neq 0$).

خامساً : تقديرات واختبارات التكامل المشترك :

1. اختبار انجل – كرانجر (Engle – Granger test (EG):

يتطلب اختبار انجل – كرانجر أن تكون العلاقة بين متغيرين فقط، وإن تكون السلسلتين لفترة زمنية طويلة، كما يفترض هذا الاختبار أن احد المتغيرات فقط يعد متغيراً تابعاً وباقي المتغيرات مستقلة أو خارجية، ويفترض أيضاً وجود علاقة التكامل الواحدة بين متغيرات العلاقة⁽¹⁾:

ولإجراء هذا الاختبار نتبع الخطوات الآتية :

أ- نقوم بتقدير احدى الصيغ الأصلية الآتية :

$$Y_t = a + a_1T + b_2X_t + U_t$$

ب- نحصل على البواقي (U_t) وفقاً للصيغ الآتية :

$$U_t = y - a - bX_t \dots (10)$$

$$U_t = y - a - b_1T - b_2X_1 \dots (11)$$

ت- نقوم باختبار مدى السكون للسلسلة (U_1) بتقدير احدى الصيغ الآتية اعتماداً على اختبار جذر الوحدة :

$$\Delta U_{t-1} = \lambda U_{t-1} + E_1 \dots (12)$$

$$\Delta U_{t-1} = \lambda U_{t-1} + \sum_{j=1}^k P_{t-j} \Delta u_{t-j} + E_t \dots (13)$$

(1) حميد عبيد، الاقتصاد القياسي، دار الكتب موزعون وناشرون، كربلاء، ط1، 2017، ص413 - 414.

ونتحقق من وجود جذر الوحدة في هذه السلسلة بحساب قيمة (τ) لنقارنها بالقيمة الحرجة من الجداول التي أعدها انجل وكرانجر، إذا كانت (τ) المحسوبة $< (\tau)$ الحرجة نرفض فرضية العدم، ومن ثم تكون سلسلة (U_t) ساكنة وبيانات سلسلتي كل من (Y_t, X_t) تتصف بخاصية التكامل المشترك، أي أن الانحدار المقدر لا يكون زائفاً، والعكس صحيح لا تكون المتغيرات مُتمتعة بخاصية التكامل المشترك، ويكون الانحدار المقدر زائفاً.

2. اختبار الانحدار المتكامل ل (دارين – واتسن) :

لإجراء الاختبار نتبع الخطوات الآتية⁽¹⁾:

أ. نقوم بحساب احصائية دارين – واتسن (d) المصاحبة للانحدار الأصلي بين (Y_t, X_t) وتسمى d المحسوبة.

ب. نبحث عن قيمة (d) الجدولية والتي تؤخذ من جداول خاصة (sargan and Bhargava)

ت. نختبر فرضية العدم $(d = 0)$

إذا كانت d المحسوبة $< d$ الجدولية نرفض فرضية العدم، أي هناك تكامل مشترك ويكون الانحدار المقدر زائفاً، والعكس صحيح.

لماذا نختبر التكامل المشترك؟

إذا قدرنا العلاقة البسيطة الآتية :

$$Y_t = a + BX_t + u_t \dots\dots(14)$$

ووجدنا أن التوليفة الخطية $u_t = (Y_t - a - BX_t)$ هي متكاملة من الدرجة صفر $I(0)$ أي ساكنة (مستقرة) فنقول أن المتغيرين (Y_t, X_t) متكاملان، أي أن كلاهما له نفس الطول الموجي.

وبديهيها عندما (U_t) في المعادلة أعلاه متكامل من الدرجة صفر $I(0)$ فإن الاتجاه Trend في (Y_t, X_t) يحذف Cancel out ويكون لهما الطول الموجي نفسه.

إذا كان المتغيران متكاملين من الدرجة نفسها $I(1)$ أو $I(d)$ فإن الانحدار بالمستوى (level) للمتغيرين ذات معنى ليس زائفاً، فإذا تحققنا أن البواقي U_t من الانحدار هي متكاملة من الدرجة $I(0)$ ساكنة، فمنهجية

(1) د. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي (بين النظرية والتطبيق)، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، ط1، 2005، ص673.

الانحدار التقليدي (المتضمنة اختبار F, t) يمكن تطبيقها على البيانات في السلسلة المساهمة في جذر الوحدة والتكامل المشترك يجبرنا على ايجاد إذا كانت بواقي الانحدار مستقرة ساكنة (مستقرة).

3- طريقة جوهانسون لاختبار التكامل المشترك :

يستخدم اختبار جوهانسون للكشف عن وجود علاقة تكامل مشترك عند تقدير العلاقة بين أكثر من متغيرين، وإن السلاسل الأصلية غير الساكنة ولها نفس رتبة التكامل، فضلاً عن التأكيد على صحة نتائج اختبار كرانجر وتعزيز قوتها، كما يحقق هذا الاختبار ميزة إضافية حتى في حالة متغيرين فقط، ألا وهي تحليل أثر التداخل أو التفاعل المتبادل بين المتغيرات، كذلك يعالج العيوب التي يعاني منها اختبار انجل كرانجر والتي تم التطرق لها سابقاً وهي ⁽¹⁾ :

أ. أن تكون العلاقة بين متغيرين اثنين فقط.

ب. أن أحد المتغيرات فقط يعتبر متغيراً تابعاً وباقي المتغيرات تعد متغيرات خارجية.

ت. وجود علاقة تكامل واحدة بين متغيرات العلاقة، وهذا ما لن يكون صحيحاً في نظام مكون من عدد كبير من المعادلات.

ان اختبار جوهانسون في اطار نموذج ال (VAR) الذي يأخذ الشكل الرياضي الاتي:

$$Y_t = A_1 Y_{t-1} + A_2 Y_{t-2} + \dots + A_p Y_{t-p} + B X_t + E_t \dots \dots (15)$$

يعني أن لدينا نظام يتكون من مجموعة من المعادلات، وأن كل متغير داخلي فيه له معادلة بحيث إن عدد معادلات النموذج تساوي عدد المتغيرات الداخلية، ويعامل كل متغير داخلي على ان دالة في القيم المبثثة لكل المتغيرات الداخلية وأي متغيرات أخرى خارجية، إذ إن :

Y_t : يمثل متجه عمودي لعدد من المتغيرات الداخلية.

A : تمثل مصفوفة المعلمات المقدرة للمتغيرات الداخلية $(A_1, A_2, \dots, A_p)$.

X_t : يمثل متجه المتغيرات الخارجية.

B : مصفوفة المعلمات المقدرة للمتغيرات الخارجية.

P : تمثل طول فترة الابطاء للمتغيرات.

E_t : يمثل متجه الحدود العشوائية ويطلق عليه الصدمات في اطار نموذج الانحدار الذاتي.

(1) د.حميد عبيد، الاقتصاد القياسي، المصدر السابق، ص416

وعندما تكون السلاسل ساكنة يمكن تحويل النموذج السابق إلى الشكل الآتي:

$$\Delta y_t = \pi y_{t-1} + \sum_{i=1}^{p-1} \Gamma_i \Delta y_{t-i} + B X_t + E_t$$

أو إلى الشكل الآتي :

$$\Delta y_t = a [B (Y_t - 1)] + \Gamma_1 \Delta y_{t-1} + r_2 \Delta y_{t-2} + \dots + \Gamma_{K-1} \Delta y_{t-(k-1)} + B X_t + E_t$$

إذ إن :

$$\pi = \sum_{i=1}^p A_i - I , \Gamma_i = - \sum_{j=i+1}^p A_j$$

Δ : تمثل الفروق الأولى للمتغيرات الساكنة.

Γ : تمثل مصفوفة معاملات نفس المتغيرات المبطنّة غير ساكنة والتي يتم ادخالها على شكل الفروق الأولى مثل (y_{t-2}, y_{t-1})

π : تمثل مصفوفة معاملات نفس المتغيرات السابقة نفسها (لكن كمستويات مبطنّة لفترة واحدة) مثل:

$\Delta y_{t-2}, \Delta y_{t-1}$ وهكذا .

B : تمثل مصفوفة معاملات المتغيرات الخارجية.

تحدد رتبة المصفوفات (π) بعدد المعادلات (علاقات التكامل المشترك) التي يمكن أن تشمل عليها العلاقة، ويرمز لها بالرمز r ، والتي سوف يتم اختبارها باستعمال اختبار الأثر (trace) واختبار القيمة المميزة العظمى والتي سوف نتطرق لها لاحقاً.

عندما تكون رتبة المصفوفة (π) تساوي الصفر أي ($r = 0$) في هذه الحالة نرفض وجود التكامل المشترك، أي لا توجد علاقة توازنية بين المتغيرات في الأجل الطويل.

وأعتمد أسلوب التكامل المشترك طريقة الامكان الأعظم (maximum likely hood) المطورة من كل من جوهانسن وجوسليوس، فقد اقترح (jonhansen , 1988) (jonhansen and juselius 1990) اختبارين احصائيين وهما :

أ. اختبار الأثر **Trace test** :

إذا اخترنا فرضية عدم بأن عدد متجهات التكامل المشترك الفريدة يقل عن أو يساوي العدد q ($r > q$).

مقابل الفرضية البديلة : أن عدد المتجهات يساوي q ($r = q$) ويحسب حسب الصيغة الآتية :

$$\lambda_{\text{trau}}(r) = -T \sum_{i=r+1}^p \ln(1 - \lambda_i)$$

إذ إن:

T : يمثل حجم العينة، $(\lambda, \dots, \lambda_{r+1})$ = يمثل أقل المتجهات الكامنة (p-r) (Eigen vector)

وتشير فرضية العدم إلى أن عدد متجهات التكامل المشترك الكامنة يساوي أو يقل عن (r) وهي رتبة المصفوفة π

ب. اختبار القيمة المميزة العظمى ($\lambda_{\max}$) (maximum Eigen values) :

ويحسب هذا الاختبار وفقاً للصيغة الآتية :

$$\lambda_{\max}(r | r+1) = -T \ln(1 - \lambda_{r+1})$$

إذا تم اختبار فرضية العدم بأن عدد متجهات التكامل يساوي r (q = r) مقابل الفرضية البديلة إن عدد متجهات التكامل المشترك يساوي r+1 (q = r+1).

أن منهجية (جوهانسون جوسليوس) هو اختبار لرتبة المصفوفة π ذات الرتبة الكاملة (full rank) بمعنى أن المتغيرات الأصلية (level) ساكنة.

سادساً : اختبار السببية Causally :

ان اختبار السببية هو تحديد نوع واتجاه العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية، وقد اقترح (Hsiao) طريقة تعتمد على الجمع بين طريقة السببية لكرانجر وخطأ التنبؤ النهائي (FP E) (final prediction Error) بهدف التغلب على المشاكل المصاحبة لعدم اختبار الفجوة الزمنية الملائمة⁽¹⁾.

أما اختبار السببية لكرانجر (GRANGER) فانه يتعلق بأهمية المعلومات الماضية لأحد المتغيرين في التنبؤ بقيمة المتغير الآخر، أي تعيين اتجاه العلاقة بينهما.

ان اختبار جذور الوحدة (Unit root) يركز على تحديد مدى استقرار تذبذب السلاسل الزمنية (لأن بيانات السلاسل الزمنية هي إما بيانات ساكنة أو بيانات متغيرة) علماً ان اختبار (Granger) يفترض استقرار السلاسل الزمنية (s, t).

التكامل المشترك يتضمن اختبار وجود علاقة في الأجل الطويل بين السلسلتين أو المتغيرين (علاقة توازن في الأجل الطويل) لأن المتغيرات لا تتحرك بالاتجاه نفسه لتحقيق حالة التوازن، لتأثرها بظروف

(1) د. حميد عبيد، المصدر السابق، ص 422.

وعوامل اقتصادية وخارجية مختلفة ، وذلك لوجود مدة زمنية للإرتداد تدل على الفارق الزمني في استجابة المتغير التابع للتغير في المتغيرات المستقلة أو العكس تماماً.

معاملات الارتباط تحدد طبيعة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية هل هي ضعيفة أو قوية، إذا كانت ضعيفة فإن التغير (COV) سيكون ضعيفاً، وأن كبر التغير معناه العلاقة قوية بين المتغيرات الاقتصادية. إن معامل الارتباط لا يمكن عده كمعيار أو مقياس مسلم به أو إعطاءه وزناً كبيراً في الدراسات القياسية، ما لم تكن العلاقة أكيدة وسببية.

هناك ثلاثة اختبارات لدراسة السببية هي كل من اختبار (Geweke 1983) اختبار (Granger) سنة (1972) ، (Sims 1969) ، وتعد منهجية (Granger) الأكثر استعمالاً وانتشاراً، لكن من أهم الشروط لاستخدامها هو عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، أي أن العلاقة قصيرة الأمد، وقد اقترح كل من (Toda and Yamamoto) منهجية جديدة والتي تعد من أحد الاختبارات السببية البديلة، تقوم هذه السببية المطورة من طرف (Toda.Y Hiro) و (Yamamoto Tuka) سنة (1995) على وجود التكامل المشترك بين متغيرات النموذج، أي إنها سببية طويلة الأمد، إلى جانب كونها تأخذ بنظر الاعتبار درجة استقرارية السلاسل الزمنية عند المستوى أو عند الفرق الأول أو عند الفرق الثاني⁽¹⁾، فعندما تكون القيمة الاحتمالية (P-value) أقل من مستوى المعنوية (0.05) فعنتي وجود علاقة سببية بين المتغير المستقل (X) والمتغير التابع (Y)، أي أن التغير في (X) يسبب التغير في (Y)⁽²⁾.

⁽¹⁾ Jean –Marie DuFour and others , **Short run and long run causally in time Series**, Journal of econometric inference N. 132, 2006 , P.249

⁽²⁾ Damodar Gujarati, **Basic Econometrics** , Palgrave Macmillan, 2012, P.280

المبحث الثالث

تقدير وتحليل النموذج القياسي المستخدم

أولاً : استقرارية السلاسل الزمنية :

يلاحظ من الجدول (26) أن اختبار ديكي - فولر الموسع (Augmented Dickey – Fuller) لمعرفة استقرارية متغيرات النموذج تبين الآتي :

1. إنَّ متغيرات سعر الفائدة وسعر الصرف الموازي (PE, IR) مستقرة عند مستواها $I(0)$ بوجود حد ثابت.
2. استقر المتغير سعر الفائدة (IR) عند المستوى $I(0)$ بوجود حد ثابت واتجاه عام.
3. استقرت المتغيرات سعر الفائدة وسعر الصرف الموازي ونسبة الاحتياطي القانوني (IR, PE, RR) فكانت مستقرة عند الفرق الأول $I(1)$ بوجود حد ثابت.
4. استقرت المتغيرات سعر الفائدة وسعر الصرف الموازي ونسبة الاحتياطي القانوني (IR, PE, RR) عند الفرق الأول بوجود حد ثابت واتجاه عام.
5. استقرت المتغيرات عرض النقد الواسع والائتمان المصرفي (M_2 , BC) عند الفرق الثاني بجميع مستوياتها.

الجدول (26)

استقرارية السلاسل الزمنية

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)						
Null Hypothesis: the variable has a unit root						
	<u>At Level</u>					
		BC	IR	M2	PE	RR
With Constant	t-Statistic	0.9595	-3.5319	1.2205	-2.8971	-1.9911
	Prob.	0.9960	0.0087	0.9982	0.0488	0.2904
		n0	***	n0	**	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.0825	-3.6018	-1.4145	-2.6747	-1.7189
	Prob.	0.9270	0.0339	0.8520	0.2491	0.7367
		n0	**	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	1.4314	-1.4493	1.9276	-0.3520	-0.4258
	Prob.	0.9617	0.1369	0.9870	0.5561	0.5275
		n0	n0	n0	n0	n0
	<u>At First Difference</u>					
		d(BC)	d(IR)	d(M2)	d(PE)	d(RR)
With Constant	t-Statistic	-1.4949	-3.4273	-2.2442	-3.0889	-3.1172
	Prob.	0.5329	0.0119	0.1920	0.0302	0.0280

		n0	**	n0	**	**
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.3204	-3.4293	-2.9568	-3.4316	-3.3047
	Prob.	0.4194	0.0523	0.1490	0.0522	0.0707
		n0	*	n0	*	*
Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.8694	-3.4404	-1.4234	-3.0225	-3.1308
	Prob.	0.3374	0.0007	0.1435	0.0028	0.0020
		n0	***	n0	***	***
	At Second Difference					
		dd(BC)		dd(M2)		
With Constant	t-Statistic	-10.8178		-7.89186		
	Prob.	0.0000		0.0000		
		***		***		
With Constant & Trend	t-Statistic	-10.81844		-7.888646		
	Prob.	0.0000		0.0000		
		***		***		
Without Constant & Trend	t-Statistic	-10.8166		-7.872214		
	Prob.	0.0000		0.0000		
		***		***		
Notes:						
a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant						
b: Lag Length based on SIC						
c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.						

المصدر: من إعداد الباحث، باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (EViews 12)

ثانياً. اختبار التكامل المشترك:

يلاحظ من خلال الجدول (27) أن اختبار التكامل المشترك، ونجد أن قيمتي الأثر (Track) والقيمة المميزة العظمى (Eigenvalue) هي أكبر من قيمتها الحرجة (critical) وهذا يدل على وجود علاقة تزامنية طويلة الأمد بين متغيرات النموذج القياسي المقدر. فنرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود تكامل مشترك ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود تكامل مشترك بين المتغيرات المستقلة (عرض النقد الواسع، سعر الفائدة، نسبة الاحتياطي القانوني وسعر الصرف الموازي) والمتغير التابع (الائتمان المصرفي) عند مستوى المعنوية البالغ (0.05).

(27) الجدول

اختبار التكامل المشترك

Date: 05/28/22 Time: 12:24				
Sample (adjusted): 1991Q2 2020Q1				
Included observations: 116 after adjustments				
Trend assumption: Linear deterministic trend				
Series: BC IR M2 PE RR				
Lags interval (in first differences): 1 to 4				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized		Trace	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.301528	86.31228	69.81889	0.0014
At most 1	0.208626	44.68452	47.85613	0.0963
At most 2	0.069757	17.54227	29.79707	0.5999
At most 3	0.050707	9.154333	15.49471	0.3513
At most 4	0.026521	3.117971	3.841465	0.0774
Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
Hypothesized		Max-Eigen	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.301528	41.62775	33.87687	0.0049
At most 1	0.208626	27.14226	27.58434	0.0569
At most 2	0.069757	8.387933	21.13162	0.8785
At most 3	0.050707	6.036362	14.26460	0.6085
At most 4	0.026521	3.117971	3.841465	0.0774
Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				

المصدر: من إعداد الباحث، باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (EViews 12)

ثالثاً : الاختبارات التشخيصية :

1. اختبار (LM) للكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي :

يلاحظ من الجدول (28) نتائج اختبار (LM) الذي يختبر وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين متغيرات النموذج القياسي المقدر من عدمها، وأظهرت النتائج عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين متغيرات النموذج القياسي، لأن القيمة الحرجة (الاحتمالية) تساوي (0.9922) وهي أكبر من مستوى معنوية (0.05)، وبالتالي علينا أن نرفض الفرضية البديلة ونقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي بين متغيرات النموذج القياسي.

الجدول (28) اختبار الارتباط الذاتي

VAR Residual Serial Correlation LM Tests

Date: 05/28/22 Time: 12:33

Sample: 1990Q1 2020Q4

Included observations: 119

Null hypothesis: No serial
correlation at lag h

Lag	LRE* stat	Df	Prob.	Rao F-stat	Df	Prob.
1	11.1512	25	0.992	0.43897	(25, 369.3)	0.9922

Null hypothesis: No serial
correlation at lags 1 to h

Lag	LRE* stat	Df	Prob.	Rao F- stat	Df	Prob.
1	11.1512	25	0.992	0.43897	(25, 369.3)	0.9922

*Edgeworth expansion corrected likelihood ratio statistic.

المصدر: من إعداد الباحث، باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (EViews 12)

2. اختبار ثبات تجانس التباين :

يلاحظ من الجدول (29) نتائج اختبار ثبات تجانس التباين والذي يقيس وجود مشكلة عدم ثبات تجانس التباين بين متغيرات النموذج القياسي، إذ يبين لنا الاختبار عدم وجود تلك المشكلة لأن القيمة الاحتمالية (prob.) تساوي (0.0000) وهي أقل من مستوى معنوية (0.05) وبالتالي نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود مشكلة ثبات تجانس التباين، ونرفض الفرضية البديلة.

الجدول (29)

اختبار ثبات تجانس التباين

VAR Residual Heteroscedasticity Tests (Levels and Squares)					
Date: 05/28/22 Time: 12:34					
Sample: 1990Q1 2020Q4					
Included observations: 119					
Joint test:					
Chi-sq	Df	Prob.			
584.3339	300	0.0000			

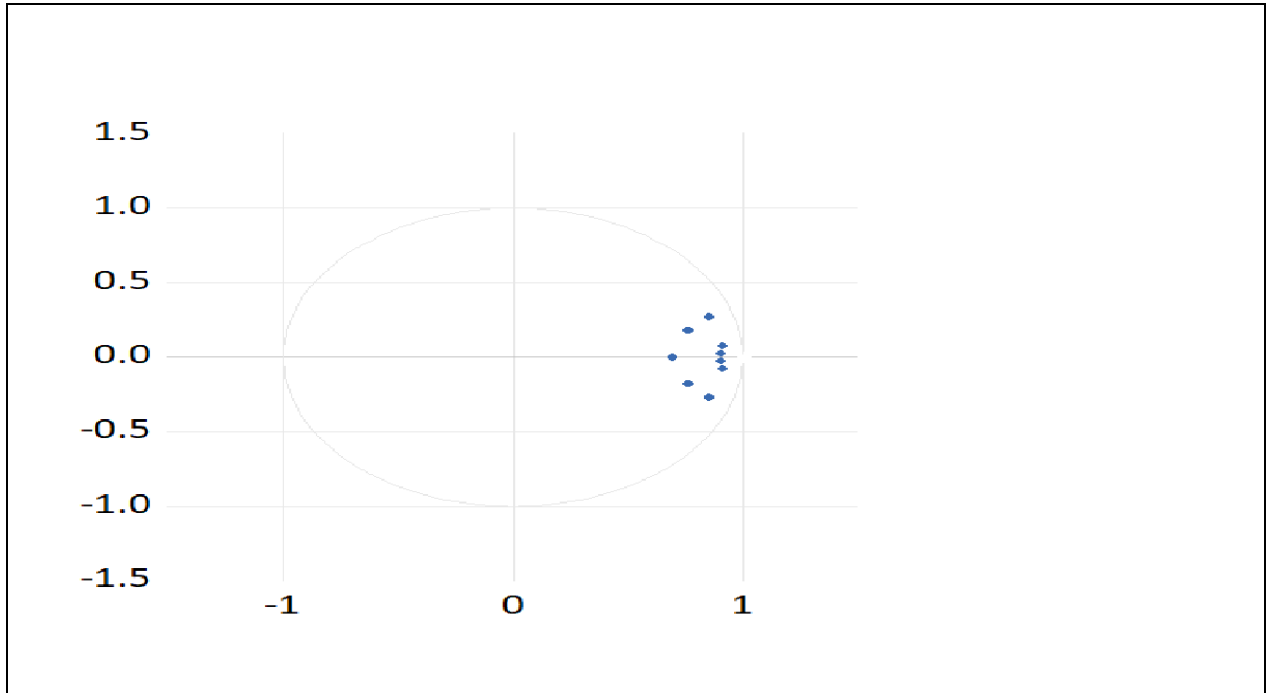
المصدر: من إعداد الباحث، باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (EViews 12)

3. اختبار استقرارية النموذج ككل :

يوضح الشكل (26) استقراريته النموذج القياسي ككل، وتبين أن جميع الجذور تقع داخل دائرة الوحدة، ويعني أن السلسلة الزمنية لمتغيرات النموذج القياسي لا تحتوي على جذر الوحدة ولا تحتوي على سكون عشوائي دائم يؤثر على الانحراف المعياري للتقدير واختبارات المعنوية الإحصائية الأخرى التي تقوم على حساب الانحراف المعياري، وعليه توجد علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة (عرض النقد الواسع، سعر الفائدة، نسبة الاحتياطي القانوني وسعر الصرف الموازي) والمتغير التابع (الائتمان المصرفي).

الشكل (26)

اختبار استقرارية النموذج ككل



المصدر: من إعداد الباحث، باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (Eviews 12)

رابعاً : اختبار سببية تودا ياماموتو Toda Yamamota Causality :

1. بينت نتائج اختبار السببية أن هناك علاقة سببية بين المتغير المستقل (عرض النقد الواسع M_2) والمتغير التابع (الائتمان المصرفي BC) في الأمد الطويل، ذلك لأن القيمة الاحتمالية (Prob) تساوي (0.0003) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)، فنرفض فرضية العدم ونقبل بالفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة سببية بين المتغير المستقل والمتغير التابع. وهو يتفق مع منهج النظرية الاقتصادية، وبالتالي سيزداد حجم الائتمان المصرفي نتيجة زيادة عرض النقد الواسع M_2 .
2. بينت نتائج الاختبار أن هنالك علاقة سببية باتجاه واحد بين سعر الفائدة (IR) وعرض النقد الواسع (M_2) لأن القيمة الاحتمالية (Prob.) تساوي (0.0004) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) فنرفض فرضية العدم ونقبل بالفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة وتأثير معنوي بين سعر الفائدة وعرض النقد الواسع.
3. بينت نتائج الاختبار أن هنالك علاقة سببية بين نسبة الاحتياطي القانوني (RR) وعرض النقد الواسع (M_2) في الأمد الطويل، لأن القيمة الاحتمالية (Prob.) تساوي (0.0002) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)، فنرفض فرضية العدم ونقبل بالفرضية البديلة. كذلك توجد علاقة سببية تبادلية تتجه من عرض النقد الواسع (M_2) الى نسبة الاحتياطي القانوني (RR). لأن القيمة الاحتمالية (Prob.) تساوي

(0.0067) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05). وهو يتفق مع منهج النظرية الاقتصادية وبالتالي يستطيع البنك المركزي العراقي من خلال عرض النقد ونسبة الاحتياطي القانوني التأثير في مستوى الائتمان المصرفي وتشجيع المصارف التجارية لمنح الائتمان الى الزبائن لدعم الانشطة الاقتصادية.

4. بينت نتائج الاختبار أن هنالك علاقة سببية بين نسبة الاحتياطي القانوني (RR) وسعر الصرف الموازي (PE)، لأن القيمة الاحتمالية (Prob.) تساوي (0.0004) وهي أقل من مستوى معنوية (0.05)، فنرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، كذلك توجد علاقة سببية تبادلية تتجه من سعر الصرف الموازي (PE) الى نسبة الاحتياطي القانوني (RR) كون القيمة الاحتمالية (Prob.) تساوي (0.0017) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05). فنرفض فرضية العدم ونقبل بالفرضية البديلة التي تنص على وجود على علاقة سببية.

الجدول (30) اختبار سببية تودا ياماموتا

Pairwise Toda Yamamota Causality Tests

Date: 05/28/22 Time: 12:30

Sample: 1990Q1 2020Q4

Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
IR does not Cause BC	120	0.45413	0.5017
BC does not Cause IR		1.70822	0.1938
M2 does not Cause BC	120	107.615	0.0003
BC does not Cause M2		57.3012	0.0009
PE does not Cause BC	120	0.00120	0.9724
BC does not Cause PE		1.40327	0.2386
RR does not Cause BC	120	1.83471	0.1782
BC does not Cause RR		3.43277	0.0664
M2 does not Cause IR	120	2.80211	0.0968
IR does not Cause M2		13.4721	0.0004
PE does not Cause IR	120	0.22493	0.6362
IR does not Cause PE		0.77427	0.3807
RR does not Cause IR	120	0.67235	0.4139
IR does not Cause RR		0.12903	0.7201

PE does not Cause M2	120	0.62150	0.4321
M2 does not Cause PE		2.55503	0.1126
RR does not Cause M2	120	30.5356	0.0002
M2 does not Cause RR		7.61116	0.0067
RR does not Cause PE	120	13.1307	0.0004
PE does not Cause RR		10.3566	0.0017

المصدر: من إعداد الباحث، باستخدام برنامج التحليل الاحصائي (EViews 12)

أولاً : الاستنتاجات:

أ. استنتاجات عامة:

1. استخدام البنك المركزي العراقي قبل عام (2003) سياسة الاصدار النقدي (التمويل بالتضخم)، لتمويل عجز الموازنة العامة وتمويل النفقات العسكرية آنذاك، وبالتالي أدت إلى زيادة معدلات التضخم وانخفاض قيمة العملة المحلية، أما بعد عام (2003) فأستحدث مزاد (نافذة) بيع العملة الأجنبية من خلال بيع وشراء الدولار وبالتالي تهدف الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي والسيطرة على مناسيب السيولة والسيطرة على معدلات التضخم.
2. شهد الائتمان المصرفي زيادة مستمرة خلال المدة (1990 – 2002) بسبب توسع المصارف التجارية في منح القروض بشكل مستمر، واستقرار أسعار الفائدة ونسبة الاحتياطي القانوني آنذاك.
3. شهد الائتمان المصرفي للمدة (2003 – 2020) زيادة مستمرة بسبب زيادة الودائع المصرفية (الجارية والتوفير والثابتة) في ظل تحسن الوضع الاقتصادي والاجتماعي وزيادة مستوى الدخل مما دفع الأفراد والمؤسسات الى ايداع الفائض المالي لدى المصارف، إضافة الى اتخاذ البنك المركزي سياسة نقدية توسعية بتخفيض أسعار الفائدة لتحفيز الائتمان لتمويل مشاريع الاستثمار وتمويل خطط التنمية الاقتصادية.
4. لم تكن نسبة الاحتياطي القانوني أداة فاعلة للرقابة على الائتمان المصرفي في العراق، وذلك بسبب السيولة المرتفعة جداً التي تتمتع بها المصارف العراقية التي تمكنها من زيادة منح الائتمان حتى تم رفع نسبة الاحتياطي القانوني.

ب. استنتاجات الجانب التطبيقي:

1. بينت نتائج الاختبار القياسي وجود تكامل مشترك بين المتغيرات المستقلة (عرض النقد الواسع، سعر الفائدة، نسبة الاحتياطي القانوني وسعر الصرف الموازي) والمتغير التابع (الائتمان المصرفي) .
2. بينت نتائج الاختبار القياسي عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين متغيرات النموذج القياسي.
3. بينت نتائج الاختبار القياسي عدم وجود مشكلة ثبات تجانس التباين.
4. بينت نتائج استقرارية النموذج القياسي أن جميع الجذور تقع داخل دائرة الوحدة، ويعني أن السلسلة الزمنية لمتغيرات النموذج القياسي لا تحتوي على جذر الوحدة، وعليه توجد علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة (عرض النقد الواسع، سعر الفائدة، نسبة الاحتياطي القانوني وسعر الصرف الموازي) والمتغير التابع (الائتمان المصرفي).

5. بينت نتائج البحث أنه توجد علاقة سببية بين المتغير المستقل (عرض النقد الواسع) والمتغير التابع (الائتمان المصرفي)، وهو يتفق وواقع عرض النقد الواسع في الاقتصاد العراقي، إذ كانت السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي داعمة ومساندة للاقتصاد العراقي وذات اتجاهات توسعية.

ثانياً : التوصيات :

1. اجراء الاصلاحات المالية من خلال تطوير سوق الأوراق المالية وبناء نظام مصرفي متطور يساهم في تطوير أسواق النقد المحلية من خلال تعزيز المنافسة بين المصارف التجارية.
2. على البنك المركزي أن يكون له دور في تمويل التنمية الاقتصادية ولا يقتصر دوره في ضبط معدلات التضخم.
3. ضرورة التنسيق بين السياستين النقدية والمالية لتجنب التعارض بين أهدافها وأدواتها فلا يمكن للسياسة النقدية وحدها أن تحقق الاستقرار الاقتصادي، دون أن تتكامل مع أدوات السياسة المالية.
4. اعادة بناء احتياطي البنك المركزي من العملة الأجنبية التي تمثل غطاء العملة المحلية ومصدر استقرارها، كقيمة خارجية للدينار وتخفيض الطلب على الدولار من خلال التأثير على المسببات كالسيطرة على الاستيرادات وتحفيز القطاعات الاقتصادية وتوفير بيئة آمنة.
5. ادخال الأدوات الائتمانية الحديثة في العمليات المصرفية من أجل تنويع الائتمان من خلال استخدام التكنولوجيا المصرفية الحديثة وتطوير قدرات وكفاءة الموارد البشرية العاملة في المصارف.
6. تعزيز الاستقرار النسبي في سعر صرف الدينار العراقي الذي تحقق خلال مدة الدراسة وذلك من خلال تدعيم أداة مزاد العملة الأجنبية التي أثمرت وظهرت نتائجها واسهامها الجيد في استقرار سعر الصرف.

المصادر

القرآن الكريم

أولاً : المصادر العربية :

1. أحمد أبريهي العلي، الاقتصاد النقدي (وقائع ونظريات وسياسات)، دار الكتب، موزعون وناشرون، بيروت، 2015.
2. أحمد زهير الشامية، اقتصاديات النقود والمصارف، منشورات جامعة حلب، حلب، سوريا، 2000.
3. أحمد مندور، التحليل الاقتصادي الكلي، كلية التجارة، قسم الاقتصاد، جامعة عين الشمس، القاهرة، ب.تاريخ نشر.
4. أكرم محمود الحوراني وعبد الرزاق حسن حساني، النقود والمصارف، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، دمشق، 2011.
5. أياد عبد الفتاح النصور، أساسيات الاقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2013.
6. أياد منصور حسن، ادارة العمليات المصرفية والنقدية، دار ابن النفائس للنشر والتوزيع، عمان، 2019.
7. أدوين مانسفيلد وناريمان بيهراتفيس، علم الاقتصاد، مركز الكتاب الاردني، عمان، 2008.
8. السيد متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
9. جمال دعاس، السياسة النقدية في النظامين الاسلامي والوضعي (دراسة مقارنة)، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007 .
10. جيمس جوارتيني، ريجارد استروب، الاقتصاد الكلي - الاختيار العام والخاص، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن وعبد العظيم محمد، الاقتصاد الكلي، دار المريخ، الرياض، 1988.
11. حسين علي بخيت وسحر فتح الله، الاقتصاد القياسي، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2006.
12. حمدي عبد العظيم، السياسات النقدية والمالية في الميزان ومقارنة اسلامية، القاهرة، ط1، 1982.
13. حميد عبيد، الاقتصاد القياسي، دار الكتب موزعون وناشرون، كربلاء، ط1، 2017 .
14. سامي خليل، النظرية والسياسات النقدية والمالية، دار المعرفة، الكويت، 1983 .
15. سامي سعيد الحلاق ومحمد محمود العجلوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار اليازوري للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2010.
16. سامويلسون ونوردهاوس، علم الاقتصاد، مكتبة لبنان، دار الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، 2006.
17. سنان الشبيبي، ملامح السياسة النقدية في العراق، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، ب.ط، 2007.
18. شيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، دار الحامد للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ط1، 2011.

19. صبري زاير السعدي، التجربة الاقتصادية في العراق (النفط والديمقراطية والسوق والمشروع الاقتصادي الوطني)، للمدة (1951-2006)، دار المدى للثقافة والنشر والتوزيع، عمان، ط1، عمان، 2009.
20. صادق راشد الشمري ونغم حسين نعمة، ادارة المصارف وجودة الخدمات المصرفية (مداخل وتطبيقات)، اتحاد المصارف العربية، بيروت، ط1، 2016.
21. صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية (المفهوم والاهداف والأدوات)، ديوان المطبوعات، الجزائر، ط1، 2005.
22. ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، ط1، 2001.
23. رضا صاحب أبو حمد ود.فائق مشعل قدوري، ادارة المصارف، دار ابن الاثيل للطباعة والنشر، الموصل، 2005.
24. عباس كاظم جاسم الدعيمي، السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2010.
25. عباس كاظم جاسم الدعيمي، زهراء يوسف عباس السعدي، مسارات السياسات النقدية والمالية، دار الكتب ناشرون وموزعون، كربلاء، ط1، 2021.
26. عبد الحسين جليل الغالبي، الصيرفة المركزية والسياسات النقدية، مؤسسة النبراس للنشر والتوزيع، النجف، ط1، 2015.
27. عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، تحليل كلي، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ط1، 2003.
28. عبد القادر محمد عبد الله ود.خالد بن عبد العزيز السهلاوي، الادارة المالية، مكتبة الملك فهد الوطنية، جدة، ط5، 2017.
29. عقيل جاسم عبدالله، النقود والبنوك، مكتبة ودار الحامد للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ط1، 1999.
30. عبد الحميد الغزالي، أساسيات الاقتصاديات النقدية (وضعياً وإسلامياً)، دار النشر للجامعات، عمان، 2009.
31. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي (بين النظرية والتطبيق)، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، ط1، 2005.
32. عبد الوهاب الأمين وزكريا باشا، مبادئ الاقتصاد الكلي، الجزء الثاني، وكالة المطبوعات، الكويت، ب.ط، 1983.
33. عبد المنعم السيد علي ونزار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2004.

34. عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات النقود والبنوك**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، ط1، 2007.
35. عدنان تايه النعيمي، **ادارة الائتمان (منظور شمولي)**، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ط1، 2010.
36. عدنان تايه النعيمي، **الادارة المالية المتقدمة**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2008.
37. علي كنعان، **النقود والبنوك والسياسة النقدية**، دار المنهل للنشر والتوزيع، بيروت، ب.ط، 2010.
38. عوض فاضل اسماعيل الدليمي، **النقود والبنوك**، دار الحكمة للطباعة، بغداد، ب.ط، 1990.
39. غازي عناية حسين، **التضخم المالي**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، ب.ط، 1985.
40. فلاح حسن عداي الحسيني ومؤيد عبد الرحمن الدروي ، **ادارة البنوك (مدخل كمي واستراتيجي معاصر)**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
41. فايز تميم احمد، **الادارة المالية**، دار وائل للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ط1، 2008.
42. فائق شقير وآخرون، **الادارة المالية**، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ط1، 2008.
43. فاروق بن صالح الخطيب، **النقود والسياسة النقدية**، مطبعة الملك فهد الوطنية، جدة، ط1، 2014.
44. فليح حسن خلف، **النقود والبنوك**، عالم الكتاب الحديث، عمان، ط1، 2006.
45. قدي عبد المجيد، **مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
46. زكريا الدوري ويسرى مهدي حسن السامرائي، **الصيرفة المركزية والسياسات النقدية**، دار اليازوري للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ط1، 2006.
47. مايكل أيدجمان، **الاقتصاد الكلي**، ترجمة محمد ابراهيم المنصور، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض، ب.ط، 1999.
48. محب خلة توفيق، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، دراسة تحليلية للمؤسسات والنظريات، دار الفكر الجامعي للنشر والتوزيع، الاسكندرية، ط1، 2015.
49. محمد أحمد الأفندي، **الاقتصاد الكلي**، دار الأمين للنشر والتوزيع والطباعة، صنعاء، ط4، 2010.
50. محمد سعيد السنهوري، **اقتصاديات النقود والبنوك**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2012.
51. مدحت صادق، **النقود والبنوك وعمليات الصرف الأجنبي**، دار غريب للنشر والتوزيع، القاهرة، 1997.
52. محمود حسين الوادي وآخرون، **النقود والمصارف**، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2010.
53. محمود حسين الوادي وآخرون، **مبادئ علم الاقتصاد**، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2010.

54. محمود عبد المعطي أرشيد، الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 1999.
55. مظهر محمد صالح، الاقتصاد الريعي المركزي ومأزق انفلات السوق - رؤية في المشهد العراقي الراهن، مطبعة بيت الحكمة، بغداد، ط1، 2013.
56. مهدي حنقولا عيسى، ادارة المخاطر والمحافظ الائتمانية، دار الراية للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ط1، 2010.
57. ناظم محمد نوري الشمري، النقود و المصارف، دار الكتب للطباعة، الموصل، ب.ط، 1988.
58. نجلاء محمد باكر، اقتصاديات النقود والبنوك، أكاديمية طيبة، دمشق، ب.ط، 2001.
59. نبيل ذنون الصائغ، الائتمان المصرفي، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 2015.
60. نبيل ذنون الصائغ، الائتمان المصرفي، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، بيروت، ط2، 2018.
61. نبيل صدر محارب، النقود والمؤسسات المصرفية، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، 1968.
62. نزار كاظم الخيكاني وحيدر يونس الموسوي، السياسات الاقتصادية (الاطار العام وأثر في السوق المالي ومتغيرات الاقتصادي الكلي) ، دار اليازوري للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ط1، 2015.
63. هيفاء غدير، السياسات المالية والنقدية، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2010.
64. هزاع فلح، العمليات المصرفية، جامعة حماة، دمشق، سوريا، ب.ط، 2018.
65. هيل عجمي جميل الجناي وأرسلان ياسين، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2009.
66. وليد اسماعيل السيفو وآخرون، أساسيات الاقتصاد القياسي، دار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2006.
67. يوسف عبد راشد الرباعي وآخرون، البنوك التجارية، مطبعة وزارة التعليم الفني والتدريب المهني اليمنية، صنعاء، ط1، 2011.

ثانياً : المجالات الأكاديمية :

1. أحمد عبده محمود، النقيديون والسياسة النقدية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين الشمس، المجلد (1)، العدد(2)، 1982.
2. احمد سلطان محمد، اختبار استقرارية السلاسل الزمنية للبيانات المقطعية الخاصة بالمنشأة الصناعية الكبيرة في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد 19، العدد 70، 2013.

3. أديب قاسم شندي، سعر صرف الدينار العراقي والعوامل المؤثرة فيه، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد (11)، المجلد (1)، 2006.
4. ثريا الخزرجي، تقييم كفاءة وأداء السياسة النقدية في العراق للمدة (1980 - 2003)، مجلة كلية الادارة والاقتصاد، العدد (48)، المجلد (13)، 2007.
5. ثريا الخزرجي، السياسة النقدية في العراق بين تراكمات الماضي وتحديات الحاضر، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد (23)، المجلد (1)، 2010.
6. حفيظ إلياس، علي حمزة، دراسة تحليلية وتقييمية لاستراتيجية تنمية السياحة كقطاع بديل لقطاع المحروقات، حالة الجزائر، مجلة التنظيم والعمل، جامعة جيلالي الياس، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 5، 2014.
7. سيف راضي محي، ادارة السياسة النقدية من عرض النقد الى أسعار الفائدة في العراق للمدة (2004 - 2011)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، المجلد (20)، العدد (79)، بغداد، 2014.
8. كامل علاوي كاظم ومحمد غالي راهي، تحليل وقياس العلاقة السببية بين التوسع المالي والمتغيرات الاقتصادية في العراق للمدة 1974-2010، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد (69)، العدد (29)، 2013.
9. محمود محمد داغر، وحسين عطوان مهوس، دراسة بعنوان سعر الصرف العراقي ما بين النظام الواقعي والنظام المعلن، للمدة (2004 - 2012)، 2012.

ثالثا : الرسائل والاطاريح الجامعية:

1. أحمد عبد الزهرة حمدان، خيارات السياسة النقدية ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، 2013.
2. سجي أكرم عبد الرزاق الشخلي، تحليل العلاقة بين المخاطر المصرفية والعائد المحاسبي، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2009.
3. شيماء رشيد محسن العابدي، تقييم سعر الصرف في العراق للمدة (1991 - 2000)، رسالة مقدمة إلى جامعة الكوفة - كلية الادارة والاقتصاد غير منشورة، 2005.
4. بن بي فتحية، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي - دراسة مقارنة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة بومرداس، 2008 - 2009.
5. وجدة جميلة، السياسة النقدية وسياسة استهداف التضخم - دراسة مقارنة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2015 - 2016.

6. مهدي خليل شديد، فاعلية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق ومصر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة كربلاء، كلية الادارة والاقتصاد، 2007.
7. نبيل مهدي الجنابي، العلاقة بين تقلبات أسعار الأسهم والتضخم والتوقعات في أسواق أسهم ناشئة مختارة، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد - جامعة القادسية، 2005.

رابعاً : التقارير الحكومية :

1. البنك المركزي العراقي، مديرية الاحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية السنوية، للمدة (1990 - 2002)
2. البنك المركزي العراقي، مديرية الاحصاء والابحاث، التقارير السنوية، للمدة (2003 - 2020).

خامساً : شبكات الانترنت :

1. وليد عبد النبي، دراسة بعنوان مزاد العملة ودوره في استقرار سعر الصرف العراقي، مجلة البنك المركزي العراقي، ص4، متاح على الموقع :

<https://www.cbi.iq/documents/waleed>

سادساً : المصادر الأجنبية :

1. Alexis Jacquemin et Autre, fondamants , **economic monetry**, De Boeck uninversty , Bruxelles, 2001.
2. Bradley R. Schiller, **The economy Today**, Macraw Hill Irwin, New York, 9th Edition, 2003.
3. B.S. Bernke and M.Gertler, **inside the Black Box the Cridt channel of Money policy transmission**, Jorural of Economic perspective, 1995.
4. A.H. Meltzer, **Monterey , Credit and (other) transmission Process A Monetarist perspective** , Journal of Economics perspective , 1995.
5. Chris Chatfield ,**The Analysis Of Time Series An Introduction**,5the. M London,1995.
6. Campbell R.Mc Connell and Stanley L.Brue, **Economics Principles** , problems and policies, McGraw- Hill Irwin , 2008.
7. Daivid and J. Michaud, La Prevision Approch : **Empirique dune Method statistique**, Paris, Masson , 1989.
8. Damodar Gujarati, **Basic Econometrics** , Palgrave Macmillan, 2012.
9. For More Information see: Roman Kozhan, **Financial Econometrics With Eviews**, Ventus Publishing APS, 2010.
10. Jean –Marie DuFour and others , **Short run and long run causally in time Series**, Journal of econometric inference N. 132, 2006.

11. Mishkin F.S , **The Economics of Money Banking and Financial Markets**,
Journal of Economic Perspectives vol 9 NO.4, 1995.
12. Mohsen Mehrara and Yazdan Gudarzi Farahani and Others, **The Effect Of
Macroeconomic Variables on The stock Market Index of the Tehran stock
Exchange**, International letter of social and Humanistic sciences, 2016
13. Milton Friedman, **The quantity theory** , Chicago university , Chicago Press,
1975.
14. Paul A.Meyer, **Monetary policy and financial markets** , university of
Maryland, U.S.A , 1982.
15. J. Pritchard , **Money and Banking** , Houghton Mifflin Company, 1958.
16. Thomans F.Cargill, **money, The financial system and Monetary policy** ,
4ed (USA, University of Nevada, Reno, 2006.
17. Loiyd B.Thomas, **Banking Mand financial Markets** (Kansas state
University ,south-western, 2006.
18. W.H. Greene , **Econometric Analysis** , Pearson Education , Inc , 6th Edition ,
2005
19. Gujarati , **Basic Econometrics** , 4th ed , the Mc Graw - Hill companies ,2004

Abstract :

The study analyzed the impact of some tools monetary policy on bank credit trends in the Iraqi economy for the period (1990 - 2020), to know the role of the monetary policy of the Central Bank of Iraq in encouraging bank credit granted by Iraqi banks to customers.

Monetary policy is one of the components of macroeconomic policies, which mainly aim to control the money supply and the cost of credit (interest rate) in the stock market, in order to achieve economic and monetary stability, avoid inflation rates and preserve the value of the local currency, unlike the task of fiscal policy to be in the degree The basis is the impact on the level of income in the market for goods and services for the sake of justice in the distribution of income and wealth among members of society, and the researcher was able to put a hypothesis that there is a relationship and a positive impact between monetary policy tools and bank credit in the Iraqi economy, and the researcher used a standard model that was the monetary policy tools of the Central Bank The Iraqi (M2, interest rate, legal reserve ratio and parallel exchange rate) are independent variables, and bank credit granted by Iraqi commercial banks is a dependent variable, and the researcher reached the following results: Monetary policy was supportive and supportive of the Iraqi economy after (2003)) through and with expansionary trends in bank credit, through reducing and stabilizing the interest rate and stabilizing the legal reserve ratio. The results of the standard test showed that there is a co-integration between the independent variables and the dependent variable in the long run.